

صِيَانَةُ كَلَامِ الرَّحْمَنِ عَنْ مَطَاعِنِ أَهْلِ الزَّيِّعِ وَالرَّوْغَانِ

(بِحسبِ مَحْكَمٍ - وَمَقَرَّرٍ دَرَسِيٍّ لِلدِّرَاسَاتِ الْعَلِيَا)



كُتِبَهُ

الْفَقِيرُ إِلَى عَفْوِ رَبِّهِ الْبَارِي

عَرَفْتِيْنَ صِنْتَ الْوَيْسِي

عَفَا اللَّهُ عَنْهُ

وَعَفَرَ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَمَشَايِخِهِ وَتَلْمِذَّتَيْهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ

عَمِيدُ كَلْبَةِ أَصُولِ الدِّينِ وَالدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ

بِجَامِعَةِ خَاتَمِ الْمُرْسَلِينَ الْعَالَمِيَّةِ

وَأَسْتَاذُ التَّفْسِيرِ وَعُلُومِ الْقُرْآنِ لِلدِّرَاسَاتِ الْعَلِيَا

بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْمَعْهَدِ الْعَالِيِّ لِلْأُمَّةِ وَالْخُطْبَاءِ بِمَبْنِيَسُونَا

وَالرَّئِيسُ الْعَامُّ لِمَرْكَزِ تَأْصِيلِ عُلُومِ التَّنْزِيلِ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالدِّرَاسَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ

من إصدارات



مركز تاصيل علوم التنزيل
للبحوث العلمية والدراسات القرآنية



<https://taaseelcenter.com>



arafatantawy1440@gmail.com



+966503722153

موسوعة تأصيل علوم التنزيل

(١١)

صِيَانَةُ كَلَامِ الرَّحْمَنِ عَنْ مَطَاعِنِ أَهْلِ الزَّيِّغِ وَالرَّوْغَانِ

(بمحت محكم - وعقره ورأسي للدراسات العليا)

كُتِبَهُ

الفقيه إلى عفوزبه الباري

عرفته بنظائري

عفا الله عنه

وَعَفَّرَ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِمَشَايِخِهِ وَلِدُرَّيْتِهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ

عَمِيدُ كَلْبِيَّةِ أُصُولِ الدِّينِ وَالدِّرَاسَاتِ الإِسْلَامِيَّةِ

بِجَامِعَةِ خَاتَمِ الْمُرْسَلِينَ الْعَالَمِيَّةِ

وَأَسْتَاذُ التَّفْسِيرِ وَعُلُومِ الْقُرْآنِ لِلدِّرَاسَاتِ الْعُلْيَا

بِالْجَامِعَةِ الإِسْلَامِيَّةِ وَالْمَعْهَدِ الْعَالِيِّ لِلأُمَّةِ وَالْخُطْبَاءِ بِمِينِسُوتَا

وَالرَّئِيسُ الْعَامُّ لِمَرْكَزِ تَأْصِيلِ عُلُومِ التَّنْزِيلِ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالدِّرَاسَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ

١٤٤٢ هـ



مجلة البحوث الإسلامية

Journal of Islamic Research

إصدار علمي متخصص جامعي محكم
Scholarly Academic Refereed Bulletin
Concerned With Scholarly Research

الرقم: ٧/٣١١٢
التاريخ: ١٤٤٢/٤/٢٤ هـ
المرفقات: --

إلى من يهمله الأمر

يرجى التكرم بالعلم بأن البحث المقدم من:
الدكتور / عرفة بن طنطاوي.

عميد كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية بجامعة الهداية العالمية، وأستاذ التفسير وعلوم القرآن
للدراسات العليا بالجامعة الإسلامية والمعهد العالي للأئمة والخطباء بمينسوتا، والجامعة الإسلامية
ببؤوكسل.

وعنوانه: (صيانة كلام الرحمن عن مطاعن أهل الزيغ والروغان).

ورد إلى هيئة الإصدار، وخضع للتحكيم العلمي المتخصص، وأجيز للنشر بأحد أعداد المجلة، وتم
نشره بالعدد الثاني والستين منها، الذي صدر في شهر ربيع الآخر ١٤٤٢ هـ، هذا وبالله التوفيق، والسلام
عليكم ورحمة الله وبركاته.

مؤسس الإصدار ورئيس التحرير

أ.د. عبد الفتاح محمود إدريس



رقم إيداع المجلة بدار الكتب المصرية (٢٠١٥/٢٤٢٦٠) - الترخيم الدولي الموحد لها: (ISSN. ٢٥٣٦ - ٩٣١٨)

<http://www.journalofislamicresearch.com>

جمهورية مصر العربية، القاهرة، مساكن مدينة نصر، رمز بريدي: ١١٣٧١، ص. ب: ٨١٣١
Arab Republic of Egypt- Cairo, Housing of Nasr City, Post code: ١١٣٧١- P.O.Box, ٨١٣١
Tel: ٠٠٢٠٢ / ٢٣٢٧٤٠٢٠ - Mob: ٠٠٢ / ٠١٠٠٣٨٥٠٢٤٧ :Fax: ٠٠٢٠٢ / ٢٣٢٧٤٠٢٠

E-mail :dr.edris@hotmail.com

دِيْمَاجَةُ الْبَحْثِ

الحمدُ لله الذي أنزلَ كتابهَ المجيدَ على أحسنِ أسلوب، وبهرَ بحسنِ أساليبهِ وبلاغةِ تركيبهِ القلوب، نَزَلَهُ آياتٍ بَيِّنَاتٍ، وَفَصَّلَهُ سُوْرًا وَآيَاتٍ، وَرَتَّبَهُ بِحِكْمَتِهِ الْبَالِغَةِ أَحْسَنَ تَرْتِيبٍ، نَظَّمَهُ أَعْظَمَ نِظَامٍ بِأَفْصَحِ لَفْظٍ وَأَبْلَغِ تَرْكِيبٍ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى مَنْ أَنْزَلَ إِلَيْهِ لِيُنْذِرَ بِهِ وَذَكَرَى، وَنَزَلَهُ عَلَى قَلْبِهِ الشَّرِيفِ فَنَفَى عَنْهُ الْحَرْجَ وَشَرَحَ لَهُ صَدْرًا، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ مَهَاجِرَةً وَنَصْرًا.. (١).

وبعد:

فما فتى وما برح وما انفك أعداءُ الدين ومبغضوا المِلَّةِ على تنوع مذاهبهم ومشاربهم من محاولة الطَّعْنِ والتشكيكِ في كتاب الله على مر العصور والأزمان وذلك كمدخل وذريعة للطَّعْنِ في الإسلام ولتوهين وإضعاف ثقة المسلمين في دينهم وفي كتاب ربهم، ومن جملة تلك المطاعن الباطلة مطاعنهم في الصحف العثمانية ورسمها، وفي مصاحف الصحابة رضي الله عنهم كذلك، والقول بنقصها وتحريفها، مستندين في ذلك إلى اعتراضات باطلة هي أَوْهَنُ وَأَوْهَى مِنْ بَيْتِ الْعَنْكَبُوتِ الَّذِي جَاءَ وَصَفَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ) (العنكبوت: ٤١).

وقد تزعم هذا المطاعن ثلثة من قساوسة المستشرقين الذين جمعوا بين ميداني الفكر والثقافة، وميدان العمل والتربية، فالميدان الأول يبحث فيه المستشرقون، والثاني هو ميدان عمل المنصرين؛ فدور الاستشراق يقوم على تقديم الشبهات والترهات والخرفات والأوهام، ودور التنصير يقوم على نشرها بكل وسيلة ممكنة ومتاحة، ظاهرة كانت أم خفية؛ والعمل بينهما مشترك، بل إن منهم من يعمل في المجالين في آن واحد، ذلك لأن أهدافهم ومقاصدهم ومراميهم واحدة كما قال ربنا في وصفهم ووصف أمثالهم: (تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ) (البقرة: ١١٨)

قال ابن كثير -رحمه الله- (ت: ٧٧٤ هـ) :-

"أي: أشبهت قلوب مشركي العرب قلوب من تقدمهم في الكفر والعناد والعتو". (٢) وهؤلاء جميعًا لاشك يدخلون في الآية ضمناً، لتشابه قلوبهم في الحقد على الإسلام وأهله ولاجتماعهم وتواطؤهم على الطعن في كتاب الله تعالى. ومن تزعم هذا الأمر كذلك شرذمة من الزنادقة والملحدون الذين يرون أن القرآن مليء باللحن والتحريف والتغير والتبديل.

١- يُنظر: أسرار ترتيب القرآن للسيوطي: (ص: ٦٥). أسرار ترتيب القرآن المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ) الناشر: دار الفضيلة للنشر والتوزيع عدد الأجزاء: ١ .

٢- تفسير ابن كثير: (١/١٤٩). تفسير القرآن العظيم، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤ هـ) المحقق: محمد حسين شمس الدين الناشر: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون - بيروت الطبعة: الأولى -



ومن تبع هذه الشريعة على هذه المطاعن كذلك بعض طوائف الغلاة المبتدعين كالرافضة ومن على شاكيتهم من الباطنيين، وهم جميعاً يريدون بذلك حجب ضوء الشمس بأيديهم حتى لا تشرق على الدنيا، وأنى لهم ذلك وقد وصف الله تعالى هؤلاء وأمثالهم بأنهم: (يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُنِيرٌ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ) (الصف: ٨)، وبقوله سبحانه: (يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُنِيرَ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ) (التوبة: ٣٢)، ف"قوله: (يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ) في إضافة النور إلى اسم الجلالة بقوله: (نُورَ اللَّهِ) إشارة إلى أَنَّ مُحَاوَلَةَ إِطْفَائِهِ عَبَثٌ، وَأَنَّ أَصْحَابَ تِلْكَ الْمُحَاوَلَةِ لَا يَبْلُغُونَ مُرَادَهُمْ". (٣)

و(نُورَ اللَّهِ) هو ما بعث الله تعالى به رسوله من الهدى ودين الحق الذي وعد بإظهاره على الدين كله. فهؤلاء: حال من يُريد أن يَنْفُخَ في نُورٍ عَظِيمٍ مُنْبِتٍ في الآفاقِ، يُريدُ اللهُ أَنْ يَزِيدَهُ وَيُبَلِّغَهُ الغَايَةَ الفُصُوى في الإشراقِ أو الإضاءة؛ لِيُطْفِئَهُ بِنَفْحِهِ وَيَطْمِسَهُ " (٤) وفي قوله: (وَاللَّهُ مُنِيرٌ نُورِهِ) وقوله: (وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُنِيرَ نُورَهُ) وعدُّ من الله تعالى متحقق لا يتخلف أبداً بإعلاء دينه، وإظهار كلمته، وإتمام هذا الحق الذي بعث به سبحانه رسوله محمداً صلى الله عليه وسلم. وقد توعدَّهم الله تعالى جميعاً فقال فيهم وفي أمثالهم: (فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَيْسَتْ بِهَا بِهِنَّ شَيْئاً قَلِيلاً فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ) (البقرة: ٧٩)، والآية نزلت في أهل الكتاب (٥).

فهم" يريدون ليبطلوا الحق الذي بعث الله به محمداً -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.. وهو "نور القرآن"... والله مظهر دينه، وناصر رسوله، ولو كره الكافرون بالله. " (٦) ف"النور القرآن، أي: يُرِيدُونَ أَنْ يَزُدُوا الْقُرْآنَ بِالْأَسْتِثْمِ تَكْذِيباً". (٧) ولا شك في أنها تشمل كل من اتصف بوصف أهل الكتاب وفعل فعلهم، وهؤلاء الذي طعنوا في كتاب الله ممن فعل فعلاً مشابهاً لفعلهم.

٣- تفسير ابن عاشور: (١٠/١٧٢).

٤- الكشاف: (٢/٢٦٥)، تفسير ابن عاشور: (١٠/١٧١).

٥ - قاله ابن عباس: يُنظر: خلق أفعال العباد للبخاري: (ص: ٥٤)، خلق أفعال العباد المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ) المحقق: د. عبد الرحمن عميرة الناشر: دار المعارف السعودية - الرياض عدد الأجزاء: ١ قال مقبل بن هادي الوادعي في الصحيح المسند من أسباب النزول - بتحقيقه - (ص: ١٧) - الطبعة الرابعة - الحديث رجاله رجال الصحيح إلا عبد الرحمن بن علقمة وقد وثقه النسائي وابن حبان والعجلي وقال ابن شاهين قال ابن مهدي كان من الأثبات الثقات ا. هـ. تحذيب التهذيب

٦- يُنظر: تفسير الطبري: (٢٣/٣٦٠). بتصرف يسير. جامع البيان في تأويل القرآن المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ) المحقق: أحمد شاکر الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م عدد الأجزاء: ٢٤

٧- قَالَه الْكَلْبِيُّ يُنظر: تفسير البغوي: (٤/٣٩).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) لما ذكر هذه الآيات:

"فإن الله ذم الذين يحرفون الكلم عن مواضعه، وهو متناول لمن حمل الكتاب والسنة، على ما أصله من البدع الباطلة.....ومتناول لمن كتابًا بيده مخالفًا لكتاب الله لينال به دنيا وقال هذا من عند الله". (٨)

وقال سبحانه وتعالى: (وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُؤُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ) (آل عمران: ٧٨).

يقول الواحدي في "الوجيز في تفسير الكتاب العزيز":

(وَإِنَّ مِنْهُمْ) أي: من اليهود (لَفَرِيقًا يَلُؤُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ) يحرفونه بالتغيير والتبديل والمعنى: يلوون ألسنتهم عن سنن الصواب بما يأتونه به من عند أنفسهم (لِتَحْسَبُوهُ) أي: لتحسبوا ما لووا ألسنتهم به (مِنَ الْكِتَابِ) (٩)

وهذا الوصف الذي نزل في اليهود يشمل كل من تعرض لكتاب الله بالطعن والقاء الشبهات يريد بذلك تبديله وتغييره وتحريفه، وهؤلاء لاشك ينطبق عليهم تمامًا ما وصف الله به اليهود في الآية. وأوجه ما يُقال في ذلك من أوجه الشبه بين هؤلاء وهؤلاء أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

وهذه الاعتراضات الهاوية إما أن ترجع إلى روايات مكذوبة وباطلة سندًا ومتنًا، وإما إلى فهم عقيم يدل على عقل سقيم، وقد قيض الله لهذه الشرذمة سادة كرام وأئمة أعلام من فضلاء ونبلاء علماء الإسلام، فقاموا بواجبهم تجاه كتاب ربهم خير قيام، فبروا نبأهم واحكموا نصلهم ورموا بها في نحورهم فأصابوا منهم كل مقتل، فأصابت جروحهم لتثعب دمًا عفنًا، وأخرجت منها قيح صديدهم، فتعفت من جراء ذلك أجساد بنات أفكارهم، لتأكلها السباع والوحوش الضارية من أمثالهم ومن بني جلدتهم، فهي كالمَيْتَةِ وَالْدَّمِ وَالْحَمِ الْخَنْزِيرِ، والتي هي من جنس الْمُؤَفُّودَةِ وَالْمُتَرَدِّيَةِ وَالنَّطِيحَةِ وذلك لأنها مما أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ، فتلقى بعد ذلك ولا يتناولها إلا السَّبُعُ الضاري والوحش والبهيम الأعجم الذي لا يعقل ولا يعي فحسب، وهي مما لا يحل لمسلم عاقل تناوله أبدًا، وقد خاطب الله أهل الإسلام بذلك فقال جل في علاه: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَالْحَمِ الْخَنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ۗ ذَلِكُمْ فِسْقٌ) (المائدة من آية : ٣)، وهذه المحرمات في الآية "حسية حقيقية"، وتلك التي أرادوها وأوردوها محرمات "معنوية تشبيهية"، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

٨- تعارض العقل والنقل: (٤٥/١).

٩- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدي: (٩٤/١). الوجيز في تفسير الكتاب العزيز المؤلف: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ) تحقيق: صفوان عدنان داوودي دار النشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ عدد الأجزاء: ١



وقد أحسن علماء الإسلام وأجادوا وأفادوا في تفنيد هذه الشبهات في مصنفاتهم التي خصوا بعضها لبيان غريب القرآن وكشف مشكله، كما تعرض بعض المفسرين لكثير من موارد سوء الفهم لبعض آي القرآن الكريم، فبينوا معانيها ووضحوا مقاصدها ومراميها.

ومن هؤلاء ابن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ):

الذي قد عقد في "تأويل مشكل القرآن" باباً للرد علي هؤلاء وأمثالهم وعنوانه بـ "باب ما ادّعي على القرآن من اللّحن" قال فيه:

"وقد اعترض كتاب الله بالطّعن ملحدون ولَعَوْا فيه وهجروا، واتبعوا (مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ) (آل عمران من آية: ٧)، بأفهام كليلّة، وأبصار عليّة، ونظرٍ مدخول؛ فحرّفوا الكلام عن مواضعه، وعدلوه عن سبّله. ثم قَصَبُوا عليه بالتناقض، والاسحالة، واللّحن، وفساد النّظم، والاختلاف....." (١٠).

وكذلك قد ردّ الباقلاني على مطاعنهم:

ففيها ورد سهامهم في نحوهم في كتابه الشهير "الانتصار للقرآن"؛ فوضع باباً للرد على هؤلاء وأمثالهم وعنوانه بـ "باب الكلام عليهم فيما طعنوا على القرآن، ونخلوه من اللحن".

كما كتب الكثير من علماء الإسلام وردوا على تلك الشبهات والافتراءات.

منهم أبو بكر ابن الأنباري-(ت: ٣٢٨هـ)-: في كتابه: "الرد على من خالف مصحف عثمان"، وأبو عمرو الداني-(ت: ٤٤٤هـ)-، في "المقنع"، وشيخ الإسلام ابن تيمية(ت: ٧٢٨هـ) في "مجموع الفتاوى"، والسيوطي(ت: ٩١١هـ) في "الدر المنثور"، وفي "الإتقان" كذلك، ومن الكتابات الموفقة والمسددة للمعاصرين ما سطره يراع الشيخ عبد الفتاح عبد الغني القاضي في رده العلمي المفصل المؤصل على: (المستشرق اليهودي: جولدزيهر): الذي حاول الطعن من كتاب الله، فرد الله كيده في نحره على يد الشيخ: "عبد الفتاح عبد الغني القاضي" رحمه الله، في كتابه القيم: (القراءات في نظر المستشرقين والملحدين)، وغيرهم من علماء الإسلام.

وإن من أهم المهمّات وأوجب الواجبات المتحتمات على طلاب العلم عموماً وعلى المتخصصين في علوم القرآن خصوصاً أن يكونوا على دراية وإلمام تام بهذه الشبه وبالرد الكافي الوافي الذي تُكشَف به الشبهات وتُرفع به الإشكالات وتزال به العقبات، وبذلك تزول عندهم أي شبه تُعرض عليهم ويستطيعوا دحضها وردّها، ويتمكنوا بذلك من الذب عن حياض الدين وحمى جناب كتاب رب العالمين.

١٠ - يُنظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة الدينوري: (ص: ٤). تأويل مشكل القرآن المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ) المحقق: إبراهيم شمس الدين الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان: (د ت) نسخة الشاملة الحديثة.

وفي هذا الصدد يقول ابن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ) في محض كلامه عن شبه الطاعنين في لغة القرآن العظيم :-

"...وأذكوا في ذلك بعلل ربّما أمالت الضعيف العُمر، والحَدث العِزّ، واعترضت بالشبه في القلوب، وقدحت بالشكوك في الصّدور...". (١)

يقول الشيخ عبد الفتاح القاضي -رحمه الله- معتذراً عن نقل هذه الشبهات من العلماء عن غير قصد: "ذكر بعض العلماء هذه الروايات في كتبهم بحسن قصد، من غير تحرّ ولا دقة؛ فاتخذها أعداء الإسلام من المارقين والمستشرقين ذريعة للطعن في الإسلام، وفي القرآن، ولتوهين ثقة المسلمين بكتاب ربهم (٢)". وسيسوق الباحث في هذا البحث جملة من تلك الشبه ويعقبها بالرد الكافي الوافي، مراعيًا الاختصار المقرون بإيضاح الحق مع الانتصار.

ملخص البحث

فهذا بحث مختصر مفيد، وسمّهُ جامِعُهُ بـ "صِيَانَةُ كَلَامِ الرَّحْمَنِ عَنِ مَطَاعِنِ أَهْلِ الزَّيْغِ وَالرَّوْعَانِ"، وأراد به جامِعُهُ صِيَانَةَ كِتَابِ اللَّهِ الْمَجِيدِ عَنِ مَطَاعِنِ أَهْلِ الشَّرْكِ وَالتَّنْذِيدِ، ولا يزعم جامِعُهُ أنه أتى فيه بجديد، بيد أنه جمَع فيه أبرز شبهات القوم المفلسين، وردّها في نخورهم بدوامغ الأدلّة وواضح البراهين، حتى لا يُسمَع بعدها نباحُهُم، فيسكتهم، ويكبتهم، ويويجّهم ويبيكتهم، وحتى لا تُحَسَّ ولا تُعَايَن مِنْهُمُ أَحَدًا، وحتى لا تَسْمَعَ بعدها لأحدٍ منهم صَوْتًا ولا رِكْرًا.

١١- يُنظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة الدينوري: (ص: ٤).

١٢- نقله الزرقاني عن القاضي في مناهل العرفان: (١/١٨٦). مناهل العرفان في علوم القرآن المؤلف: محمد عبد العظيم الزرقاني (المتوفى:

١٣٦٧هـ) الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه الطبعة: الطبعة الثالثة عدد الأجزاء: ٢

Summary:

This is a concise beneficial research paper which has been titled, “Protecting the Most Merciful’s Speech from the Abuse of the People of Deviation”.

The author intended to protect the Noble Book from the abuse of the people of Shirk. The author does not claim to be the first to mention these words, expect for the fact that he gathered the most popular doubts of these bankrupt deviants and refuted them. Refuting their speech such that they are silenced.

خطة البحث

وقد ضمّن الباحث بحثه خطة بحث مكونة من أربعة فصول، وكل فصل مكون من عدة مباحث، ودرّج تحت كل مبحث عددًا من المطالب، وقد بيّن فيه ما يلي:

أولاً: أهمية موضوع البحث

ثانياً: أهم الدراسات السابقة وأبرزها

ثالثاً: أسباب ودواعي اختيار موضوع البحث

رابعاً: مشكلة البحث وأهدافه

خامساً: منهجية البحث

سادساً: خاتمة البحث، وبيان أهم النتائج التي توصلت لها تلك الدراسة المختصرة.

سابعاً: مجموع الفهارس:

وخطة البحث تشتمل على أربعة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول

دعوى تحريف المصحف الإمام

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الشبهات الواردة حول الجمع العثماني ودحضها

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: حول نسبتهم لعثمان قوله: " في القرآن لحن وستقيمه العرب بألسنتها".

المطلب الثاني: دعوى الخطأ على الكتاب في المصاحف العثمانية

المطلب الثالث: دعوى تغيير الحجاج بن يوسف مصحف عثمان

المطلب الرابع: حول قول عمر رضي الله عنه : " كنت أقرأ (فامضوا إلى ذكر الله) بدلاً من (فاسعوا) في سورة

الجمعة (الجمعة من آية: ٩) ."

المبحث الثاني: دعوى الطاعنين بالقول بنقص القرآن على وجه العموم، وعلى وجه الخصوص

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: دعوى الطاعنين بالقول بنقص القرآن على وجه العموم

المطلب الثاني: دعوى الطاعنين بالقول بنقص القرآن على وجه الخصوص

الفصل الثاني

المطاعن الوارد بشأن استنكار ابن مسعودٍ تولى زيدٍ الجمعَ دونه

وفيه مبحثان

المبحث الأول: معرفة قدر ومكانة ومنزلة ابن مسعود
وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: سبقه للإسلام

المطلب الثاني: سمته وهديه ودله

المطلب الثالث: هجرته وجهاده

المطلب الرابع: سعة علمه

أ- سعة علمه عمومًا

ب- سعة علمه بالقرآن خصوصًا

المبحث الثاني: عرض هذه الشبهة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: رد هذه الشبهة إجمالاً

المطلب الثاني: رد هذه الشبهة تفصيلاً

الفصل الثالث

رد المطاعن الواردة حول مصحف ابن مسعود رضي الله عنه

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الشبه الوارد حول موقفه - من الفاتحة والمعوذتين

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: مضمون هذه الشبهة وفحواها:

المطلب الثاني: القول بأن المعوذتين دُعَاءٌ تَعَوَّدَ بِهِمَا وَلَيْسَتَا مِنَ الْقُرْآنِ ورد هذه الشبهة خاصة

المطلب الثالث: أبرز الآثار الواردة في شبهة الفاتحة والمعوذتين ومناقشتها:

المطلب الرابع: أبرز رواة الآثار الواردة في هذه الشبهة في الميزان:

المبحث الثاني: إثبات قرآنية المعوذتين

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: إيراد رواية إثبات قرآنية المعوذتين عند البخاري

المطلب الثاني: جواب هذه الشبهة في ضوء رواية البخاري نفسها

المبحث الثالث: أقوال العلماء فيما رُوي عن ابن مسعود في المعوذتين

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: إنكار العلماء ثبوت أي شيء عن ابن مسعود بصدد إنكار المعوذتين إجمالاً

المطلب الثاني: إنكار العلماء ثبوت أي شيء عن ابن مسعود بصدد إنكار المعوذتين تفصيلاً

الفصل الرابع

وقفات هامة مع العرضة الأخيرة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مفهوم العرضة الأخيرة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: العرضة في المفهوم اللغوي

المطلب الثاني: مفهوم المعارضة في الاصطلاح

المطلب الثالث: تعريف مصطلح "العرضة الأخيرة"

المبحث الثاني: حقيقة العرضة الأخيرة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مكانة العرضة الأخيرة وعظم قدرها

المطلب الثاني: نزول القرآن بعد العرضة الأخيرة

المطلب الثالث: موافقة المصحف الإمام للعرضة الأخيرة

أولاً: أهمية موضوع البحث

تأتي أهمية موضوع البحث حيث يظهر في كل زمان تجدد المطاعن وإثارة الشبهات حول كتاب الله الكريم من أعداء الملة على تغاير وتعدد أشكالهم وتنوع مشاربهم غير أنهم جميعاً: (تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ) (البقرة: من آية: ١١٨)، وتنشأ أجيالاً عبر أجيالٍ من أبناء الإسلام وقد ضعفت صلّتهم بالله وبالعلم بدينه وشرعته ومنهاجه حتى تكاد تنعدم بالكلية، بل ولربما غُيِّبُوا وَعُزِّبُوا حتى غفلوا عن كيد أعدائهم، ولا سيما في أزمنة التغريب والتجهيل والانصهار في بوتقة التقليد والاتباع لأعداء الملة، فتصبح الأرض خصبة أمام العدو المتربص ليرتفع فيها كما يشاء، فتُبْتُ الشبهات كما تُنْشَرُ الشهوات، ولا سيما في زمن العولمة والانفتاح وسرعة وسهولة التواصل عبر تلك الوسائل الحديثة التي لم تكن موجودة في الأزمنة الماضية، وأصبح العالم كله لا أقول كأنه قرية واحدة، بل أصبح وكأنه في غرفة واحدة، وذلك مما سهّل على أعداء الملة والدين سرعة الانتشار وبث الشبهات الطاعنة في كتاب رب البريات، فتتلقّفها العقول المعيّبة والمخدّرة بالشبهات والشهوات من أبناء الإسلام دون وعي ولا إدراك، والأكثر خطورة من هؤلاء الأعداء على اختلاف مللهم الكافرة، العدو الباطني الداخلي بسائر اتجاهاته، من الرافضة الحاقدين والعلمانيين والليبراليين والحداثيين والتنوريين وسائر المتخاذلين بأنواعهم كالمناققين المتآكلين بالدين، ومن كان على شاكلتهم كالذين يبرّزهم الإعلام بين الفينة والفينة ممن صنعهم العدو على عينه ليكون الطعن والتشكيك من داخل الصف المسلم، وهؤلاء وهؤلاء جميعاً: (يَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ) (الأنفال: من آية: ٣٠) وهم بذلك: (يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُنِيرَ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ) (التوبة: ٣٢).

فمن هنا تكمن أهمية مثل تلك الدراسة وأضرابها، ولا سيما عند اشتداد الأزمات وتجدد المطاعن في كتاب رب البريات، ويتأكد ذلك في حق أولى العلم عموماً، والمختصين في القرآن وعلومه خصوصاً، ولا سيما في زمن التغريب والتجهيل والتضليل: (وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) (يوسف: ٢١)

ثانياً: أهم الدراسات السابقة وأبرزها

الدراسة الأولى: "المصاحف المنسوبة للصحابة والرد على الشبهات المثارة حولها" - عرض ودراسة - تأليف محمد بن عبدالرحمن الطاسان، تقديم أ. د. إبراهيم بن سعيد الدوسري، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ، دار التدمرية - بالرياض - المملكة العربية السعودية، وهي رسالة ماجستير، وقد حازت هذه الرسالة على جائزة الرسالة العلمية المتميزة في الدراسات القرآنية في دورتها الخامسة، التي تقدمها الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه (تبيان).

وصف الكتاب:

وقد جاء الكتاب في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة أبواب، وخاتمة.

فتكلم المؤلف في الباب الأول: عن المصاحف المنسوبة للصحابة وتناول عددها. وتكلم في الباب الثاني: عن الاختلاف بين مصاحف الصحابة وعن أسباب الاختلاف بينها، ثم تكلم عن حكم تلك المصاحف، ثم تكلم عن موقف الصحابة من المصحف الإمام، ثم تكلم عن أثر تلك المصاحف المنسوبة للصحابة.

وفي الباب الثالث: تناول دراسة الشبهات المثارة حول مصاحف الصحابة والرد عليها.

والكتاب جيد في بابه شمل في أبوابه مقومات بحثية متكاملة من جوانب عدة، وهو بحث متميز، وقد نال استحسان بعض الجهات العلمية المتخصصة كما أسلفنا.

الدراسة الثانية: "دعوى الطاعنين في القرآن الكريم في القرن الرابع عشر الهجري والرد عليها"، وأصل الكتاب، رسالة من تأليف: عبد المحسن بن زين بن متعب المطيري، المعيد بكلية الشريعة - جامعة الكويت، قُدمت إلى جامعة القاهرة - كلية دار العلوم، قسم الشريعة الإسلامية، تحت إشراف أ. د / إبراهيم عبد الرحيم، وقد نال بها المؤلف درجة الدكتوراه بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف، وذلك في العام ٢٠٠٣م.

وقد طبعت في دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م عدد الأجزاء: ١. ولقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى أن الطعن في القرآن الكريم ينقسم إلى قسمين: طعن حول القرآن، وهو ما يتعلق بجمع القرآن الكريم وتقسيمه إلى مكّي ومدني، والأحرف السبعة، والقراءات العشر، وإعجاز القرآن.. وهكذا. وهناك العديد من الكتب المتخصصة في رد هذه المطاعن، ولذلك لم يتعرض لها الباحث. فيما كان عمله على ردّ المطاعن من القسم الثاني، وهي المتعلقة بالطعن على القرآن نفسه، من حيث دلالاته وأخباره وحقائقه وقدسيته وحفظه، وهي نفس الشبهات التي ورد التصدي لها في القرآن الكريم نفسه وورد فيه الرد على أصولها.

الدراسة الثالثة: "جمع القرآن في مراحل التاريخ من العصر النبوي إلى العصر الحديث"، تأليف: محمد شرعي أبو زيد، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، جامعة الكويت، سنة النشر: ١٤١٩هـ.

وصف البحث:

هذا البحث يُبرز عناية المسلمين بحفظ القرآن من عهد النبوة إلى الآن، ويؤكد أن نقل القرآن حظي بأقصى درجات العناية من المسلمين، ويردُّ على شبهات الطاعنين من أعداء الإسلام على نقل القرآن الكريم، وجودة البحث وحسن صياغته وجودة عرضه وسبك أسلوبه وقوة حجته قد أفاد منه الكثير من الباحثين ونهلوا من معينه.

ثالثاً: أسباب ودواعي اختيار موضوع البحث

- ١- وجوب صيانة كلام الرحمن عن مطاعن أهل الزيغ والروغان في حق أهل العلم والإيمان
- ٢- بَحْلِيَّةُ وإبراز الرَّدِّ على تلك المطاعن والشبهات ليساهم أولوا العلم في تفنيدها وتكذيبها والرَّدِّ عليها، كلُّ يتناولها بأسلوبه وطريقته فيعم النفع بها ويتحقق الهدف المنشود من بثها ونشرها.
- ٣- تنبيه الغافل وتعليم الجاهل وتحذير المغرور والمفتون بكل عدو للدين طاعن في كلام رب العالمين.
- ٤- تجدد تلك المطاعن بين زمن وآخر، وبصور وأشكال متباينة، فإجراء وسياق مثل هذه الدراسة وما على شاكلتها يجب وجوباً حتمياً على أهل الاختصاص وذلك بالتصدي لها بالردود العلمية والحجج القوية وإبطالها وتفنيدها وتكذيبها والتنبيه عليها والتحذير والتنفير منها ولاسيما كلما جد منها جديد أو عاد الأعداء بالظعن والتشكيك في كتاب ربنا المجيد.

رابعاً: مشكلة البحث وأهدافه

تكمن مشكلة البحث في بث هذه المطاعن وأمثالها والترويج لها من العدو الباطني الداخلي المحسوب على الإسلام والمنتسب له اسماً، فتتلقَّف أيدي الجاهلين لتلك المطاعن على أنها حقائق وثوابت، وما يحصل على أرض الواقع الآن من انتشار موجة الإلحاد والانسلاخ من الدين عند فنام من المنتسبين إليه من أظهر أسبابه هو تعري تلك الفئة من العلم ولباسها لباس الجهل حتى أصبحت لا تميِّز بين الحق وأهله، ولا بين الباطل وأهله، ولا سيما حينما تُبثُّ تلك المطاعن والشبهات ممن يسمون بالطابور الخامس "المنافقين" على جميع صورهم وملتهم ونحلهم، وهم يتكلمون بألسنتنا، وهؤلاء ممن وصف رسول الله لـ "كاتم سره" - حذيفة - عن هؤلاء ومن على شاكلتهم، وقد أخرج مسلم في صحيحه هذا الحديث عن "حذيفة" رضي الله عنه حيث قال: "كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ مَخَافَةَ أَنْ يُدْرِكَنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ، فَجَاءَنَا اللَّهُ بِهَذَا الْخَيْرِ، فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقُلْتُ: هَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَفِيهِ دَخْنٌ، قُلْتُ: وَمَا دَخْنُهُ؟ قَالَ: قَوْمٌ يَسْتَتُونَ بغيرِ سُنَّتِي، وَيَهْدُونَ بغيرِ هَدْيِي، تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنَكِّرُ، فَقُلْتُ: هَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: نَعَمْ، دُعَاءٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَدَفُوهُ فِيهَا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صِفْهُمْ لَنَا، قَالَ: نَعَمْ، قَوْمٌ مِنْ جِلْدِنَا، وَيَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا....." الحديث. (١٣).

فكانت معالجة مشكلة البحث ببيان تلك المطاعن وتحليلتها والرَّدِّ عليها وتفنيدها وتكذيبها وبيان بطلانها بالأدلة الشرعية، وبالحجج والبراهين العقلية المستندة لعموم أصول وقواعد الشريعة وأدلتها، مصحوبة بأسلوب سهل مقنع لا يدع مجالاً للشك في بطلان وبهتان تلك المطاعن.

١٣- رواه مسلم: (١٨٤٧).

خامسًا: منهج البحث

كان من أبرز الطرق والمنهج البحثية التي استخدمها الباحث في تناول بحثه ما يلي:

أ- المنهج الوصفي

ب- المنهج التحليلي

ج- المنهج النقدي

لقد تناول الباحث بحثه مستقطبًا لأبرز المطاعن الوارد في حق كتاب الله الكريم، مستخدمًا في ذلك المنهج الوصفي الذي يعتمد الباحث في تناوله على استقطاب المعلومات، فقام الباحث بجمع تلك المطاعن الواهية الساقطة، فقام بعرضها كما وردت عن القوم الظالمين الطاعنين في كتاب رب العالمين، ثم قام بوصفها وصفًا دقيقًا واضحًا جليًا في أعين الناظرين، ثم قام بتحليلها مجليًا ومبرزًا لأهم جوانب بطلانها من جهات متعددة، من جهة بطلانها، ومن جهة الروايات الواردة فيها، فقام بنقضها ونقد روايتها، ثم ردها وأبطلها بالرد العلمي المؤصل المعتمد والمستند إليه على الأدلة النقلية، ثم فنَّدها وكذَّبها ونقَّدها بما دلت عليه الأدلة العقلية المستندة إلى عموم الأدلة الشرعية القاضية ببقاء القرآن محفوظًا بحفظ الله إلى أن يُرْفَعَ في آخر الزمان.

الفصل الأول دعوى تحريف المصحف الإمام

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الشبهات الواردة حول الجمع العثماني ودحضها

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: حول نسبتهم لعثمان قوله: " في القرآن لحن وستقيمه العرب بألسنتها".

وتُعَدُّ هذه الشبهة من أبرز الشبهات التي أثيرت حول الجمع العثماني.

مضمون الشبهة الأولى: ومن الشبهات التي أثيرت حول الجمع العثماني، نسبتهم لعثمان قوله: " في القرآن لحن وستقيمه العرب بألسنتها".

فقد اعترضوا على تلك الصحف وعلى توقيف الرسم العثماني الذي أثبت فيها وأجمع عليه الصحابة ونال ثقتهم، وأن عثمان-رضي الله عنه-الذي أمر بجمعها قد أقر بلسانه بأن في القرآن لحنًا وستقيمه العرب بألسنتها.

ومن حججهم في ذلك ما أخرجه ابن أبي داود في كتاب " المصاحف":

فقد روى بسنده عن يحيى بن يعمر العدواني البصري، قال: قال عثمان-رضي الله عنه-: " في القرآن لحن وستقيمه العرب بألسنتها". (١٤)

وهذا الأثر قد رواه عن عثمان رواة أربعة، وهم:

١- عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر القرشي

٢- عكرمة الطائي

٣- قتادة بن دعامة السدوسي.

٤- يحيى بن يعمر العدواني البصري.

وقد رُوِيَ الأثرُ بألفاظ مختلفة ومتقاربة المعنى والفحوى.

وروايات هذا الأثر ينقلها السيوطي عن ابن أبي داود كما في كتابه " المصاحف" فيقول في الدر المنثور:

الرواية الأولى: عن عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر القرشي

قال: "أخرج ابن أبي داود، عن عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر القرشي قال:

لما فرغ من المصحف أتى به عثمان فنظر فيه فقال: قد أحسنتم وأجملتم، أرى شيئًا من لحن ستقيمه العرب بألسنتها.

١٤- المصاحف لابن أبي داود: (ص: ٢٢٧). كتاب المصاحف لابن أبي داود تحقيق الشيخ الهاللي، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ جري - ٢٠٠٦ م.

قال ابن أبي داود:

وهذا عندي يعني بلغتها فينا وإلا فلو كان فيه لحن لا يجوز في كلام العرب جميعاً لما استجاز أن يبعث إلى قوم يقرؤونه.

الرواية الثانية: عن عكرمة الطائي

قال: وأخرج ابن أبي داود عن عكرمة قال: لما أتى عثمان بالمصحف رأى فيه شيئاً من لحن، فقال: لو كان المملي من هذيل والكاتب من ثقيف لم يوجد فيه هذا. (١٥)

الرواية الثالثة: عن قتادة بن دعامة السدوسي

قال: وأخرج ابن أبي داود عن قتادة: أنّ عثمان لما رفع إليه المصحف قال: إنّ فيه لحنًا وستقيمه العرب بألسنتها.

الرواية الرابعة: عن يحيى بن يعمر العدواني البصري

قال: وأخرج ابن أبي داود عن يحيى بن يعمر قال:

قال عثمان: إنّ في القرآن لحنًا وستقيمه العرب بألسنتها". (١٦)

جواب الشبهة الأولى:

وجواب هذه الشبهة يكون من جهات ثلاث:

أما الجهة الأولى: فمن جهة السند

فالسند في هذا الأثر سند منقطع ومضطرب، وهو مرسل كذلك لأن الرواة جميعاً لم يلقوا عثمان ولم يسمعوا منه
١- فـ "عبد الأعلى" لم يدرك عثمان ولم يره.

٢- وعكرمة كذلك لم يسمع من عثمان شيئاً بل ولم يره أيضاً ومات متأخراً وهو مجهول الحال ومن شدة جهالته قال بعضهم أنه عكرمة مولى ابن عباس، والصواب أنه عكرمة الطائي، ولذا لم يُوقف له على ترجمة

٣- وأما قتادة فقد رواه عن عثمان كذلك مرسلًا

٤- ويحيى كذلك لم يسمع من عثمان شيئاً بل ولم يره وقد مات قبل سنة تسعين للهجرة.

١٥- يُنظر: ابن أبي داود في "المصاحف" (٢٣٥/١، رقم/١١٠)، وسيأتي تحريجه وعزوه بتوسع أكثر بعد قليل.

١٦- الدر المنثور: (٢: ٧٤٥). الدر المنثور المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) الناشر: دار

الفكر - بيروت عدد الأجزاء: ٨

وبعد الكلام عن الروايات الأربع ناسب الكلام على الرواة الأربعة أنفسهم وأثر كل منهم:

أما الراوي الأول: ف "عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر القرشي" (١٧)

وأثر عبد الأعلى رواه ابن الأنباري في " الرد على من خالف مصحف عثمان " كما ذكره السيوطي في " الإتيقان " (١٨).

وهو سند ضعيف فيه علل:

العلة الأولى: الانقطاع فإن عبد الأعلى هذا ذكره ابن حجر في الطبقة الخامسة من التابعين وهم الذين لم يثبت لهم السماع من بعض الصحابة فهو من صغار التابعين لا يتسنى له إدراك عثمان-رضي الله عنه- فضلاً عن السماع منه.

العلة الثانية: أن عبد الأعلى المذكور مقبول يعني حيث يتابع وإلا فلين.

العلة الثالثة: النكارة في المتن.

قال شيخ الاسلام: خبر باطل (١٩)

و قال السيوطي في الإتيقان: إسناد ضعيف مضطرب منقطع. (٢٠)

ونقل عن الأنباري قوله: لا تقوم بها حجة لأنها منقطعة غير متصلة

و قال الشيخ محمد رشيد رضا في تفسير المنار: والصواب أنها موضوعة. (٢١)

وأما الراوي الثاني: ف "عكرمة الطائي" (٢٢) قال:

" لما كُتبت المصاحف عُرضت على عثمان، فوجد فيها حروفاً من اللحن، فقال: لا تغيروها؛ فإن العرب ستغيرها - أو قال ستعربها بألسنتها - لو كان الكاتب من ثقيف والمملي من هذيل لم توجد فيه هذه الحروف". (٢٣) وعكرمة لم يلق عثمان ولم يسمع منه فهي رواية مرسلة ضعيفة كذلك.

١٧- تُنظر ترجمته في " تهذيب التهذيب " (٨٧/٦) وليس فيها توثيق له من أحد من أهل العلم.

١٨ - يُنظر: الإتيقان: (ص/١٢٤٠).

١٩- وقد نقله عن شيخ الإسلام ابن هشام في شرح شذور الذهب: (ص: ٥٠)

٢٠- يُنظر: الإتيقان: (ص/١٢٤٠). الإتيقان في علوم القرآن المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)

المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م عدد الأجزاء: ٤

٢١- مستفاد من: تحقيق الشيخ سليم بن عيد الهلالي، لكتاب المصاحف لابن أبي داود- نشر مؤسسة غراس للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ١٤٢٧هـجري - ٢٠٠٦ م.

٢٢ - وقيل هو عكرمة مولى ابن عباس.

٢٣- رواه أبو عبيد في " فضائل القرآن " (١٠٣/٢، رقم/٥٦٢)، وابن أبي داود في " المصاحف " (٢٣٥/١، رقم/١١٠)، وعزاه

السيوطي في " الإتيقان " (ص/١٢٣٩) لابن الأنباري في كتاب: " الرد على من خالف مصحف عثمان "، ولاين أشته في كتاب: " المصاحف "، وهما كتابان مفقودان.

وأما الراوي الثالث: فـ "قتادة بن دعامة السدوسي"

ولفظ هذا الأثر: " أن عثمان رضي الله عنه لما رُفِعَ إليه المصحفُ قال: إن فيه لحنًا، وستقيمه العرب بألسنتها ".
(٢٤)

وفي السند إليه إبهام بقول أحد الرواة: حدثنا أصحابنا.

يقول السيوطي:

"نقول الرواية ضعيفة ولا تصح عن عثمان فإن إسنادها ضعيف مضطرب منقطع رواه قتادة عن عثمان مرسلًا ورواه نصر بن عاصم عنه مسندًا ولكن فيه عبد الله بن فطيمه وهو مجهول ". (٢٥)

وأما الراوي الرابع: فـ"يحيى بن يعمر العدواني البصري": (٢٦)

ورواية يحيى عن عثمان رواية مرسله، إذ أن يحيى لم يدرك عثمان ولم يره. (٢٧)

وقد حكم البخاري عليه بالانقطاع كما في " التاريخ الكبير " (٢٨)

ثم إن في سنده اضطرابًا، فمرة يروى عن يحيى بن يعمر عن عبد الله بن فطيمة أو ابن أبي فطيمة، وتارة بالعكس، فيروى عن ابن فطيمة عن يحيى بن يعمر، كما في " تاريخ المدينة " (٢٩).

وقتادة يروي مرة عن نصر بن عاصم عن يحيى، وتارة يروي عن يحيى مباشرة ولا يذكر نصرًا، وقد يكون بينه وبين يحيى راويان كما في الموضوع السابق من "تاريخ المدينة"، وقد نبه على هذا الاختلاف الباقلائي في " الانتصار للقرآن ". (٣٠)

والاضطراب واضح في هذا السند كما مر معنا آنفًا.

وأسانيد تلك الآثار كلها لا تصح ولا تصلح للاحتجاج لضعفها واضطرابها ولما فيها من إرسال وإيهام.

٢٤- رواه ابن أبي داود في " المصاحف " (٢٢٧/١).

٢٥- الاتقان: (٢/ ٢٧٠).

٢٦- تُنظر ترجمته في " تهذيب التهذيب " (٣٠٥/١١).

٢٧- والأثر رواه ابن أبي داود في " المصاحف " (٢٣٣/١)، وابن أشتة في " المصاحف " كما ذكر ذلك السيوطي في " الاتقان " (ص/١٢٤٠).

٢٨- يُنظر: التاريخ الكبير: (١٧٠/٥).

٢٩- يُنظر: تاريخ المدينة: (١٠١٣/٣).

٣٠- يُنظر: الانتصار للباقلاني: (١٣٦/٢-١٣٧). الانتصار للقرآن المؤلف: محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلائي المالكي (المتوفى: ٤٠٣هـ) تحقيق: د. محمد عصام القضاة الناشر: دار الفتح - عمّان، دار ابن حزم - بيروت الطبعة:

الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م عدد الأجزاء: ٢

أما الجهة الثانية: فمن جهة المتن

فهذا المتن ظاهره البطلان ويستحيل أن يجتمع فحول العربية من أعرب العرب الأقحاح من قريش ومن شاركهم في جمعه من المدنيين كأبي بن كعب وزيد بن ثابت وغيرهم على لحن كهذا أبدًا ثم يتركه عثمان ويقول: "ستقيمه العرب بألسنتها" بل ويقوم بنشره وبعثه في الأمصار، فهل يُقبل أو يُعقل مثل هذا أبدًا؟.

ولجنة جمع الصحف العثمانية الذين كتبوا المصاحف ونسخوها من الصحف البكرية كانوا ممن تمكن من اللسان العربي، ولاسيما الثلاثة القرشيون فكتبوا تلك الصحف على أصول اللسان العربي وقواعده معتنين بأوجه القراءات، ولم يخالفوا القواعد والأصول التي وُضعت لتسير عليها لجنة الجمع وتعمل في نطاقها، فقامت تلك اللجنة بواجبها خير قيام، وقد تلقت الأمة الصحف العثمانية بالقبول، وهل بعد ذلك ترى خطأ أو لحنًا وتنتظر من العرب أن تقيمه بلسانها، إذا فما هو دورهم؟ وما هي مهمتهم؟.

ثم نقول إن لم يكن هؤلاء القرشيون المكيون ومن معهم من المدنيين من الصحابة هم من أفصح العرب فمن إدا يكون؟!.

ويقرر ذلك العلامة اللغوي ابن فارس ويجلي ويظهر معرفة الصحابة وتمكنهم من اللغة فيقول: "ومن الدليل على عرفان القدماء من الصحابة وغيرهم بالعربية: كتابتهم المصحف على الذي يعلله النحويون في ذوات الواو والياء، والهمز، والمد والقصر، فكتبوا ذوات بالياء، وذوات الواو بالواو، ولم يصوروا الهمزة إذا كان ما قبلها ساكنًا في مثل "الخبء" و"الدفء". و"الملء" فصار ذلك كله حجة، وحتى كره من العلماء ترك اتباع المصحف من كره.

فحدثني عبد الرحمن بن حمدان عن محمد بن الجهم السمرري عن الفراء قال: اتباع المصحف -إذا وجدت له وجهًا من كلام العرب- وقراءة القرآن أحب إلي من خلافه". (٣١)

وهذا الخبر المنسوب لعثمان لا يصح عنه أبدًا، وهو خبر معلول الإسناد منكر المتن، وقد ردّه وأنكره جمع من أهل العلم إنكارًا شديدًا، وطعنوا في إسناده، ومن ردّه وأنكره كل من: أبو بكر بن الأنباري: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن (ت: ٣٢٨ هـ)، وأبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤ هـ)، ومكي بن أبي طالب القيسي القيرواني (ت: ٤٣٧ هـ)، وشيخ الإسلام ابن تيمية: أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام الحرّاني الدمشقي (ت: ٧٢٨ هـ)، ومحمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣ هـ)، وشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألويسي - (ت: ١٢٧٠ هـ) - في تفسيره.

يقول الألويسي - (ت: ١٢٧٠ هـ) - عن هذا الأثر في تفسيره:

وأما ما روي أنه لما فرغ من المصحف أتى به إلى عثمان فقال: قد أحسنتم وأجملتم، أرى شيئًا من لحن ستقيمه العرب بألسنتها، ولو كان المملي من هذيل والكاتب من قريش لم يوجد فيه هذا،

٣١- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائله ص ١٨ ط. دار الكتب العلمية.

فقد قال السخاوي: - (ت: ٩٠٢ هـ) :-

إنه ضعيف، والإسناد فيه اضطراب وانقطاع فإن عثمان جعل للناس إمامًا يقتدون به^(٣٢)، فكيف يرى فيه لحنًا ويتركه لتقييمه العرب بألسنتها، وقد كتب عدة مصاحف وليس فيها اختلاف أصلاً إلا فيما هو من وجوه القراءات، وإذا لم يقمه هو ومن باشر الجمع وهم هم^(٣٣) كيف يقمه غيرهم؟

وقال ابن الأنباري- (ت: ٣٢٨ هـ) -، في كتابه: الرد على من خالف مصحف عثمان:

الأحاديث المروية عن عثمان في ذلك لا تقوم بما حجة، لأنها منقطعة غير متصلة، وما يشهد عقل بأن عثمان وهو إمام الأمة الذي هو إمام الناس في وقته وقدمهم يجمعهم على المصحف الذي هو "الإمام" فيتبين فيه خللاً، ويشاهد في خطه زللاً فلا يصلحه! كلا والله ما يتوهم عليه هذا ذو إنصاف وتمييز، ولا يعتقد أنه آخر الخطأ في الكتاب ليصلحه من بعده. (٣٤)

وهذا الأثر كما أسلفنا روي بعدة أسانيد وهي كلها ضعيفة ومعلولة ومضطربة وفيها جهالة بعض الرواة، كما أن فيها انقطاع كذلك، وهي كذلك من جهة المتن فيها نكارة، كما أن الرواة قد اضطربوا في ألفاظ هذا الأثر بين (سنيمة بألسنتنا) وبين (ستقيمه العرب بألسنتها).

وفي مناقشة وتوجيه أثر عثمان- رضي الله عنه- يقول أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤ هـ) - رحمه الله- في "المقنع":
"فإن سأل عن السبب الموجب لاختلاف مرسوم هذه الحروف الزوائد في المصاحف، قلت: السبب في ذلك عندنا: أن أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه لما جمع القرآن في المصاحف، ونسخها على صورة واحدة، وآثر في رسمها لغة قريش دون غيرها، مما لا يصح ولا يثبت: نظراً للأمة واحتياطاً على أهل الملّة، وثبت عنده أن هذه الحروف من عند الله عز وجل كذلك منزلة، ومن رسول- الله صلى الله عليه وسلم- مسموعة، وعلم أن جمعها في مصحف واحد على تلك الحال غير متمكّن إلا بإعادة الكلمة مرتين، وفي رسم ذلك كذلك من التخليط والتغيير للمرسوم: ما لا خفاء به، ففرقها في المصاحف، لذلك: جاءت مثبتة في بعضها، ومحدوفة في بعضها، لكي تحفظها الأمة كما نزلت من عند الله عز وجل وعلى ما سُمعت من- رسول الله صلى الله عليه وسلم-، فهذا سبب اختلاف مرسومها في مصاحف أهل الأمصار.

"فإن قال قائل: فما تقول في الخبر الذي رويموه عن يحيى بن يعمر وعكرمة^(٣٥) مولى ابن عباس عن عثمان- رضي الله عنه-: إن المصاحف لما نسخت عُرضت عليه فوجد فيها حروفاً من اللحن فقال: اتركوها فإن العرب ستقيمها أو ستعربها بلسانها. إذ يدل على خطأ في الرسم؟

٣٢ - يعني بذلك المصحف الإمام

٣٣- يعني في المكانة والفضل والديانة والتحري للحق ولزومه والعمل به والحرص عليه. الباحث.

٣٤- تفسير الألويسي-روح المعاني: (١/١٩٠).

٣٥- قيل هو عكرمة الطائي وهو مجهول لم يُوقف على ترجمة.

قلت: هذا الخبر عندنا لا يقوم بمثله حجة، ولا يصح به دليل، من جهتين:

أحدهما: أنه مع تخطيط في إسناده، واضطراب في ألفاظه: مرسل؛ لأن ابن يعمر وعكرمة لم يسمعا من عثمان شيئاً، ولا رأياه.

وأيضاً: فإن ظاهر ألفاظه ينفي وروده عن عثمان-رضي الله عنه-، لما فيه من الطعن عليه، مع محله من الدين، ومكانه من الإسلام، وشدة اجتهاده في بذل النصيحة، واهتباله بما فيه الصلاح للأمة، فغير ممكن أن يتولى لهم جمع المصحف مع سائر الصحابة الأتقياء الأبرار نظراً لهم ليرتفع الاختلاف في القرآن بينهم، ثم يترك لهم فيه مع ذلك لحناً وخطأ يتولى تغييره من يأتي بعده ممن لا شك أنه لا يدرك مداه ولا يبلغ غايته ولا غاية من شاهده، هذا ما لا يجوز لقائل أن يقوله، ولا يحل لأحد أن يعتقده.

فإن قال: فما وجه ذلك عندك لو صحَّ عن عثمان رضي الله عنه؟

قلت: وجهه أن يكون عثمان-رضي الله عنه- أراد باللحن المذكور فيه التلاوة دون الرسم، إذ كان كثير منه لو تلى على رسمه لانتقل بذلك معنى التلاوة، وتغيرت ألفاظها، ألا ترى قوله (أو لأذبحنه) و (لأوضعوا) و (من نبأ المرسلين)

و (سأوريكم) و (الربوا) وشبهه مما زيدت الألف والياء والواو في رسمه، لو تلاه تالٍ لا معرفة له بحقيقة الرسم على صورته في الخط... ولزاد في اللفظ ما ليس فيه ولا من أصله، فأتى من اللحن بما لا خفاء به على من سمعه، مع كون رسم ذلك كذلك جائزاً مستعملاً، فأعلم عثمان-رضي الله عنه- إذ وقف على ذلك أن من فاته تمييز ذلك، وعزبت معرفته عنه ممن يأتي بعده، سيأخذ ذلك عن العرب، إذ هم الذين نزل القرآن بلغتهم، فيعرفونه بحقيقة تلاوته، ويدلّونه على صواب رسمه، فهذا وجهه عندي. والله أعلم.

فإن قيل: فما معنى قول عثمان-رضي الله عنه- في آخر هذا الخبر: (لو كان الكاتب من ثقيف والمملي من هذيل لم توجد هذه الحروف)؟

قلت: معناه: أي توجد فيه مرسومة بتلك الصور المبنية على المعاني دون الألفاظ المخالفة لذلك، إذ كانت قريش ومن ولي نسخ المصاحف من غيرها قد استعملوا ذلك في كثير من الكتابة، وسلكوا فيها تلك الطريقة، ولم تكن ثقيف وهذيل مع فصاحتها يستعملان ذلك، فلو أنهما وليتا من أمر المصاحف ما وليه من تقدم من المهاجرين والأنصار لرسمتا جميع تلك الحروف على حال استقرارها في اللفظ ووجدها في المنطق دون المعاني والوجوه، إذ ذلك هو المعهود عندهما، والذي جرى عليه استعمالها، هذا تأويل قول عثمان عندي لو ثبت وجاء مجيء الحجة وبالله التوفيق. (٣٦). فما أحسنه من جواب لكن (لَمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ) (ق: ٣٧)

٣٦- المقنع، لأبي عمرو الداني: (١١٨-١١٩). المقنع في رسم مصاحف الأمصار المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ) المحقق: محمد الصادق قمحوي الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة عدد الأجزاء: ١



وطريقة "الفتنة" (٣٧) التي استعملها الداني - رحمه الله - هي من باب المجادلة والمحاجة والتَّنَزُّل مع الخصم فحسب.
وأما الجهة الثالثة: فهي من جهة العقل والرأي والنظر الصحيح

وهذه الشبهة تُرَدُّ كذلك من جهة العقل والرأي والنظر الصحيح السديد من جوانب عدة.

أما الجانب الأول: فهو جانب صحة دين الصحابة وقوة إيمانهم بالله تعالى
وقد مر بنا آنفًا بيان بعض هذا الأمر في كلام أبي عمرو الداني - رحمه الله -

ومن تأمل صحة إيمان الصحابة وقوة وسلامة دينهم وسبقهم لكل خير وفضل وير وترغيبهم فيه، ونفورهم من كل
مكروه وشر وتحذيرهم منه، وهم الذين توافرت همهم على جمع القرآن ونقله، وقد بذلوا في ذلك المهمة العوالي
والمهج الغوالي، كل ذلك يقضي بتعذر رؤيتهم للحن أو خطأ في كتاب الله ثم لا يصلحونه ولا يقيمونه، بل كيف
يقر لهم قرار على لحن رأوه في كتاب ربهم ويقرونه ويسكتوا عنه سكوتًا جماعيًا، بل ويتركونه للأجيال من بعدهم
ليقيمونه، كيف يكون ذلك وقد رأينا موقف حذيفة - رضي الله عنه - وغيرته وركوبه للخليفة ليدرك الأمة قبل أن
تختلف في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، هل بعد هذا الموقف وأمثاله يصح منهم رؤية اللحن في كتاب ربهم
والسكوت عنه مع إمكان إنكاره وإصلاحه بلا حرج ولا كلفة وعننت ولا مشقة، وقد مر معنا تكرارًا ومرارًا إجماع
الصحابة وإقرارهم لفعل عثمان بل ومشاركتهم فيه كذلك - رضي الله عنهم أجمعين -.

وأما الجانب الثاني: فمن جانب استحالة اجتماع الصحابة على ضلالة على وجه العموم.

فإن الصحابة - رضوان الله عليهم - لن يجتمعوا على ضلالة أبدًا كما أخبر بذلك المعصوم - صلى الله عليه وسلم -
بقوله: (إن الله قد أجاز أمتي من أن تجتمع على ضلالة) (٣٨)، وهم خير هذه الأمة فكيف يرون اللحن ويقروه
مكتوبًا في مصاحفهم ولا يغيرونه، وإن الاجتماع على ضلالة ممتنعًا في حقهم شرعًا، كما هو ممتنع في حقهم
عقلًا.

٣٧- و"الفتنة" معناها "إذا قلمت كذا قلنا كذا".

ولقد جرى المحققون على "التفصيل"، و"الفتنة" عندهم منحوتة، من قولهم: (فإن قيل، قلنا)، كالبسمة والحيلة. وهي من أحسن
الطرق في نفي الشبهة عن جواب المفتي والمدرّس، وتجدها عند أبي العباس وتلميذه - رحمهما الله -، ومن المعاصرين ابن عثيمين رحمه الله ..

وقد قلتُ في ذلك:

إذا سطرَّتْ جوابًا في مُساءلةٍ..... فحرَّرَ القولَ فيها وفصلَ

وبيَّنَ الحكمَ فيها ولا تدعُ..... تعقيبَ هذا باحترارٍ وفنيلِ.

التفصيل والفتنة، مقال لأبي عبد الله النجدي نقلًا عن موقع أهل الحديث. (د ت).

ويُنظر: عرفة بن طنطاوي، الشفعة بين الجمع العثماني والأحرف السبعة: (ص: ٣٨٦). نسخة: (بي دي إف) (د ت)، عدد الأجزاء ٢.

٣٨- حسن بمجموع طرقه، السلسلة الصحيحة: (٣١٩/٣).

وأما الجانب الثالث: امتناع ذلك في حق عثمان-رضي الله عنه- على وجه الخصوص

وقد تقدم معنا ما جاد به قلم أبي عمرو الداني - رحمه الله - في كلامه عن عثمان-رضي الله عنه- في هذا الصدد، فهل يعقل في حق من حرق المصاحف وجمع الأمة على مصحف إمام ليئد به فتنة ويرفع به نزاعًا ويدفع به شرورًا عن الأمة ويقوم ببعثه ونشره في الأمصار يدع فيها شاردة أو واردة ولا يقوم بإتمام وإتقان هذا الجمع على أكمل الوجوه وأحسنها وأتمها، وقد قال لهم: "إذا اختلفتم في شيء في شيء فاكتبوه بلسان قريش أي: بحرفها، فبلسانها نزل"- يعني ابتداءً-، وهل العرب التي ستقيم هذا اللحن من بعده هي وحدها ستقرأ القرآن دون العجم!!؟، وقد رأى بعينه كثرة دخول العجم في الإسلام إثر الفتوحات الإسلامية التي كثرت في عهده، ولا شك في أن تصديق هذا الخبر مخالف للنظر الصحيح، ومصطدم مع العقل السوي السليم.

وقال ابن الأنباري-(ت: ٣٢٨ هـ) - في كتاب " الرد على من خالف مصحف عثمان " في الأحاديث المروية عن عثمان في ذلك: (٣٩)

لا تقوم بها حجة؛ لأنها منقطعة غير متصلة، وما يشهد عقل بأن عثمان - وهو إمام الأمة الذي هو إمام الناس في وقته وقدمهم - يجمعهم على المصحف الذي هو الإمام، فيتبين فيه خللاً، ويشاهد في خطه زللاً فلا يصلحه، كلا والله ما يتوهم عليه هذا ذو إنصاف وتمييز، ولا يعتقد أنه آخر الخطأ في الكتاب ليصلحه من بعده، وسبيل الجائين من بعده البناء على رسمه، والوقوف عند حكمه، ومن زعم أن عثمان أراد بقوله أرى فيه لحنًا، أرى في خطه لحنًا إذا أقمناه بألسنتنا كان لحن الخط غير مفسد ولا محرف من جهة تحريف الألفاظ وإفساد الإعراب فقد أبطل ولم يصب؛ لأن الخط منبئ عن النطق، فمن لحن في كتبه فهو لحن في نطقه، ولم يكن عثمان ليؤخر فسادًا في هجاء ألفاظ القرآن من جهة كتبه ولا نطق، ومعلوم أنه كان مواصلاً لدرس القرآن متقناً لألفاظه، موافقاً على ما رسم في المصاحف المنفذة إلى الأمصار والنواحي، ثم أيد ذلك بما أخرجه أبو عبيد قال حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن عبد الله بن مبارك، حدثنا أبو وائل شيخ من أهل اليمن، عن هانئ البربري، مولى عثمان قال: كنت عند عثمان وهم يعرضون المصاحف، فأرسلني بكتف شاة إلى أبي بن كعب فيها: (لم يتسن)، وفيها: (لا تبديل للخلق)، وفيها: (فأمهل الكافرين)، قال: فدعا بالدواة فمحا أحد اللامين فكتب لخلق الله، ومحى فأمهل، وكتب فمهل، وكتب لم يتسنه، ألحق فيها الهاء.

قال ابن الأنباري:

فكيف يدعى عليه أنه رأى فسادًا فأمضاه وهو يوقف على ما كتب ويرفع الخلاف إليه الواقع من الناسخين ليحكم بالحق ويلزمهم إثبات الصواب وتخليده انتهى .

٣٩- وقد سبق ذكر كلام ابن الأنباري مقتضبًا، وهنا يساق بطوله وكماله.



قلت: (السيوطي) ويؤيد هذا أيضاً ما أخرجه ابن أشته في المصاحف قال: حدثنا الحسن بن عثمان، أنبأنا الربيع بن بدر، عن سوار بن شبيب قال: سألت ابن الزبير عن المصاحف فقال: قام رجل إلى عمر فقال: يا أمير المؤمنين! إن الناس قد اختلفوا في القرآن! فكان عمر قد هم أن يجمع القرآن على قراءة واحدة، فطعن طعنته التي مات بها، فلما كان في خلافة عثمان قام ذلك الرجل فذكر له، فجمع عثمان المصاحف، ثم بعثني إلى عائشة، فجئت بالصحف فعرضناها عليها حتى قومناها، ثم أمر بسائرنا فشققت.

فهذا يدل على أنهم ضبطوها وأتقنوها ولم يتركوا فيها ما يحتاج إلى إصلاح ولا تقويم. (٤٠)

وأما الجانب الرابع: فمن جانب قول عثمان-رضي الله عنه- لَمَّا فُرِغَ من كتابة المصحف:

"أرى شيئاً من لحنٍ ستقيمه العربُ بألسنتِها"، وقد علق الأئمة على ذلك فقالوا:

"لو كان فيه لحن لا يجوز في كلام العرب جميعاً لما استجاز أن يبعث إلى قوم يقرؤونه". (٤١)

وإنَّ هذا لقولٌ قاطعٌ كلُّ قول، يصحُّ فيه المثل القائل: (قطعت جَهيزَةً قولَ كلِّ خطيبٍ) (٤٢)، إذ ليس معقولاً ولا منطقياً أن يرى عثمان-رضي الله عنه- في القرآن خطأً نحوياً أو صرفياً، فلا يُصلحه ولا يقوِّمه، بل يُرسله على ما فيه من الخطأ إلى أقطار الدولة الإسلامية من شرقها إلى غربها، ومن شمالها إلى جنوبها، قائلاً: إنَّ العرب ستقيمه بألسنتِها! وكيف يجوز ذلك؟ وهل من إقامة العرب اللحنَ بألسنتِها أن تجعل المرفوع مجروراً أو منصوباً؟! وتجعل المجرور منصوباً أو مرفوعاً؟! وتجعل الألف والنون من المثني، ياءً ونوناً؟! وهل من ذلك أن تغير العرب إعراب المفردات!؟

إنَّ هذا ونحوه، لا يكون، ولا يُظنُّ ولو في الخيال أن يكون. ومع ذلك يظل المرء بين يوم وآخر، يسمع قائلاً يقول: إنَّ في القرآن لحنًا، أي: خطأً، كما يُظنُّ! ويستدلُّ على ذلك بقول عثمان-رضي الله عنه-: أرى في المصحف شيئاً من لحنٍ!؟ (٤٣)

وأما الجانب الخامس: فمن جانب الاضطراب والتناقض الواضح الجلي بين صدر أثر عثمان-رضي الله عنه- وعجزه، ففي صدره مدح عمل الكتاب فقال لهم: "أحسنتم وأجملتم!"، وفي عجزه قال لهم: "في القرآن لحن وستقيمه العرب بألسنتِها.."، فكيف به يمدح عملهم أولاً: ثم هو ينقض بعض ما فيه آخرًا فيصف تلك الصحف

٤٠- نقله عن ابن الأنباري وعلق عليه السيوطي في الإتيان: (ص/١٢٤١-١٢٤٧).

٤١- الدر المنثور: (٢/٢٤٦). بتصرف يسير.

٤٢- وهو مثل عربي أصله أن قوماً اجتمعوا يتشاورون في صلح بين حيين، قتل أحدهما من الآخر قتيلًا، ويحاولون إقناعهم بقبول الدية. وبينما هم في ذلك جاءت أمة اسمها "جهيزه" فقالت: إنَّ القاتل قد ظفر به بعض أولياء المقتول وقتلوه! فقالوا عند ذلك: "قطعت جهيزه قول كلِّ خطيبٍ". أي: قد استعنى عن الخطب. ويضرب هذا المثل لمن يقطع على الناس ما هم فيه بأمرٍ منهم يأتي به. يُنظر: توضيح شواهد جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع: (١٠٣). الباحث.

٤٣- يُنظر: فرية اللحن في القرآن، يوسف الصيداوي، مقال عن موقع الألوكة، بتاريخ: ١٤٣١/٤/٢هـ.



المسوخة بأن فيها لحنًا...!، وعمومًا هل يعقل أن يقول عثمان إذا رأى في تلك الصحف لحنًا: أحسنتم وأجملتم؟! ولا شك أن هذه وحدها لشافية كافية.

وإن قدر عثمان وسبقه للإسلام وصدق إيمانه وبذله الأموال وسبقه لكل خير وفضل وبر وموقفه من هذا الجمع موقف الرجال.. كل هذا يؤكد ويبرهن على استحالة صدور ذلك عنه أبدًا، وقد أثبت ذلك التناقض البين الواضح بين صدر الكلام وبين عجزه نكارة المتن واضطرابه وأن صدور ذلك عن مثل عثمان أمر محال.

هذا... وقد أفرد الشيخ سليم بن عيد الهلالي دراسة لأثر-عثمان- هذا- في صفحات عدة في تحقيقه المتميز لكتاب "المصاحف" لابن أبي داود، وناقشه وتناول روايته وطرقه وقدم دراسة وافية وكافية لسنده ومتنه ونقل وقيد فيه أقول المحققين من أهل العلم، وبين ضعف سنده ونكارة متنه، وذكر ما فيه من علل وتخبط واضطراب، وقد أجاد وأفاد فجزاه الله خيرًا، ومن أراد التوسع في دراسة هذه الآثار فليراجعها ثم هناك. (٤٤)

وبهذا ينتهي عرض هذه الشبهة "الأولى" وجوابها. والحمد لله رب العالمين

المطلب الثاني: دعوى الخطأ على الكُتَّاب في المصاحف العثمانية

مضمون هذه الشبهة:

ومن الشبهات التي أثيرت حول الجمع العثماني، دعوى الخطأ على الكُتَّاب في المصاحف العثمانية. وهي الشبهة الثانية.

فقد ادَّعى بعض الطاعنين على نقل القرآن الكريم أن هذا النقل قد حصل فيه خطأ من الكُتَّاب والقراء عند كتب المصاحف العثمانية، وتعلَّقوا في ذلك بآثارٍ رويت عن بعض الصحابة في ذلك، منها:

الأثر الأول:

عن عروة بن الزبير-رضي الله عنه- أنه سأل(٤٥) عائشة-رضي الله عنها- عن قوله تعالى: (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ) (النساء من آية: ١٦٢). وعن قوله: تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ) (المائدة من آية: ٦٩). وعن قوله: (إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ) (طه من آية: ٦٣)، فقالت: يا ابن أخي، هذا عمل الكُتَّاب، أخطأوا في الكتاب.(٤٦).

٤٤- للاستزادة يُنظر: كتاب المصاحف لابن أبي داود تحقيق الشيخ الهلالي، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ جري - ٢٠٠٦ م.

٤٥- وفي بعض الروايات سألت عائشة عن لحن القرآن، عن قول الله ... الحديث.

٤٦- رواه الطبري في تفسيره (٢٥/٦)، وابن أبي داود في كتاب المصاحف، باب اختلاف ألحان العرب في المصاحف ص ٤٣، وذكره السيوطي في الإتقان (٢٦٩/٢)، وقال: صحيحٌ على شرط الشيخين.

الأثر السابع:

عن ابن عباس في قوله تعالى: { مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ } (النور من آية: ٣٥)

، قال: هي خطأ من الكاتب، هو أعظم من أن يكون نوره مثل نور المشكاة، إنما هي: (مثل نور المؤمن كمشكاة). (٥٣)

فزعموا أن هذه الآثار دلت على أن كتاب المصاحف قد أخطأوا وجه الصواب في كتابة المصاحف، وابنني على تلك الأخطاء قراءة القراء بعد ذلك.

ويجاب عن هذه الشبهة بطريقتين:

أولاً: الأجوبة العامة:

فقد أجاب العلماء عن هذه الأحاديث في الجملة بوجه عامة، منها:

الجواب الأول:

جنح ابن الأنباري وغيره إلى تضعيف هذه الروايات، ومعارضتها بروايات أخرى عن ابن عباس وغيره بثبوت هذه الأحرف في القراءة. (٥٤)

ويدل على ضعف هذه الروايات كما سبق في الشبهة السابقة إحالة العادة خفاءً الخطأ في مثل القرآن، الذي توافرت الأهمم على نقله وحفظه، وعدم انتباه الصحابة إليه، وتركه إذا انتبهوا إليه دون تصحيح لما زعم فيه من الخطأ.

قال الزمخشري:

وهذا ونحوه بما لا يصدق في كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وكيف يخفى مثل هذا حتى يبقى ثابتاً بين دفتي الإمام (٥٥)، وكان متقلباً في أيدي أولئك الأعلام المحتاطين في دين الله، المهتمين عليه، لا يغفلون عن جلالته ودقائقه، خصوصاً عن القانون الذي إليه المرجع، والقاعدة التي عليها البناء، هذه -والله- فريئة ما فيها مريئة. (٥٦)

٥٢- رواه سعيد بن منصور وغيره، يُنظر: الإتيان في علوم القرآن (٢/٢٧٦)، والآية في المصحف: (الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم)، (آل عمران من آية: ١٧٣)

٥٣- أخرجه ابن أشتة وابن أبي حاتم، انظر الإتيان في علوم القرآن (٢/٢٧٦).

٥٤- الإتيان في علوم القرآن (٢/٢٧٦).

٥٥- الزمخشري يعني بقوله (الإمام) أي المصحف الإمام، وهو مصحف عثمان، وسمي بذلك لقول عثمان - رضي الله عنه -: اجتمعوا يا أصحاب محمد، واكتبوا للناس إماماً. يُنظر: المصاحف لابن أبي داود (٢٩). الباحث.

٥٦- تفسير البحر المحيط (٥/٣٨٣-٣٨٤). البحر المحيط في التفسير المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ) المحقق: صدقي محمد جميل الناشر: دار الفكر - بيروت الطبعة: ١٤٢٠ هـ.

الجواب الثاني:

ما سبق في ردود الشبهة السابقة من أن الصحابة لم يكتبوا مصحفًا واحدًا، بل كتبوا عدة مصاحف، وأن أحدًا لم يذكر أي المصاحف الذي كان فيه الخطأ، ويعد اتفاق جميع المصاحف على ذلك الخطأ المزعوم. (٥٧)

قال الطبري:

فلو كان ذلك خطأً من الكاتب لكان الواجب أن يكون في كل المصاحف - غير مصحفنا الذي كتبه لنا الكاتب الذي أخطأ في كتابه - بخلاف ما هو في مصحفنا، وفي اتفاق مصحفنا ومصحف أبي في ذلك ما يدل على أن الذي في مصحفنا من ذلك صوابٌ غير خطأ، مع أن ذلك لو كان خطأً من جهة الخط، لم يكن الذين أخذ عنهم القرآن من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يُعلِّمون من علِّموا ذلك من المسلمين على وجه اللحن، ولأصلحوه بألسنتهم، ولقنوه للأمة على وجه الصواب، وفي نقل المسلمين جميعًا ذلك قراءةً على ما هو به في الخط مرسومًا أدلُّ الدليل على صحة ذلك وصوابه، وأن لا صنع في ذلك للكاتب. (٥٨)

الجواب الثالث:

إذا سلمنا صحة تلك الروايات، فإننا نردُّها برغم دعوى صحتها، لأنَّها معارضةٌ للقاطع المتواتر من القرآن الكريم، ومعارض القاطع ساقط، لا يلتفت إليه، والقراءة التي تخالف رسم المصحف شاذةٌ لا يلتفت إليها، ولا يُعوَّل عليها. (٥٩)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

ومن زعم أن الكاتب غلط، فهو الغالط غلطًا منكراً؛ فإن المصحف منقولٌ بالتواتر، وقد كتبت عدة مصاحف، فكيف يُتصوَّرُ في هذا غلط. (٦٠)

الجواب الرابع:

وتُدفع الروايات الواردة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - بوجهٍ عامٍ بأنه قد أخذ القرآن عن زيد بن ثابت وأبي بن كعب، وهما كانا في جمع المصاحف في زمن عثمان، وكان زيدٌ هو الذي جمع القرآن بأمر أبي بكر - رضي الله عنهم أجمعين - أيضاً، وكان كاتب الوحي، وكان يكتب بأمر النبي - صلى الله عليه وسلم - وإقراره، وابن عباس - رضي الله عنهما كان يعرف له ذلك، فمن غير المعقول أن يأخذ عنهما القرآن، ويطعن في ما كتبه في

٥٧ - راجع الرد الثالث على الشبهة السابقة، ويُنظر: الإتيان في علوم القرآن (٢/٢٧٠).

٥٨ - تفسير الطبري: (٦/٢٦-٢٧).

٥٩ - يُنظر: مناهل العرفان (١/٣٨٩).

٦٠ - مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٥/٢٥٥). مجموع الفتاوى المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ) المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م

المصاحف. (٦١)

ويدل على ذلك أن عبد الله بن عباس كان من صغار الصحابة، وقد قرأ القرآن على أبي بن كعب، وزيد بن ثابت -رضي الله عنهما. (٦٢) وقد روى القراءة عن عبد الله بن عباس أبو جعفر ونافع وابن كثير وأبو عمرو وغيرهم من القراء، وليس في قراءتهم شيء مما تعلق به هؤلاء، بقراءته موافقة لقراءة الجماعة.

ثانياً: الجواب عن كل أثر على حدة:

جواب الأثر الأول:

أن الرواية الواردة عن عائشة في ذلك ضعيفة لا تثبت: (٦٣) قال أبو حيان في قوله تعالى: (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ): وذكر عن عائشة وأبان بن عثمان أن كُتِبَها بالياء من خطأ كاتب المصحف، ولا يصح عنهما ذلك؛ لأئهما عريان فصيحان، وقطع النعوت مشهوراً في لسان العرب. (٦٤)

وقال الزمخشري:

ولا نلتفت إلى ما زعموا من وقوعه خطأ في خط المصحف، وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب، (٦٥) ولم يعرف مذاهب العرب، وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان، وخفي عليه أن السابقين الأولين، الذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل، كانوا أبعد همّة في الغيرة على الإسلام، وذبت المطاعن عنه، من أن يتركوا في كتاب الله ثلماً يسدها من بعدهم، وخرقاً يزفوه من يلحق بهم. (٦٦)

٦١- مناهل العرفان (٣٩٢/١).

٦٢- يُنظر: النشر في القراءات العشر (١١٢، ١٧٨/١)، النشر في القراءات العشر المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣ هـ) المحقق: علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ) الناشر: المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية] عدد الأجزاء: ٢ ومعرفة القراء الكبار (٤٥، ٥٧/١).

٦٣- مرّ بنا أن السيوطي -رحمه الله- قال في الإتقان (٢٦٩/٢): صحيح على شرط الشيخين. ولا يخفى أن صحة السند لا تكفي ليصح الحديث، إذ يشترط إلى ذلك سلامة الحديث متنًا وسندًا من العلة القادحة، يُنظر: نزهة النظر في شرح نخبة الفكر ص ٢٩، ولا يخفى أن متن هذه الرواية فيه عدد من العلل، منها هذه، وهي الطعن في فصاحة الصحابة ومعرفتهم بوجوه كلام العرب، والعلة الثانية التي تأتي في الجواب التالي، وهي أنه في قوله تعالى: {إن هذان} لم يكتب الكاتب ألفًا ولا ياءً حتى ينسب إليه خطأ في ذلك، وهذا كافٍ -إن شاء الله- في إثبات ضعف هذه الرواية.

٦٤- تفسير البحر المحيط (٤١١/٣).

٦٥- قال أبو حيان: يريد كتاب سيبويه -رحمه الله. البحر المحيط (٤١٢/٣).

٦٦- الكشاف (٥٩٠/١)، ويُنظر: تفسير البحر المحيط (٤١٢-٤١١/٣).



أنه يمّا يدل على ضعف الرواية عن عائشة - رضي الله عنها- في تخطئة الكاتب في رسم { إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ } (طه من آية: ٦٣) أن المصاحف العثمانية اتفقت على رسم (هذان) بغير ألف، ولا ياء،^(٦٧) ليحتمل أوجه القراءة المختلفة فيها، وإذا فلا يُعقل أن يُقال أخطأ الكاتب، فإن الكاتب لم يكتب ألفاً ولا ياءً. ولو كان هناك خطأ تعتقده عائشة- رضي الله عنها- ما كانت لتنسبه إلى الكاتب، بل كانت تنسبه إلى من قرأ بالتشديد في (إن) مع القراءة بالألف في (هذان).^(٦٨)

أنه لم ينقل عن عائشة تخطئة من قرأ: { وَالصَّابِقُونَ } (المائدة من آية: ٦٩) بالواو، ولم ينقل عنها أمّا كانت تقرأها بالياء، فلا يعقل أن تكون خطأت من كتبها بالواو.^(٦٩) أننا إذا سلّمنا بصحة هذا الخبر، فإنه يحتمل أن سؤال عروة لعائشة لم يكن عن اللحن^(٧٠) في الكتاب الذي هو الخطأ والزلل والوهم، وإنما سألها عن الحروف المختلفة الألفاظ، المحتملة للوجوه على اختلاف اللغات، وإنما سمّي عروة ذلك لحنًا، وأطلقت عليه عائشة الخطأ على جهة الاتساع في الأخبار، وطريق المجاز في العبارة، إذ كان ذلك مخالفاً لمذهبهما، وخارجاً عن اختيارهما، وكان خلافه هو الأولى عندهما.^(٧١) أنه يحتمل أيضاً أن قول عائشة: " أخطأوا في الكتاب " أي في اختيار الأولى من الأحرف السبعة لجمع الناس عليه. أي أن الوجه الظاهر المعروف في هذه الحروف غير ما جاء به المصحف، وأن استعماله على ذلك الوجه غامضٌ أو غلطٌ عند كثير من الناس، ولحن عند من لا يعرف الوجه فيه، لا أن الذي كتبه من ذلك خطأً خارج عن القرآن، والدليل على ذلك أن غير الجائر من كلِّ شيءٍ مردودٌ بإجماع، وإن طال مدة وقوعه.^(٧٢)

الأثر الثاني:

أن كلام عائشة في قوله تعالى: { يُؤْتُونَ مَا ءَاتَوْا } (المؤمنون من آية: ٦٠) ليس فيه إنكار هذه القراءة المتواترة، وإنما غاية ما فيه أن ما قرأت هي به كان مسموعاً عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - منزلاً من عند الله. أن قولها: "وَلَكِنَّ الهِجَاءَ حُرِفَ" يحتمل أن يكون المراد به أنه ألقى إلى الكاتب هجاءً غير ما كان الأولى أن

٦٧- يُنظر: المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار ص ١٥، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ص ٣٠٤. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر المؤلف: أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي، شهاب الدين الشهير بالبناء (المتوفى: ١١١٧هـ) المحقق: أنس مهرة الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ عدد الأجزاء: ١

٦٨- مناهل العرفان (١/٣٩٣).

٦٩- مناهل العرفان (١/٣٩٤).

٧٠- كما جاء في بعض الروايات: سألت عائشة عن لحن القرآن، عن قوله ... الأثر، كما مرّ.

٧١- يُنظر: المقنع في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار ص ١٢١-١٢٢.

٧٢- الإتيان في علوم القرآن (١/٢٧٣)، ونكت الانتصار لنقل القرآن ص ١٢٩-١٣٠.

يُلْقَى إليه من الأحرف السبعة. أنه يحتمل أيضاً أن يكون مأخوذاً من الحرف، الذي هو بمعنى القراءة واللغة، وأنها أرادت أن هذه القراءة المتواترة التي رُسم بها المصحف لغةً ووجهةً من وجوه أداء القرآن الكريم. (٧٣)

الأثر الثالث:

أن هذه الرواية غير ثابتة عن ابن عباس. قال أبو حيان: ومن روى عن ابن عباس أن قوله: (تستأنسوا) خطأ، أو وهم من الكاتب، وأنه قرأ: (حتى تستأذنوا)، فهو طاعنٌ في الإسلام، ملحدٌ في الدين، وابن عباسٍ بريءٌ من هذا القول، وتستأنسوا متمكنةٌ في المعنى، بيّنةٌ الوجه في كلام العرب. (٧٤)

أن ابن عباس قرأها { تستأنسوا } وفسرها بالاستئذان. فعن ابن عباس في قوله: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا } (النور، من آية: ٢٧)، قال: الاستئناس: الاستئذان. (٧٥)

الأثر الرابع:

أن الرواية بذلك عن ابن عباس غير ثابتة، قال أبو حيان: وأما قول من قال: إنما كتبه الكاتب وهو ناعسٌ، فسوى أسنان السين، فقول زنديقٍ ملحدٍ. (٧٦) أنه يحتمل أن قول ابن عباس: "كتبها وهو ناعس"، بمعنى أنه لم يتدبر الوجه الذي هو أولى من الآخر، وهذا الرد محتمل في كثير من تلك الروايات.

الأثر الخامس:

أنه قد استفاض عن ابن عباس أنه قرأ { وقضى } (الإسراء من آية: ٢٣) وذلك دليل على أن ما نسب إليه في تلك الروايات من الدسائس التي لققها أعداء الإسلام. (٧٧) قال أبو حيان: والمتواتر هو: { وقضى }، وهو المستفيض عن ابن مسعود وابن عباس وغيرهم في أسانيد القراءة السبعة. (٧٨)

الأثر السادس:

في قوله تعالى: { ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان وضياءً } (الأنبياء من آية: ٤٨) فالرواية الواردة عن ابن عباس في تغيير موضع الواو ضعيفة، لا تصح. (٧٩).

٧٣- مناهل العرفان (١/٣٩٥).

٧٤- تفسير البحر المحيط (٦/٤١٠)، وانظر الإتيان في علوم القرآن (٢/٢٧٦).

٧٥- رواه الطبري في تفسيره (١٨/١١٠).

٧٦- تفسير البحر المحيط (٥/٣٨٣-٣٨٤)، وانظر الإتيان في علوم القرآن (٢/٢٧٦).

٧٧- مناهل العرفان (١/٣٩١).

٧٨- تفسير البحر المحيط (٦/٢٣).

٧٩- يُنظر: الإتيان في علوم القرآن (٢/٢٧٦).

الأثر السابع:

أنه لم ينقل أحدٌ من رواة القراءة أن ابن عباس كان يقرأ: (مثل نور المؤمن)، وهذا يدل على عدم صحة هذا النقل عنه، إذ كيف يقرأ ما يعتقد أنه خطأ ويترك ما يعتقد أنه الصواب. على أنه قد روي أن أياً كان يقرأ: (مثل نور المؤمن)، وهي قراءة شاذة مخالفة لرسم المصحف، وينبغي أن تحمل على أنه أراد تفسير الضمير في القراءة المتواترة، أو على أنها قراءة منسوخة. (٨٠)

انتهى الكلام عن الشبهة الثانية وجوابها والحمد لله.

المطلب الثالث: دعوى تغيير الحجاج بن يوسف مصحف عثمان

ادعى بعض الطاعنين في القرآن الكريم أن الحجاج بن يوسف الثقفي غيّر حروفاً من مصحف عثمان، وأسقط حروفاً كانت فيه، وأنه كتب ستة مصاحف وجه بها إلى الأمصار، وجمع المصاحف المتقدمة، وأغلى لها الخل حتى تقطعت، وأنه قصد بذلك التزلف إلى بني أمية بإثبات خلافتهم، وإبطال خلافة ولد عليّ والعباس (٨١). وتعلقوا في ذلك بنحو ما روي عن عوف بن أبي جميلة أن الحجاج بن يوسف غيّر في مصحف عثمان أحد عشر حرفاً، قال:

كانت في البقرة: { لَمْ يَتَسَنَّ وَانظُرْ }، بغير هاء، فغيّرها { لَمْ يَتَسَنَّه } (البقرة من آية: ٢٥٩) بالهاء. (٨٢)
وكانت في المائدة: { شَرِيعَةً وَمِنْهَا جَا }، فغيّرها: { شَرِيعَةً وَمِنْهَا جَا } (٨٣)
وكانت في يونس: { يَنْشُرْكُمْ }، فغيّرها: { يُسَيِّرْكُمْ } (٨٤)

٨٠- يُنظر: البحر المحيط (٤١٨/٦)، ومناهل العرفان (٣٩٢/١)، ويُنظر: جمع القرآن في مراحل التاريخ من العصر النبوي إلى العصر الحديث، محمد شرعي أبو زيد، (ص: ٢٩٣-٣٠٥) رسالة ماجستير، نوقشت في كلية بجامعة الكويت، سنة ١٤١٩ هـ، عن الشاملة بتاريخ: ٢٠١١/٢/١ م.

٨١- مناهل العرفان (٢٦٤/١).

٨٢- وقد قرأ حمزة والكسائي ويعقوب وخلف بحذف الهاء في الوصل، ولا خلاف في إثباتها وفقاً لثبوتها في الخط. يُنظر: النشر في القراءات العشر (١٤٢/٢)، وإتحاف فضلاء البشر ص ١٦٣.

٨٣- سورة المائدة من الآية ٤٨، ولم يقرأ أحدٌ من القراء (شريعة) بالياء، ولو شاذاً!

٨٤- سورة يونس من الآية ٢٢، وقد قرأها أبو جعفر وابن عامر: { يَنْشُرْكُمْ }، من النشر، قال ابن الجزري: وكذلك هي في مصاحف أهل الشام وغيرها، وقرأ بقية القراء: { يُسَيِّرْكُمْ }، من التسير، قال ابن الجزري: وكذلك هي في مصاحفهم، وكذلك روى أبو عمرو الداني في المقنع، في باب ذكر ما اختلفت فيه مصاحف أهل الحجاز والعراق والشام. والذي يظهر -والله أعلم- أنه لا فرق في الخط بين القراءتين، ففيها أربع أسنان، فتكون عند أبي جعفر وابن عامر واحدة للنون وثلاث للشين، وعند الباقيين ثلاث للشين وواحدة للياء. انظر النشر في القراءات العشر (٢٨٢/٢)، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٤٨، والمقنع في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار ص ١٠٨، ويُنظر: تنبيه الخلان إلى شرح الإعلان بتكميل مورد الظمان ص ٤٤٨.

وكانت في يوسف: (أَنَا آتِيكُمْ بِتَأْوِيلِهِ)، فغَيَّرَهَا: { أَنَا أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ } (٨٥) وكانت في المؤمنين: (سَيَقُولُونَ لِلَّهِ، لِلَّهِ، لِلَّهِ)، ثلاثتهن، فجعل الأخرين: (اللَّهُ، اللَّهُ، اللَّهُ) (٨٦).

وكانت في الشعراء، في قصة نوح: عليه السلام (مِنَ الْمُخْرَجِينَ)، وفي قصة لوط عليه السلام: (مِنَ الْمَرْجُومِينَ)، فغَيَّرَ قصة نوح عليه السلام: { مِنَ الْمَرْجُومِينَ }،

(الشعراء من آية: ١١٦) وقصة لوط عليه السلام: { مِنَ الْمُخْرَجِينَ } (الشعراء من آية: ١٦٧).

وكانت في الزخرف: (نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعَايِشَهُمْ)، فغَيَّرَهَا { مَعِيشَتَهُمْ } (٨٧)

وكانت في الذين كفروا (٨٨): (مِن مَّاءٍ غَيْرِ يَاسِينٍ)، فغَيَّرَهَا { مِن مَّاءٍ غَيْرِ يَاسِينٍ } (٨٩)

وكانت في الحديد: (فَالَّذِينَ مِنْكُمْ وَاتَّقُوا لَهْمَ أَجْرٍ كَبِيرٍ)، فغَيَّرَهَا: { وَأَنْفَقُوا } (الحديد من آية: ٧)

وكانت في إذا الشمس كُوِّرَتْ: { وَمَا هُوَ عَلَى الْعَيْبِ بِظَنِينٍ }، (٩٠) فغَيَّرَهَا { بِضَنِينٍ } (٩١).

وهذه شبهة باردة لا تستحق الرد؛ فإنَّها تحمل في طياتها أمارات بطلانها وردها، ولكن نذكر ما أجاب به أهل العلم عن هذه الكذبة، وهي أجوبة كثيرة، منها:

الجواب الأول: أن الروايات التي تعلقوا بها في هذه الشبهة في غاية الضعف، ولا تقوم بمثلها حجة، فهذا الأثر المروي عن عوف بن أبي جميلة ضعيف جداً، ففيه عبّاد بن صهيب، وهو متروك، ضعيف الحديث، وكان قدرياً

٨٥- سورة يوسف من الآية ٤٥، وفي مصحف أبي بن كعب (أنا آتاكم بتأويله)، وهي قراءة شاذة، وقد قرأ بها الحسن. يُنظر: تفسير البحر المحيط (٣١٤/٥).

٨٦- سورة المؤمنين من الآية ٨٥، ومن الآية ٨٧، ومن الآية ٨٩. وقد اتفق القراء على قراءة الموضع الأول (لله) بغير ألف؛ { لأن قبله لمن الأرض ومن فيها }، فجاء الجواب على لفظ السؤال، وقرأ أبو عمرو ويعقوب البصريان في الموضعين الأخيرين (الله) بالألف، وهكذا رسماً في المصاحف البصرية، نص على ذلك الحافظ أبو عمرو، وقرأ باقي القراء (الله) بغير ألف، وكذا رسماً في مصاحف الشام والعراق. يُنظر: النشر في القراءات العشر (٣٢٩/٢). فأبي تغيير ذلك الذي فعله للحجاج في هذه الآيات، وقد رسمتا على الوجهين كليهما.

٨٧- سورة الزخرف من الآية ٣٢، وقرأ ابن مسعود وابن عباس والأعمش (معايشهم)، وهي قراءة شاذة. يُنظر: تفسير البحر المحيط (١٤/٨).

٨٨- يعني بما سور محمد المفتحة بقوله سبحانه: (الذين كفروا) (محمد من آية: ١)

٨٩- سورة محمد من الآية ١٥، وذكر فيها أبو حيان قراءة شاذة (ياسن) بالياء، ولم ينسبها لأحد. يُنظر: تفسير البحر المحيط (٧٩/٨).

٩٠- سورة التكويم من الآية ٢٤، وقد قرأ أبو عمرو وابن كثير بالطاء المشالة، وقرأ الباقون بالضاد، ولا فرق بينهما في الرسم، إذ لا مخالفة بين الضاد والطاء إلا تطويل رأس الطاء على الضاد، وهي في جميع المصاحف العثمانية بالضاد، وفي مصحف ابن مسعود بالطاء. يُنظر: النشر في القراءات العشر (٣٩٨/٢-٣٩٩)، وإتحاف فضلاء البشر ص ٤٣٤.

٩١- رواه ابن أبي داود في كتاب المصاحف، باب ما كتب الحجاج بن يوسف في المصحف ص ٥٩، وباب ما غيّر الحجاج في مصحف عثمان ص ١٢٩.



داعيةً،^(٩٢) وكذلك عوف بن أبي جميلة، وإن كان ثقةً، إلا أنه متهم بالقدر والتشيع، وهذا الأثر - إن ثبت عنه - مما يؤيد دعوى الشيعة وقوع التحريف في القرآن، فهو متهم فيه.^(٩٣)

الجواب الثاني: أنه لو حصل مثل ذلك لنقل إلينا نقلاً متواتراً، لأنه ممَّا تتوافر الدواعي على نقله وتواتره. فلما لم ينقل إلينا بالنقل الصحيح، علم أنه كذب لا أصل له.

الجواب الثالث: أنه من المحال عقلاً وعادةً سكوت جميع الأمة عن تغيير شخص لكتابتها الذين تدين الله به، وأئمة الدين والحكم إذ ذاك متوافرون، فكيف لا ينكرون، ولا يدافعون عن كتاب ربه.

الجواب الرابع: أن الحجاج لم يكن إلا عاملاً على بعض أقطار الإسلام، ومن المحال أن يقدر على جمع المصاحف التي انتشرت في بلاد المسلمين شرقها وغربها، فذلك ممَّا لا يقدر عليه أحدٌ لو أراد.

الجواب الخامس: أن الحجاج لو فرض أنه استطاع جمع كل المصاحف وإحراقها، فإنه من المحال أيضاً أن يتحكم في قلوب الآلاف المؤلفة من الحفاظ، فيمحو منها ما حفظته من كتاب الله.^(٩٤)

ويدل على ذلك أن أكثر المواضع التي ادَّعي أن الحجاج غيرَها هي في جميع المصاحف على تلك الصورة التي زعموا أن الحجاج غيرَها إليها، وقراها القراء بهذا الوجه، وبعضها رسم على الصورتين في المصاحف وقرئ بقراءتين،

كما نقله إلينا القراء وعلماء الرسم العثماني، كما أن جل هذه المواضع لم ينقل إلينا نقلاً متواتراً قراءة أحد من القراء بما يوافق الوجه الذي يزعمون أنه كان ثم عُيِّر، مثل: (شريعة ومنهاجاً)، و(أنا آتاكم بتأويله)، و(من

المُحَرِّجِينَ)، في قصة نوح عليه السلام، و(من المرْجُومِينَ) في قصة لوط عليه السلام، و(نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعَايِشَهُمْ)، فلو صحَّ هذا النقل لُنُقِلَ إلينا من القراءات في هذه المواضع ما يوافق ما كانت مكتوبةً به أولاً.

الجواب السادس: أنه بفرض أن الحجاج كان له من الشوكة والمنعة ما أسكت به جميع الأمة على ذلك التعدي المزعوم على الكتاب الكريم، فما الذي أسكت المسلمين بعد انقضاء عهده.^(٩٥)

الجواب السابع: أنه يحتمل أن الحجاج إمَّا غيرَ حروفاً من بعض المصاحف التي تخالف مصحف عثمان، فقد روي أنه لَمَّا قدم العراق وجد الناس يكتبون في مصاحفهم أشياء، كانوا يكتبون: (الشيخ والشيخة إذا زنيا

فارجموهما)، و(ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم في موسم الحج) وأشياء غير هذا، فبعث إلى حفاظ

٩٢- يُنظر: لسان الميزان (٣/٢٧٩-٢٨٠).

٩٣- وقد أخرج له البخاري في الصحيح. يُنظر: تقريب التهذيب (٢/٨٩)، وهدي الساري مقدمة فتح الباري ص ٤٥٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩ رقم كنبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز عدد الأجزاء: ١٣

٩٤- يُنظر: نكت الانتصار لنقل القرآن ص ٣٩٩. ويُنظر: جمع القرآن في مراحل التاريخ من العصر النبوي إلى العصر الحديث، محمد شرعي أبو زيد، (ص: ٣٠٦-٣١٢).

٩٥- مناهل العرفان (١/٢٧٣-٢٧٤).



البصرة وخطاطها، فأمر نصر بن عاصم وأبا العالية وعلي بن أصمَع ومالك بن دينار والحسن البصري وأمرهم أن يكتبوا مصاحف ويعرضوها على مصحف عثمان. (٩٦)

وقد كان -فيما روي- من أشد الأمراء نظرًا في المصاحف، وكان شديد الحرص على أن يتبع الناس مصحف عثمان، فوَكَّلَ عاصمًا الجحدري وناجية ابن زُمجٍ وعلي بن أصمَع بتتبع المصاحف، وأمرهم أن يقطعوا كل مصحفٍ وجدوه مخالفًا لمصحف عثمان، ويعطوا صاحبه ستين درهماً. (٩٧)

الجواب الثامن: أن الحروف التي زعموا أن الحجاج غيَّرها ليس فيها حرفٌ واحد في إثبات خلافة بني أمية وإبطال خلافة بني العباس. (٩٨)

وبهذا ينتهي الكلام عن الشبهة الثالثة وجوابها والحمد لله.

المطلب الرابع: حول قول عمر رضي الله عنه: " كنت أقرأ (فامضوا إلى ذكر الله) بدلاً من (فاسعوا) في سورة الجمعة (الجمعة من آية: ٩)". (٩٩)

وقد ورد في الفصل الخامس من كتاب "تدوين القرآن" لـ "علي الكوراني العاملي الرافضي" (١٠٠) تحت عنوان "قراءات شخصية ومحاولات تحريف قراءات للخليفة لم يطعه فيها المسلمون" قال عليه من الله ما يستحق:

١ - فامضوا إلى ذكر الله! اتفقت مصادر إخواننا السنة (١٠١) على أن الخليفة عمر كان يقرأ فاسعوا إلى ذكر الله في الآية التاسعة من سورة الجمعة (فامضوا إلى ذكر الله) حتى في صلواته، وأنه كان يصر على ذلك ويأمر بمحو (فاسعوا) ويقول إنها منسوخة!! فما هو سبب ذلك؟ ثم ما هو السبب في أن جميع المفسرين وفقهاء المذاهب السنية لم يطيعوا الخليفة ولم يكتبوها في المصاحف، ولم يقرؤوا بها، مع أنهم يتعصبون لأقوال الخليفة عمر ويتشبهون بها!؟

جواب هذه الشبهة:

قراءة عمر- رضي الله عنه - لآية سورة الجمعة (فَامْضُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ) قد رواها الإمام البخاري عنه في صحيحه معلّقة بصيغة الجزم، ورواها مسندة الإمام ابن جرير الطبري بإسناد صحيح، وهي ليست موافقة لرسم المصحف

٩٦- نكت الانتصار لنقل القرآن ص ٣٩٦.

٩٧- يُنظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٥١-٥٢، ونكت الانتصار لنقل القرآن ص ٣٩٧.

٩٨- نكت الانتصار لنقل القرآن ص ٣٩٩ .

٩٩- الدر المنثور: (٦: ٢١٩) .

١٠٠- تدوين القرآن" لـ "علي الكوراني العاملي الرافضي، الفصل الخامس قراءات شخصية ومحاولات تحريف (١/ ١٣٩). يُنظر: المكتبة الشيعية التابعة لمؤسسة آية الله العظمى الميلاني لإحياء الفكر الشيعي.

١٠١- هذه من التّفَيُّة التي بنوا عليها دينهم، وعداؤهم وبغضهم لأهل السنة تترجمه دماء أهل السنة المهراقة في أرجاء الدنيا على مر العصور والأزمان، وعصرنا الحاضر خير شاهد. الباحث.



العثماني، وليست قراءة سبعية، وقد ذهب بعض العلماء إلى عدّها وجّهًا تُقرأ به الآية، وقال آخرون إنّها قراءة تفسيرية، وأنه أراد تفسير " السعي " في الآية وأنه ليس " المشي بسرعة "، وقد وُجد في مصاحف بعض الصحابة مثل هذا فكانوا يفسرون بعض ألفاظ الآية بشرح تفسيري لها، ويرويها بعض تلامذتهم على أنّها قراءة للآية، وإن كان الأظهر في هذه أنّها قراءة لعمر - رضي الله عنه -، كان يقرأ بها الآية، وصحّ إسنادها إليه؛ لكن ذلك لا يعني أنّها بدل عن الآية التي أجمع أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - على إثباتها في مصحف عثمان، وتواتر النقل بها بين المسلمين تواترًا ضروريًا قطعياً، بل هي حرف كان يقرأ به عمر، مع أنه لا ينكر ما سواه، وما أثبت في المصحف هو حرف آخر في الآية، وكل شاف واف، لكن المثبت في المصاحف هو المقطوع بنقله وثبوته. (١٠٢).

وللقراءة الصحيحة المتواترة شروط معتبرة متفق عليها عند أئمة القراءات:

شروط القراءة المتواترة:

يشترط في القراءة المتواترة تحقق ثلاثة شروط متفق عليها:

الشرط الأول: صحة السند واتصاله وتواتره.

الشرط الثاني: موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً.

الشرط الثالث: موافقة العربية ولو بوجه.

فالقراءة الصحيحة إذاً هي:

ما صحّ سنده، ووافق العربية ولو بوجه، ووافق الرسم العثماني ولو احتمالاً.

وإنما تسمى القراءة الشاذة اليوم كذلك، لكونها شذت عن رسم المصحف العثماني المجمع عليه وإن كان إسنادها صحيحاً.

وشروط القراءة المتواترة قد ذكرها ابن الجزري (ت: ٨٣٣ هـ)، في طيّبة النشر حيث يقول:

فَكُلُّ مَا وَاَفَقَ وَجْهَ نَحْوِ وَكَانَ لِلرَّسْمِ اِحْتِمَالاً يَحْوِي

وَصَحَّ اِسْنَادًا هُوَ الْقُرْآنُ فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْاَرْكَانُ

وَحَيْثُمَا يَحْتَلُّ رُكْنٌ اَثْبِتْ شُدُوذُهُ لَوْ اَنَّهُ فِي السَّبْعَةِ. (103)

أركان القراءة الصحيحة فيقول في " النشر " - أيضاً: ثم هو يفصل ويجلي عن

"كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصحّ سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس

١٠٢- الجواب عن إشكالات توهم السائل أنّها تدل على أن القرآن غير محفوظ، الإسلام سؤال وجواب، بتاريخ: ١١/٦/٢٠١٢ م. بتصرف يسير.

١٠٣- يُنظر: مثن «طَيِّبَةُ النَّشْرِ» فِي الْقُرْآنَاتِ الْعَشْرِ تَأْلِيف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ) المحقق: محمد تميم الرُّعْبِي، الناشر: دار الهدى، جدة الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.



قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عن من هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، صرح بذلك الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، ونص عليه في غير موضع الإمام أبو محمد مكّي بن أبي طالب القيسي، وكذلك الإمام أبو العباس أحمد بن عمار المهدي، وحققه الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة، وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه". (١٠٤)

ويستحيل وجود قراءة متواترة تتناقض مع قراءة أخرى أبداً، بل تتكامل في معناها.

وفي ذلك يقول ابن الجزري في طيبة النشر أيضاً:

" مع كثرة اختلاف القراءات وتنوعها، لم يتطرق إليه [أي القرآن الكريم] تضاد ولا تناقض ولا تخالف، بل كله يصدق بعضه بعضاً، ويُبيّن بعضه بعضاً، ويشهد بعضه لبعض. على نمط واحد، وأسلوب واحد. وما ذاك إلا آية بالغة، وبرهان قاطع، على صدق ما جاء به النبي -صلى الله عليه وسلم-". (١٠٥)

ومما يدل على ذلك ويؤكد ويؤيده أن القراءات المتواترة معلومة ومبيّنة في كل ما كتبه المتقدمون والمتأخرون، ومع كثرة بحوث ودراسات الطاعنين في القرآن على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم على مر العصور والدهور، إلا أنهم لم يتمكنوا من إظهار قراءة واحدة متواترة، تتناقض مع قراءة أخرى مثلها أبداً.

ومع ذلك فإن كل قراءة لها سند متصل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، بأسانيد متواترة ثابتة ومعلومة، لجمع من الرواة معروفين ومشتهرين ومجتمعين، يستحيل تواطؤهم جميعاً على الكذب.

وفي نحو ذلك يقول ابن حزم الأندلسي -رحمه الله-:

أما قولهم: إننا مختلفون في قراءة كتابنا، فبعضنا يزيد حروفاً وبعضنا يسقطها فليس هذا اختلافاً، بل هو اتفاق منّا صحيح؛ لأن تلك الحروف وتلك القراءات كلها مبلّغ بنقل الكوافٍ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها نزلت كلها عليه، فأئتي تلك القراءات قرأنا فهي صحيحة، وهي محصورة كلها مضبوطة معلومة لا زيادة فيها ولا نقص، فبطل التعلّق بهذا..

إلى أن يقول -رحمه الله-:

بل الأحرف السبعة كلها موجودة عندنا، قائمة كما كانت، والحمد لله رب العالمين. (١٠٦)

وبهذا ينتهي الكلام عن الشبهة الرابعة وجوابها والحمد لله.

١٠٤- النشر في القراءات العشر: (١٠/١).

١٠٥- طيبة النشر: (٢٨/١).

١٠٦- يُنظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم: (٢/٦٤-٦٥).

المبحث الثاني: دعوى الطاعنين بالقول بنقص القرآن على وجه العموم، وعلى وجه الخصوص

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: دعوى الطاعنين بالقول بنقص القرآن على وجه العموم
ومن تلك الدعاوى الباطلة الزائفة: الدعوى بأن القرآن ليس كاملاً، وأن هناك ما يثبت ذلك، ومنه ما يلي:

١- ما كان من قول عمر في السقيفة: "كان القرآن ١٠٢٧٠٠ حرفاً". (١٠٧)

٢- وما كان من قول عمر كذلك: "لا يدعِين أحدٌ أن القرآن مكتمل لأنه قد فُقد معظمه". (١٠٨) وقد نُسبَ عزو ذلك القول للسيوطي في الإِتقان.

وجواب هذه الشبهة على النحو التالي:

وأما نسبة هذا القول لعمر في السقيفة: "كان القرآن ١٠٢٧٠٠ حرفاً".

فباطل من وجهين: وهما: الخطأ والتدليس

أما الوجه الأول: فهو من جهة الخطأ فيه

فأما الخطأ فيه: ففي كتابة عدد حروف القرآن، حيث أن الوارد في عددها هو:

" مليون وسبعة وعشرون ألف حرف "

أما الوجه الثاني: فهو من جهة التدليس فيه

وأما التدليس: فمن جهتين - كذلك -

أما الجهة الأولى: فمن جهة زيادة كلمة " كان " في المتن

فإن ذكر المتن بزيادة لفظة " كان " لتوهم وجود نقصان في القرآن، وبذكر الخبر بصيغة توهم أن السيوطي - رحمه الله - نقل هذا وأيدّه أو صححه، وهو خلاف الواقع، بل إن الرواية عن عمر مكذوبة وقد تكلم السيوطي نفسه على إسنادها ناقلاً نقد الذهبي لها.

وقد قال الذهبي في ميزان الاعتدال: عن الخبر أنه: " خبر باطل ". (١٠٩)

ووافق الحافظ ابن حجر العسقلاني في: " لسان الميزان " - كذلك - (١١٠) - ولم يكن ثمة حاجة لتفسير الخبر وهذه حاله.

١٠٧- يُنظر: الإِتقان " للسيوطي، (ص ٨٨).

١٠٨- يُنظر: تفسير: الدر المنثور، للسيوطي: (١٠٤/١).

١٠٩- ميزان الاعتدال للذهبي: (٣ / ٦٣٩).

١١٠- لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني: (٥ / ٢٧٦).

أما الجهة الثانية: فمن جهة نكارة المتن نفسه

وأما عن نكارة متنه: فهي غاية في النكارة؛ فإن عدَّ حروف القرآن لم يثبت في حديث، ولا كان من عمل الصحابة - رضي الله عنهم -.

قال السيوطي - رحمه الله - :

وأخرج الطبراني عن عمر بن الخطاب مرفوعاً: "القرآن ألف ألف حرف وسبعة وعشرون ألف حرف فمن قرأه صابراً محتسباً كان له بكل حرف زوجة من الحور العين". رجاله ثقات إلا شيخ الطبراني محمد بن عبيد بن آدم بن أبي إياس تكلم فيه الذهبي لهذا الحديث ". (١١١)

وقال الألباني - رحمه الله - :

لوائح الوضع على حديثه ظاهرة، فمثله لا يحتاج إلى كلام ينقل في تجريحه بأكثر مما أشار إليه الحافظ الذهبي ثم العسقلاني؛ من روايته لمثل هذا الحديث وتفرد به !. (١١٢)

وفي أصل مسألة عد حروف القرآن قال السيوطي - رحمه الله - :

" وقد قال السخاوي: لا أعلم لعدد الكلمات والحروف من فائدة؛ لأن ذلك إن أفاد فإنما يفيد في كتاب يمكن فيه الزيادة والنقصان، والقرآن لا يمكن فيه ذلك ". (١١٣)

وأما قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه : " لا يدعيني أحدٌ أن القرآن مكتمل لأنه قد فُقد معظمه ". (١١٤) فالرد عليه وجوابه:

أنه لا أصل لهذه الجملة بهذا اللفظ في كتاب السيوطي " الإتيان " ولا في غيره من كتب المسلمين، وأصل الجملة ما رواه سعيد بن منصور في " تفسيره " قال:

حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: " لا يقولون أحدكم: أخذت القرآن كله، وما يدرية ما كله، قد ذهب منه قرآن كثير، ولكن يقول: أخذنا ما ظهر منه ". (١١٥)

والمقصود من كلام ابن عمر - رضي الله عنهما - :

أنه لا يستطيع أحد الجزم بإحاطته بحفظ كل ما نزل من القرآن؛ لأنه ثمة آيات نزلت ثم رفعت، وهو ما يسمى " نسخ التلاوة "، وقد صرح ابن عمر بذلك بنفسه في قوله: " كان يكره أن يقول الرجل قرأت القرآن كله؛ إنَّ منه

١١١- يُنظر: الإتيان للسيوطي: (١ / ٢٤٢، ٢٤٣).

١١٢- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، للألباني: (٩ / ٧١)، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، دار النشر: دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م عدد الأجزاء ١٤.

١١٣- يُنظر: الإتيان للسيوطي: (١ / ٢٤٢).

١١٤- تفسير: الدر المنثور، للسيوطي: (١ / ١٠٤).

١١٥- سنن سعيد بن منصور - تحقيق الدكتور سعد بن عبد الله الحميد - ج ٢ ص ٤٣٢ - ٤٣٣



قرأناً قد رُفِعَ " كما في رواية " ابن الضريس " عنه، ولذا فقد روى هذا الأثر الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام وبوّب عليه: " باب ما رُفِعَ من القرآن بعد نزوله ولم يثبت في المصاحف "، وذكره السيوطي في كتابه " الإتيقان " في " باب نسخ التلاوة ". (١١٦)

وأثر ابن عمر - رضي الله عنهما -:

إنما يُستدل به على أن ما نُسخَ من القرآن يسمى قرآناً، وأما قوله: " قد ذهب منه قرآن كثير " فإنما قصد بـ " القرآن " - هنا - المنسوخ منه، أي قد رُفِعَ منه قرآن كثير بالنسخ..

ولقد أورد صاحب " الإتيقان " أثر ابن عمر - رضي الله عنهما - في باب " ما نسخ تلاوته دون حكمه "،

حيث يوضح ويقول - رحمه الله -:

الضَّرْبُ الثَّلَاثُ مَا نُسخَ: تِلَاوَتُهُ دُونَ حُكْمِهِ وَقَدْ أُورِدَ بَعْضُهُمْ فِيهِ سُؤَالًا وَهُوَ مَا الْحِكْمَةُ فِي رَفْعِ التِّلَاوَةِ مَعَ بَقَاءِ الْحُكْمِ وَهَلَّا بَقِيَتِ التِّلَاوَةُ لِيَجْتَمَعَ الْعَمَلُ بِحُكْمِهَا وَثَوَابِ تِلَاوَتِهَا:

وَأَجَابَ صَاحِبُ الْفُنُونِ:

بِأَنَّ ذَلِكَ لِيُظْهَرَ بِهِ مِقْدَارُ طَاعَةِ هَذِهِ الْأُمَّةِ فِي الْمُسَارَعَةِ إِلَى بَدْلِ النُّفُوسِ بِطَرِيقِ الظَّنِّ مِنْ غَيْرِ اسْتِفْصَالٍ لِطَلَبِ طَرِيقِ مَقْطُوعٍ بِهِ فَيُسْرِعُونَ بِأَيْسَرِ شَيْءٍ كَمَا سَارَعَ الْخَلِيلُ إِلَى دَبْحٍ وَلَدِهِ بِمَنَامٍ وَالْمَنَامُ أَدْنَى طَرِيقِ الْوَحْيِ وَأَمْثَلُهُ هَذَا الضَّرْبُ كَثِيرٌ. (١١٧)

وختام القول في أثر ابن عمر - رضي الله عنهما -:

أنه يتعلق بالنسخ كما بينه صاحب " الإتيقان "، ولا شك أن النسخ له أحكامه المعروفة، وقد سطر علماء وأئمة أهل السنة والجماعة أحكامه وأملوها مفصلة في مصنفاتهم، وللإستزادة من أحكامه مفصلة فليرجع إليها في مظانها.

وبهذا ينتهي الكلام عن الشبهة الخامسة وجوابها والحمد لله

١١٦- الجواب عن إشكالات توهم السائل أنها تدل على أن القرآن غير محفوظ، الإسلام سؤال وجواب، بتاريخ: ١١/٦/٢٠١٢م. بتصرف يسير.

١١٧- الإتيقان: للسيوطي: (٣/ ٨١ - ٨٢).



المطلب الثاني: دعوى الطاعنين بالقول بنقص القرآن على وجه الخصوص

ومن تلك الدعاوى الباطلة الزائفة: دعوى وجود سورتي "الخلع والحفد" عند أبي بن كعب - رضي الله عنه -

فقد وردت بعض الآثار التي توحى بأن أبي بن كعب كان يقرأ دعاء القنوت المعروف بسورتي أبي بن كعب على أنه من القرآن: وهما سورتا "الخلع والحفد"

وأما قول أبي بن كعب أن لديه في مصحفه سورتين زائدتين، "الخلع" و "الحفد". (١١٨)

أما المقصود بما يسمّى سورة "الخلع" فهو دعاء:

" بسم الله الرحمن الرحيم. اللهم إنا نستعينك ونستغفرك. ونثني عليك ولا نكفرك. ونخلع ونترك من يفجرك "

أما المقصود بما يسمّى سورة "الحفد" فهو دعاء:

" بسم الله الرحمن الرحيم. اللهم إياك نعبد. ولك نصلي ونسجد. وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخشى

عذابك. إن عذابك الجد بالكفار ملحق". ومعنى " وإليك نسعى ونحفد " أي : نُسرِع في طاعتك.

كما ورد أن بعض الصحابة كان يقنت بهاتين السورتين:

فعن الأعمش (ت: ١٤٧ هـ): أنه قال:

في قراءة أبي بن كعب: اللهم إنا نستعينك ونستغفرك. ونثني عليك ولا نكفرك. ونخلع ونترك من يفجرك. (١١٩)

اللهم إياك نعبد. ولك نصلي ونسجد. وإليك نسعى ونحفد. نرجو رحمتك ونخشى عذابك. إن عذابك بالكفار

ملحق. (١٢٠)

كما ورد أنه كان يكتبهما في مصحفه:

فعن ابن سيرين (ت: ١١٠ هـ) قال:

كتب أبي بن كعب في مصحفه فاتحة الكتاب والمعوذتين، واللهم إنا نستعينك، واللهم إياك نعبد، وتركهن ابن

مسعود، وكتب عثمان منهن فاتحة الكتاب والمعوذتين. (١٢١)

وعن أبي بن كعب (ت: ٣٠ هـ):

أنه كان يقنت بالسورتين، فذكرهما، وأنه كان يكتبهما في مصحفه. (١٢٢)

١١٨- الإتيان: للسيوطي: (٦٦/٢).

١١٩- قال ابن الأثير: أي: يعصيك ويُخالفك. النهاية في غريب الحديث والأثر (٤١٤/٣).

١٢٠- رواه ابن أبي شيبة في المصنف، باب ما يدعو به في قنوت الفجر (١٠٦/٢) ح ٧٠٣٠.

١٢١- رواه أبو عبيد، يُنظر: الإتيان في علوم القرآن (١٨٤/١).

١٢٢- أخرجه محمد بن نصر المروزي في كتاب الصلاة، يُنظر: الإتيان في علوم القرآن (١٨٥/١).

وعن عبد الرحمن بن أبزي الحزاعي (ت: ٧٠هـ) أنه قال:

في مصحف ابن عباس قراءة أبي بن كعب وأبي موسى: بسم الله الرحمن الرحيم. اللهم إنا نستعينك ونستغفرك. ونثني عليك الخير ولا نكفرك. ونخلع ونترك من يفجرك. وفيه: اللهم إياك نعبد. ولك نصلي ونسجد. وإليك نسعى ونحفد. نخشى عذابك ونرجو رحمتك. إن عذابك بالكفار ملحق. (١٢٣)

وعن عطاء:

أنه سمع عبيد بن عمير يأتُر عن عُمر بن الخطاب في القنوت (في الوتر) أنه كان يقول: (..... بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم إنا نستعينك ونستغفرك، ونثني عليك ولا نكفرك، ونخلع ونترك من يفجرك، بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم إياك نعبد، ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك ونخاف عذابك؛ إن عذابك بالكفار ملحق) (١٢٤)

وهو مروى كذلك عن عروة بن الزبير (ت: ٩٤هـ) بلفظ:

كان الناس يقومون أوله، وكانوا يلغون الكفرة في البصيف:.... الحديث بطوله، إلى أن ذكر الدعاء بقوله: (..... اللهم إياك نعبد، ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، ونرجو رحمتك ربنا، ونخاف عذابك الجدد؛ إن عذابك لمن عاديت ملحق) (١٢٥).

قال ابن جريج:

حكمته البسملة أهما سورتان في مصحف بعض الصحابة. (١٢٦).

فزعم بعض الطاعنين أن ما روي من إثبات أبي القنوت في مصحفه يطعن على جمع الصحابة للقرآن، ويدل على أنهم نقصوا منه، وزعموا أن اشتباه القنوت بالقرآن عند أبي دليل على عدم اشتهاه أمر القرآن وعدم انتشاره، وإمكانية التباسه بغيره من الكلام، إذ قد التبس على أبي بن كعب، مع كونه من أعلم الناس به، وأحفظهم له. (١٢٧)

١٢٣- رواه ابن الضريس، يُنظر: الإتيان في علوم القرآن (١٨٥/١).

١٢٤- رواه عبد الرزاق في المصنف: (١١١/٣)، والبيهقي في السنن الكبرى، باب دعاء القنوت: (٢١٠/٢)، (٣٢٦٨) قال البيهقي: صحيح موصول، وقال ابن الملقن في تحفة المحتاج: (٤١٠/١) صحيح أو حسن، روي بعضه مرفوعاً مرسلًا، وصححه موقوفًا ابن حجر في نتاج الأفكار: (١٥٨/٢). وابن أبي شيبة في المصنف باب ما يدعو به في قنوت الفجر (١٠٦/٢) ح ٧٠٣١، وفيه أيضًا عن عبد الملك بن سويد الكاهلي أن عليًا قنت في الفجر بهاتين السورتين، فذكرهما، ح ٧٠٢٩.

١٢٥- رواه ابن خزيمة: (١١٠٠)، وأصله في البخاري: (٢٠١٠)، وحسن إسناده ابن حجر: في التلخيص الحبير: (٥١٥/٢) وصحح إسناده الألباني في تخريجه لـ "صحيح ابن خزيمة": (١٥٥/٢). وهو مروى عن عروة بن الزبير - رضي الله عنه -.

١٢٦- يُنظر: الإتيان في علوم القرآن (١٨٥/١).

١٢٧- يُنظر: نكت الانتصار لنقل القرآن ص ٧٩، ومناهل العرفان (٢٦٤/١).

ويجاب عن هذه الشبهة بوجوه:

الوجه الأول: أن الروايات التي وردت عن أبيّ في أمر القنوت غير مسلم بصحتها، وهي معارضة بما عُرف من فضل أبيّ، وعقله، وحسن هديه، وكثرة علمه، ومعرفته بنظم القرآن. (١٢٨)

الوجه الثاني: أن القنوت ليس من القرآن، لأنه لو كان منه لأثبتته الرسول -صلى الله عليه وسلم- وأظهره. ولأن نظمه قاصر عن نظم القرآن، يعلم ذلك أهل البلاغة والفصاحة، فلعل أبيّاً إن كان قال ذلك أو كتبه في مصحفه، إنّما قاله أو كتبه سهواً، ثم استدرك وأثبت أنه ليس من القرآن.

وقد يعترض على هذا بأن يقال كيف يُشكّل على أبيّ أمر هذا الدعاء، وبأنه يلزم من ذلك أنه لم يكن على معرفة بوزن القرآن من غيره من الكلام.

ويجاب عن ذلك بأنه: قد يكون قد ظنّ أن القنوت -وإن قصر عن رتبة باقي السور في الجزالة والفصاحة، إلا أنه يجوز أن يكون قرآناً، وأنه يبعد أن يُؤتى بمثله، وإن كان غيره من القرآن أبلغ منه، كما قيل: قد يكون بعض القرآن أفصح من بعض. (١٢٩)

الوجه الثالث: أنه ممّا يدل على ضعف هذا الخبر عن أبيّ ما عُلم من أن عثمان تشدد في قبض المصاحف المخالفة لمصحفه، وتحريقها، والعادة توجب أن مصحف أبيّ كان من أول ما يُقبض، وأن تكون سرعة عثمان إلى مطالبته به أشدّ من سرعته إلى مطالبة غيره بمصحفه؛ لأنه كان ممن شارك في ذلك الجمع. (١٣٠) وقد صحت الرواية بما يدل على أن عثمان قد قبض مصحف أبيّ:

فعن محمد بن أبيّ أن ناساً من أهل العراق قدموا إليه، فقالوا: إنّما تحمّلنا إليك من العراق، فأخرج لنا مصحف أبيّ. قال محمد: قد قبضه عثمان. قالوا: سبحان الله! أخرجناه لنا. قال: قد قبضه عثمان. (١٣١)

الوجه الرابع: أن ما روي عن أبيّ ليس فيه أن دعاء القنوت قرآن منزّل، وإنّما غاية ما فيه أنه أثبتته في مصحفه. فإن صحّ أنه أثبتته في مصحفه، فلعله أثبتته لأنه دعاء لا استغناء عنه، وهو سنة مؤكدة يجب المواظبة عليه، وأثبتته في آخر مصحفه أو تضاعيفه لأجل ذلك، لا على أنه قرآن منزل قامت به الحجة، وقد كان الصحابة يثبتون في مصاحفهم ما ليس بقرآن من التأويل والمعاني والأدعية، اعتماداً على أنه لا يُشكل عليهم أنّها ليست بقرآن. (١٣٢)

١٢٨- نكت الانتصار لنقل القرآن ص ٨٠.

١٢٩- يُنظر: تأويل مشكل القرآن ص ٤٧، ونكت الانتصار لنقل القرآن ص ٧٩-٨١، ومناهل العرفان (١/٢٧١).

١٣٠- يُنظر: نكت الانتصار لنقل القرآن ص ٨٠.

١٣١- رواه ابن أبي داود في كتاب المصاحف باب جمع عثمان المصاحف ص ٣٢-٣٣.

١٣٢- نكت الانتصار لنقل القرآن ص ٨٠، مناهل العرفان (١/٢٧١)، وتأويل مشكل القرآن ص ٤٧، والبرهان في علوم القرآن (١/٢٥١). البرهان في علوم القرآن المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ) المحقق: محمد



الوجه الخامس: أنه يحتل أن يكون بعض هذا الدعاء كان قرآنًا منزلاً، ثم نُسخ، وأُيِّح الدعاء به، وحُلط به ما ليس بقرآن، فكان إثبات أُبيّ هذا الدعاء أولاً فُتقِل عنه. (١٣٣).

ومن رجح النسخ السيوطي حيث يقول - رحمه الله - :

" قال الحسين بن المنادي(ت: ٣٣٦هـ) في كتابه " الناسخ والمنسوخ " :

" ومما زُفِعَ رَسْمُهُ مِنَ الْقُرْآنِ وَلَمْ يُرْفَعِ مِنَ الْقُلُوبِ حَفْظُهُ سَوْرَتَا " الْقُنُوتِ فِي الْوَتْرِ " وَتُسَمَّى سُورَتِي الْخَلْعِ وَالْحَفْدِ " . (١٣٤)

ومن رجح النسخ كذلك العلامة محمد الأمين الشنقيطي(ت: ١٣٩٣هـ) حيث يقول - رحمه الله - :

" ومثال نسخ الكتاب بالسنة: نسخ آية عشر رضعات تلاوة وحكمًا بالسنة المتواترة، ونسخ سورة " الخلع " وسورة " الحفد " تلاوة وحكمًا بالسنة المتواترة، وسورة الخلع وسورة الحفد: هما القنوت في الصبح عند المالكية، وقد أوضح صاحب " الدر المنثور "، وغيره تحقيق أنهما كانتا سورتين من كتاب الله ثم نُسختا " . (١٣٥)

الوجه السادس: أنه على فرض التسليم بأن أُبيًّا كان يرى أن القنوت من القرآن، وأنه استمر على ذلك الرأي، فليس ذلك بمطعنٍ في صحة نقل القرآن، فإنه على هذا الفرض كان منفردًا بذلك الرأي، وبدل على ذلك عدم إثباته في صحف أبي بكر، ولا في مصاحف عثمان، إذ كانت كتابة القرآن في عهد أبي بكر في غاية الدقة والالتزام، بحيث لم تقبل قراءة إلا بشاهدين، فلما كانت قراءته ؟ فردية لم تقبل، كما رُذِّت قراءة عمر في آية الرجم. (١٣٦)

فلو سلّمنا أن أُبيًّا ظنَّ دعاء القنوت قرآنًا، فأثبتته في مصحفه، فإن ذلك لا يطعن في تواتر القرآن، لأنه انفرد به، وقد حصل الإجماع على ما بين الدفتين وتواتره، فلا يضر بعد ذلك مخالفة من خالف.

الوجه السابع: أننا لو سلّمنا أن أُبيًّا كان يعتقد أن القنوت من القرآن، فقد ثبت أنه رجع إلى حرف الجماعة، واتفق معهم، والدليل على ذلك قراءته التي رواها نافع وابن كثير وأبو عمرو، وغيرهم، وليس فيها سورتا الحفد والخلع - كما هو معلوم، كما أن مصحفه كان موافقًا لمصحف الجماعة.

أبو الفضل إبراهيم الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه (ثم صوّرت دار المعرفة، بيروت، لبنان - وبنفس ترقيم الصفحات) عدد الأجزاء: ٤

١٣٣- مناهل العرفان (٢٧١/١)، ومعجم القراءات القرآنية (٢٥/١).

١٣٤- الإتقان للسيوطي: (٦٨ / ٢).

١٣٥- أضواء البيان: (٤٥١ / ٢). أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن المؤلف: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (المتوفى: ١٣٩٣هـ) الناشر: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت - لبنان عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م

١٣٦- يُنظر: الإتقان للسيوطي: (١٦٧-١٦٨)، ومعجم القراءات القرآنية (٢٥/١).

قال أبو الحسن الأشعري (ت: ٣٢٤هـ):

قد رأيت أنا مصحف أنسٍ بالبصرة، عند قومٍ من ولده، فوجدته مساوياً لمصحف الجماعة، وكان ولد أنسٍ يروي أنه خطُّ أنسٍ وإملاء أبيّ. (١٣٧).

وخلاصة ما يُقال في سورتي الحفد والخلع:

أولاً: قد ثبت ضعف الروايات الواردة في خبر أبيّ في شأن القنوت، وإن عدم التحقق من صحتها وثبوتها كافٍ شافٍ في نفي قرآنية الدعاءين. ذلك لأن تحقق ثبوتها محل نظر، والقول بثبوتها يفتقر لنقل بإسناد ثابت صحيح. ثانياً: إن مما يؤيد ويؤكد نفي قرآنية الدعاءين عدم إثبات النبي -صلى الله عليه وسلم- له وعدم إظهاره وتعليمه على أنه من القرآن كذلك.

ثالثاً: الإعجاز اللفظي لكلمات القرآن وجزالة أسلوبه واضح وجلّى في كل سورة وآياته، ومن تأمل الدعاءين ونظمهما وجدتهما قاصرين عن نظم القرآن، ويعلم ذلك أهل البلاغة والبيان.

رابعاً: إن إثبات أبيّ للدعاءين في مصحفه لا يدل على أنهما قرآنٌ منزلٌ، لأن الصحابة -رضي الله عنهم- كانوا يثبتون في مصاحفهم ما يحتاجون إليه من إيضاح مبهم، أو بيان غامض، وما يحتاجون إليه من معاني التفسير على مصاحفهم الخاصة كذلك، معتمدين على عدم وقوع إشكال لديهم في أن ما أثبتوه ليس بقرآن.

خامساً: أم دعوى النسخ فقد يُقال بها حين اعتبار ثبوت ما نُسب لأبيّ بن كعب أنه عدّ دعاءي "الحفد والخلع" سورتين من القرآن.

سادساً: إن مما يؤيد ويؤكد نفي قرآنية الدعاءين كذلك عدم إثباتهم في الصحف البكرية، ولا في الصحف العثمانية التي أجمع عليها الصحابة -رضي الله عنهم- ووافقة العرضة الأخيرة، الموافقة لما هو مثبتٌ في لوح المحفوظ.

سابعاً: إن مما يؤيد ويؤكد نفي قرآنية الدعاءين رجوع أبيّ إلى حرف الجماعة، وقد ثبت أن مصحفه كان مساوياً لمصحف الجماعة.

ثامناً: أضف إلى ذلك أن الأعمش أحد رواة هذا الأثر مدلس كما سيأتي بيان ذلك بالتفصيل عند الكلام على الشبهة الثامنة والأخيرة بإذن الله تعالى.

تاسعاً: قول ابن سيرين: "...وتركهن ابن مسعود".

فابن سيرين لم يدرك ابن مسعود ولم يسمع منه (١٣٨)، فهو أثر مرسل، وفيه انقطاع، وذلك لأن ابن سيرين لم يدرك ابن مسعود، وسيأتي بيان ذلك بشيء من الإيضاح والبيان عند الكلام على الشبهة الثامنة والأخيرة في الفصل الخاتم بإذن الله تعالى.

١٣٧- نكت الانتصار لنقل القرآن ص ٨١. ويُنظر: جمع القرآن في مراحل التاريخ من العصر النبوي إلى العصر الحديث، محمد شرعي أبو زيد، (ص: ٢٧٤-٢٨٨). بتصرف يسير.

يقول الزرقاني - رحمه الله - :

" قال صاحب " الانتصار " ما نصه: " إن كلام القنوت المروي أن " أبيّ بن كعب " أثبتته في مصحفه : لم تقم الحجة بأنه قرآن منزل، بل هو ضرب من الدعاء، وأنه لو كان قرآناً لُنقل إلينا نقل القرآن وحصل العلم بصحته " .
ثم يتابع ويقول:

"ويمكن أن يكون منه كلام كان قرآناً منزلاً ثم نسخ، وأبيح الدعاء به وخلط بما ليس بقرآن. ولم يصح ذلك عنه، إنما روي عنه أنه أثبتته في مصحفه، وقد أثبت في مصحفه ما ليس بقرآن من دعاء أو تأويل ا. هـ.

وهذا الدعاء هو القنوت الذي أخذ به السادة الحنفية، وبعضهم ذكر أن أبيّاً - رضي الله عنه - كتبه في مصحفه وسماه سورة " الخلع والحفد " لورود مادة هاتين الكلمتين فيه، وقد عرفت توجيه ذلك.
وختاماً:

فإن بعض الصحابة الذين كانوا يكتبون القرآن لأنفسهم في مصحف أو مصاحف خاصة بهم ربما كتبوا فيها ما ليس بقرآن مما يكون تأويلاً لبعض ما غمض عليهم من معاني القرآن، أو مما يكون دعاء يجري مجرى أدعية القرآن في أنه يصح الإتيان به في الصلاة عند القنوت أو نحو ذلك، وهم يعلمون أن ذلك كله ليس بقرآن، ولكن ندرة أدوات الكتابة، وكونهم يكتبون القرآن لأنفسهم وحدهم دون غيرهم، هوّن عليهم ذلك؛ لأنهم آمنوا على أنفسهم اللبس واشتباه القرآن بغيره، فظن بعض قصار النظر أن كل ما كتبه فيها إنما كتبه على أنه قرآن، مع أن الحقيقة ليست كذلك، إنما هي ما علمت " . (١٣٩).

وبهذا ينتهي الكلام عن الشبهة السادسة وجوابها والحمد لله.

١٣٨- يُنظر: سنن الدارمي: (١٩٢٤)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (٣٥٢/٤)، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار: (٣٦/٢)، الغر البهية في شرح منظومة البهجة الوردية (٣٧/٦)، فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي: (١٥٥/١)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ) المحقق: علي حسين علي الناشر: مكتبة السنة - مصر الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م عدد الأجزاء: ٤، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث: (ص: ٨٦).

١٣٩- مناهل العرفان للزرقاني: (١ / ٢٧١).

الفصل الثاني المطاعن الوارد بشأن استنكار

ابن مسعود تولى زيد الجمع دونه

وفيه مبحثان

لقد زعموا أن اختيار الصديق لزيد بن ثابت لجمع القرآن قد أثار حفيظة ابن مسعود وأغضبه، وكان هذا الاختيار بتقديم زيد عليه هو منطلق طعن الطاعنين على اعتراض ابن مسعود، وقد ارتكز الطاعنون واعتمدوا على روايات عدة.

وقبل رد هذه الشبهة لابد أولاً من معرفة قدر ومكانة ابن مسعود-رضي الله عنه- وعلمه عموماً، وعلو قدره وعلمه بالقرآن خصوصاً، وذلك في المبحث التالي:

المبحث الأول: معرفة قدر ومكانة ومنزلة ابن مسعود

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: سبقه للإسلام

وابن مسعود هو: عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبي، الإمام الخبر، فقيه الأمة، أبو عبد الرحمن الهذلي المكي المهاجري البصري حليف بني زهرة.

سبقه للإسلام:

كان من السابقين الأولين، ومن النجباء العالمين، شهد بدرًا وهاجر الهجرتين، وكان يوم اليرموك على النفل، ومناقبه غزيرة، روى علمًا كثيرًا. (١٤٠)

المطلب الثاني: سمته وهديه ودله

عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُشْبِهُ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي هَدْيِهِ وَدَلِّهِ وَسَمِّهِ وَكَانَ عَلْقَمَةُ يُشَبِّهُ بِعَبْدِ اللَّهِ. (١٤١)

وَعَنْ أَبِي إِسْحَاقَ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ قَالَ: قُلْنَا لِحَدِيثِهِ: أَحْبَبْنَا بِرَجُلٍ قَرِيبِ السَّمْتِ وَالِدَلِّ بِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَتَّى نُلْزِمَهُ قَالَ: مَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَقْرَبَ سَمْتًا وَلَا هَدْيًا وَلَا دَلًّا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

١٤٠ - يُنظر: سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) دار الحديث - القاهرة ص ٣٨٠ .

١٤١ - يُنظر: المرجع السابق: ص ٢٩٧ .

وَسَلَّمَ - حَتَّى يُوَارِيَهُ جِدَارُ بَيْتِهِ مِنْ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ وَلَقَدْ عَلِمَ الْمُخْفُوظُونَ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ أَنَّ ابْنَ أُمِّ عَبْدِ مِنْ أَقْرَبِهِمْ إِلَى اللَّهِ زُلْفَةً. (١٤٢)

المطلب الثالث: هجرته وجهاده

هجرته وجهاده:

هاجر إلى الحبشة، ثم إلى المدينة، وصلى إلى القبلتين، وشهد بدرًا، وأُحُدًا، والخندق، وبيعة الرضوان، وسائر المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وشهد اليرموك بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم. وهو الذى أجهز على أبي جهل يوم بدر. (١٤٣)

المطلب الرابع: سعة علمه

أ- سعة علمه عمومًا:

عن أبي البخترى، قال: قالوا لعلي: أخبرنا عن ابن مسعود قال: "عَلِمَ الْقُرْآنَ وَالسَّنَةَ ثُمَّ انْتَهَى، وَكَفَى بِذَلِكَ عِلْمًا" وشهد له من التابعين: مسروق بن الأجدع من خيار التابعين وفضلائهم قال: وجدت أصحاب محمد-صلى الله عليه وسلم- مثل الإخاذ يروي الواحد، والإخاذ يروي الاثنين، والإخاذ لو ورد عليه الناس أجمعون لأصدرهم وإن عبد الله بن مسعود من تلك الإخاذ.

والإخاذ: بكسر الهمزة الموضع الذى يجبس الماء كالغدير. أي لرجعوا وهم مرتوون جميعًا. (١٤٤)

ب- سعة علمه بالقرآن خصوصًا:

وأما عن سعة علمه بالقرآن على وجه الخصوص فقد روى البخاري عن مسروق، قال: ذكر عبد الله بن مسعود عند عبد الله بن عمرو - يعني ابن العاص، فقال: لا أزال أحبه بعد ما سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "حُدُّوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ: مَنْ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَسَلْمٍ، وَمَعَاذٍ، وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ". (١٤٥)

وقد كان من أعلم الناس بتفسير القرآن الكريم، بل كان يرى نفسه أنه أعلم الناس بكتاب الله. (١٤٦)

١٤٢- يُنظَر: المرجع السابق نفسه.

١٤٣- يُنظَر: التفسير والمفسرون، (٦٣/١). التفسير والمفسرون المؤلف: الدكتور محمد السيد حسين الذهبي (المتوفى: ١٣٩٨هـ) الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة عدد الأجزاء: ٣

١٤٤- يُنظَر: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، ص ٥٩. الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير المؤلف: محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (المتوفى: ١٤٠٣هـ) الناشر: مكتبة السنة الطبعة: الرابعة عدد الأجزاء: ١

١٤٥- يُنظَر: صحيح البخاري، باب القراء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: (٦٦٣/٨) ح (٤٧١٣).

١٤٦- يُنظَر: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (المتوفى: ١٤٠٣هـ) مكتبة السنة، ص ٥٨.



ولقد أفرد له البخاري-رحمه الله- بابًا في كتاب الفضائل وأسماء باب مناقب عبد الله بن مسعود، وهذا بالتأكيد لفضله وسعة علمه ومكانته في الأمة-رضي الله عنه وأرضاه-. وما يدل على ذلك ما جاء عن الأعمش، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ لَقَدْ قَرَأْتُ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بضعًا وسبعين سورة وَلَوْ أَعْلَمَ أَحَدًا أَعْلَمَ بِكِتَابِ اللَّهِ مِنِّي تَبْلَغِيهِ الْإِبِلَ لِأُتَيْتِهِ. (١٤٧)

وعن سفيان الثوري، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ حُمَيْرِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَقَدْ قَرَأْتُ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- سَبْعِينَ سُورَةً وَزَيْدٌ لَهُ ذُوَابَةٌ يَلْعَبُ مَعَ الْغُلَمَانِ.

وعن جابر بن نوح، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مَا نَزَلَتْ آيَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا وَأَنَا أَعْلَمُ أَيْنَ نَزَلَتْ وَفِيمَا نَزَلَتْ الْحَدِيثُ. (١٤٨)

ومما يدل على علو قدره ومكانته وعلمه بالقرآن كذلك:

ما أخبر به هو عن نفسه - رضي الله عنه - حيث قال: قال لي النبي - صلى الله عليه وسلم - : (اقرأ عليّ القرآن)، قلت: أقرأ عليك، وعليك أنزل؟ قال: (إني أحبُّ أن أسمعَهُ من غيري.....). (١٤٩)

ولقد كان ابن مسعود من أحفظ الصحابة لكتابة الله وأعلمهم به.

وبالجملة:

فابن مسعود كما قيل: "من" أعلم الصحابة بكتاب الله تعالى، وأعرفهم بحكمه ومتشابهه وحلاله وحرامه، وقصصه وأمثاله، وأسباب نزوله، قرأ القرآن فأحلَّ حلاله وحرم حرامه، فقيه في الدين، عالم بالسنة، بصير بكتاب الله. (١٥٠)

وتوفي رضي الله عنه بالمدينة سنة ٣٢ هـ.

وكانت هذه الماحة سريعة ونبذة مختصرة عن مكانته وقدره وعلمه، وليست ترجمة، وإن كانت في معناها. فلينتبه. (١٥١)

١٤٧- يُنظر: التفسير والمفسرون، الدكتور محمد السيد حسين الذهبي (المتوفى: ١٣٩٨هـ)، مكتبة وهبة- القاهرة: (١/٦٢).

١٤٨- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) دار الحديث ص ٢٨٨ .

١٤٩- يُنظر: صحيح البخاري (٦/١٩٥).

١٥٠- يُنظر: التفسير والمفسرون، الدكتور محمد السيد حسين الذهبي (المتوفى: ١٣٩٨هـ)، مكتبة وهبة- القاهرة: (١/٦٢).

١٥١- يُنظر: عرفة بن طنطاوي، الشفعة بين الجمع العثماني والأحرف السبعة: (ص: ٣٥٧).

المبحث الثاني: عرض هذه الشبهة

فقد ورد أن بن مسعود- رضي الله- قال: يا معشرَ المُسْلِمِينَ أُعْزَلُ عَنْ نَسْخِ كِتَابَةِ الْمُصْحَفِ وَيَتَوَلَّاهَا رَجُلٌ وَاللَّهِ لَقَدْ أَسْلَمْتُ وَإِنَّهُ لَفِي صُلْبِ رَجُلٍ كَافِرٍ يُرِيدُ زَيْدَ بَنِ ثَابِتٍ. (١٥٢)

وفيه مطالبان:

المطلب الأول: رد هذه الشبهة إجمالاً

إن مكانة وقدر ابن مسعود - رضي الله - عنه وسبقه للإسلام وعلمه بكتاب الله وتفسيره وأسباب نزوله، ومكانته من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عمومًا، ومن الصحابة خصوصًا لا تخفى.

اعتراض ابن مسعود لتولية أمر الجمع لزيد بن ثابت:

كان ابن مسعود - رضي الله عنه - في الكوفة حين شرع عثمان في جمع المصحف، وكان عثمان قد اقتدى بالشيخين قبله أبي بكر وعمر - رضي الله عنهم أجمعين - في اختيار زيد بن ثابت لهذه المهمة، لكن أغضب ذلك عبد الله بن مسعود، حتى قال: على قراءة من تأمروني أقرأ؟ لقد قرأت على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بضعة وسبعين سورة وإن زيدًا لصاحب ذؤابتين يلعب مع الصبيان.

وفي رواية عن أبي وائل شقيق بن سلمة الأسدي، قال:

لما أمر عثمان - رضي الله عنه - في المصاحف بما أمر به، قام عبد الله بن مسعود خطيبًا، فقال: أتأمروني أن أقرأ القرآن على قراءة زيد بن ثابت؟ فوالذي نفسي بيده، لقد أخذت من في رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بضعة وسبعين سورة وزيد بن ثابت عند ذلك يلعب مع الغلمان، ثم استحيا مما قال، فقال: وما أنا بخيرهم، ثم نزل. قال شقيق: فقعدت في الحلقة فيها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرهم، فما سمعت أحدا رد ما قال. (١٥٣).

١٥٢- يُنظر: فتح الباري: (١٩/١٠)، عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي: (١٨٨/٦). وأخرجه الترمذي (٣١٠٤) وقال: "هذا حديث حسن صحيح"، وصححه ابن العربي في أحكام القرآن (٦٠٨/٢).

١٥٣- حديث صحيح. أخرج الرواية الأولى منه: التَّسَائِي (رقم: ٥٠٦٣) من طريق هبيرة بن يريم، عن ابن مسعود. قلت: وإسناده صحيح.

وأخرج الرواية الثانية: الطَّحَاوِيّ في «شرح المشكل» (رقم: ٥٥٩٥) من طريق عبد الواحد بن زياد، حدَّثنا سليمان الأعمش، عن شقيق، به.

قلت: وإسناده صحيح.

وأصله في «الصَّحِيحِينَ»: رواه البخاري (رقم: ٤٧١٤) ومسلم (رقم: ٢٤٦٢) من طريقين آخرين عن الأعمش، نحوه. يُنظر: المقدمات الأساسية في علوم القرآن، عبد الله بن يوسف الجديع: (ص: ١١٨) وما بعدها.



فهذا الخبر واضح في غضب ابن مسعود-رضي الله عنه- من تقديم زيد بن ثابت عليه في هذه الوظيفة، وأنا أحيل
غضب ابن مسعود-رضي الله عنه-

على أمرين مهمّين:

أولهما: ما يعلمه من نفسه من العناية بالقرآن كما يدلّ عليه قوله المذكور، مع التّزكية النبويّة له في ذلك.
فتقدّم ذكره في الحديث فيمن أمر النبيّ -صلى الله عليه وسلم- أن يؤخذ عنهم القرآن من أصحابه^(١٥٤)، وكذلك
ما ثبت عن علقمة بن قيس التّخعيّ، قال:

جاء رجل إلى عمر، رضي الله عنه وهو بعرفات، فقال: جئتك من الكوفة، وتركت بها رجلاً يملّي المصاحف عن
ظهر قلبه، قال: فغضب عمر وانتفخ حتّى كاد يملأ ما بين شعبي الرّجل، وقال: ويحك، من هو؟ قال: عبد الله بن
مسعود، قال: فو الله ما زال يطفأ ويذهب عنه الغضب حتّى عاد إلى حاله الّتي كان عليها، ثمّ قال: والله ما أعلم
من النّاس أحدًا هو أحقّ بذلك منه، وسأخبركم عن ذلك، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمر عند أبي
بكر اللّيلة كذلك في الأمر من أمور المسلمين، وأنّه سمر عنده ذات ليلة وأنا معه، فلمّا دخل المسجد إذا رجل قائم
يصلّي، فقام رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يستمع قراءته، فما كدنا نعرف الرّجل، قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم: «من سرّه أن يقرأ القرآن رطبًا كما أنزل، فليقرأه على قراءة ابن أمّ عبد» وذكر بقيّة الحديث^(١٥٥).

فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيّج قراءته، وهذا عمر من بعده يعدّه أولى النّاس بإقراء القرآن يومئذ.
وقال أبو وائل شقيق بن سلمة:

خطبنا عبد الله بن مسعود، فقال: والله، لقد أخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم بضعا وسبعين سورة،
والله لقد علم أصحاب النبيّ صلى الله عليه وسلم أيّ من أعلمهم بكتاب الله، وما أنا بخيرهم^(١٥٦).

١٥٤ - وهو ما روي عن مسروق، قال: ذكر عبد الله بن مسعود عند عبد الله بن عمرو - يعني ابن العاص، فقال: لا أزال أحبه بعد ما
سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "خُذُوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ: مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَسَالِمٍ، وَمَعَاذٍ، وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ". صحيح
البخاري، باب القراء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: (٦٦٣/٨) ح(٤٧١٣). وقد سبق تحريجه آنفًا.

١٥٥ - حديث صحيح. أخرجه أحمد (رقم: ١٧٥) والتّسائيّ في «الكبرى» (رقم: ٨٢٥٧)

وابن خزيمة في «صحيحه» (رقم: ١١٥٦) ويعقوب بن سفيان في «المعرفة» (٢/ ٥٣٨ - ٥٣٩) والطّحاويّ في «المشكّل» (رقم:
٥٥٩٢، ٥٥٩٣) والطّبراني في «الكبير» (٩/ ٦٤، ٦٥) والحاكم (رقم: ٢٨٩٣) وأبو نعيم في «الحلية» (رقم: ٣٧٦) والبيهقيّ في
«الكبرى» (١/ ٤٥٢ - ٤٥٣) من طرق عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة.

يزيد بعضهم ذكر طريق أخرى عن عمر.

وإسناده صحيح، جاء عن عمر من غير وجه، وعن النبيّ صلى الله عليه وسلم من طريق جماعة من الصّحابة، بعضهم يذكر القصة،
وبعضهم يكتفي بالمرفوع منها.

١٥٦ - حديث صحيح. متفق عليه: أخرجه البخاريّ (رقم: ٤٧١٤) ومسلم (رقم: ٢٤٦٢)، واللفظ للبخاريّ.

فهذه التزكية والقبول عند النبي صلى الله عليه وسلم وعامة أصحابه أعطى ابن مسعود الحق في الاعتراض: أن يختار زيد بن ثابت ويقدم عليه، وقد أسلم ابن مسعود وحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم الكثير من القرآن وزيد يومئذ صبي لم يعرف الإسلام بعد فضلاً عن القرآن.

وثانيهما: شهوده العرضة الأخيرة على النبي صلى الله عليه وسلم.

فعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: أي القراءتين تعدون أول؟ قالوا: قراءة عبد الله، قال: لا، بل هي الآخرة (وفي رواية: قراءتنا القراءة الأولى، وقراءة عبد الله قراءة الأخيرة)، كان يعرض القرآن على رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل عام مرة، فلما كان العام الذي قبض فيه عرض عليه مرتين، فشهده عبد الله، فعلم ما نسخ منه وما بدّل (١٥٧).

المطلب الثاني: رد هذه الشبهة تفصيلاً

ورد هذه الشبهة تفصيلاً يكون من وجوه كثيرة، من أبرزها ما يلي:
الوجه الأول:

إن ابن مسعود - رضي الله عنه - لم يشك في جمع زيد ولا في أهليته لذلك، ولا في الصحف العثمانية، وكل في ما في الأمر أنه يرى أهليته لذلك، ولم يطعن في أهلية زيد وقدره ومكانته، وقد أمضى الخليفان أهليته لذلك وقَرَّرَها. واعتراضه - رضي الله عنه - لا ينافي عدم أهلية زيد لهذه المهمة، ولا شك في إصابة اختيار الخليفين لزيد، وقد علما مؤهلاته وقدراته التي أهلته لتلك المهمة.

لكن ابن مسعود - رضي الله عنه - يرى في نفسه كمال وتمام الأهلية لذلك.

و ابن مسعود - رضي الله عنه - لم يكن اعتراضه على الجمع نفسه وعلى طريقته، وإنما كان على عدم إشراكه وقيامه به مع أهليته لذلك كما أسلفنا.

١٥٧ - حديث صحيح. أخرجه أحمد (رقم: ٣٤٢٢) وابن أبي شيبة (رقم: ٣٠٢٧٩) وابن سعد في «الطبقات» (٢ / ٣٤٢) والبخاري في «خلق أفعال العباد» (رقم: ٣٨٢)

والنسائي في «الكبرى» (رقم: ٧٩٩٤، ٨٢٥٨) وأبو يعلى (رقم: ٢٥٦٢) والطحاوي في «شرح المعاني» (١ / ٣٥٦) و «شرح المشكل» (رقم: ٢٨٦، ٥٥٩٠) وابن عساکر في «تاريخه» (٣٣ / ١٤٠) من طرق عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس، به. والرواية الأخرى لأبي يعلى.

قلت: وإسناده صحيح.

وأخرجه أحمد (رقم: ٢٤٩٤، ٢٩٩٩) والطحاوي في «المشكل» (رقم: ٢٨٧) من طرق عن إسرائيل، عن إبراهيم بن مهاجر، عن مجاهد، عن ابن عباس، بنحوه.

قلت (الجديع) وكذا سابقتها: وهذه متابعة صالحة.

الوجه الثاني:

أن زيد لم ينفرد بمهمة الجمع وحده، بل شاركه فيها القرشيون الثلاثة وشارك فيه جمع غفير من جمهور الصحابة- رضي الله عنهم- كذلك، وقد تم ذلك كله تحت إشراف مباشرة من الخليفة الراشد- عثمان- رضي الله عنه-.

الوجه الثالث:

ولو سلمنا جدلاً وافترضنا للطعن الوارد في هذه الشبهة، من أنه كان على الجمع نفسه لا على اختيار زيد، فإنه ثبت بما لا يدع مجال للشك رجوعه رضي الله عنه لرأي الجماعة ولزومها ويؤيد ذلك أمران:

الأمر الأول: تقديم مصحفه للحرق وذلك لما علم أنه الحق، ورجوعه لإجماع الصحابة- رضي الله عنهم- على فعل عثمان في تحريق المصاحف وجمعهم على المصحف الإمام، وسيأتي ذلك بتفصيل وإيضاح أكثر في موضعه من الفصل القادم بإذن الله.

الأمر الثاني:

ووما يؤيد رجوعه لو كان ذلك الطعن في الجمع نفسه كما افترضنا ذلك جدلاً، قراءة عاصم بن أبي النجود المنقولة بالتواتر، فقد ثبت تواترها عن ابن مسعود من طريق أصحابه من أهل الكوفة، فإنه- رضي الله عنه- قد أقرأ بالكوفة زمناً، وقد تلقى هذه القراءة أبو بكر بن عياش عن عاصم عن زبّ بن حُبَيْش وأبي عمرو سعد بن إياس الشيباني عن ابن مسعود رضي الله عنه-.

ونسوق سند قراءة عاصم بن أبي النجود من طريق "النشر" لابن الجزري:

قرأ عاصم بن أبي النجود على أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب بن ربيعة السلميّ الضريّر، وأبي مريم زبّ بن حُبَيْش بن حُباشة الأسديّ، وأبي عمرو سعد بن إياس الشيباني، وقرأ هؤلاء الثلاثة على عبد الله بن مسعود. (١٥٨)

ولا شك في أن سند قراءة عاصم المتواترة والتي ينتهي سنده فيها إلى ابن مسعود- رضي الله عنه- دليل ساطع قاطع على رجوعه ولزومه أمر الجماعة، هذا إن ثبت الطعن في الجمع نفسه كما افترضنا ذلك جدلاً.

الوجه الرابع:

إن جمع القرآن في عهده الثاني والثالث- البكري والعثماني- قد ثبت تواتره، وقد أقره جمع غفير من الصحابة- بل كلهم- وهم يستحيل تواطؤهم على الكذب، وإن هذا التواتر يكفي قطعاً بصحته وثبوتته، فلو طعن طاعن أو قرح قارح في هذا الجمع الذي ثبت بالتواتر فإنه لا يؤثر أبداً كائناً من كان، وقد ثبت هذا التواتر في عهدي رجلين هما من خيرة طليعة هذه الأمة وهما خليفتا رسول الله- صلى الله عليه وسلم-، وكان في طليعة المشاركين بالقول الرشيد

١٥٨- يُنظر سند رواية حفص عن عاصم من كتاب: (النشر في القراءات العشر) لابن الجزري: (١/ ١٤٠).



والرأي السديد في الجمع الأول الخليفة الراشد الثاني أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وذلك بإجماعه خير هذه الأمة من المهاجرين والأنصار ومن شاركهم من خير جيل التابعين-رضي الله عنه أجمعين-.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-:

والقرآن الذي بين لוחي المصحف متواتر؛ فإن هذه المصاحف المكتوبة اتفق عليها الصحابة، ونقلوها قرآنا عن النبي-صلى الله عليه وسلم-وهي متواترة من عهد الصحابة، نعلم علماً ضرورياً أنها ما غيرت، والقراءة المعروفة عن السلف الموافقة للمصحف تجوز القراءة بها بلا نزاع بين الأئمة، ولا فرق عند الأئمة بين قراءة أبي جعفر ويعقوب، وخلف، وبين قراءة حمزة والكسائي، وأبي عمرو ونعيم، ولم يقل أحد من سلف الأمة وأئمتها: إن القراءة مختصة بالقراء السبعة. (١٥٩)

وقال النووي -رحمه الله-:

".....فإن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وكل واحدة من السبع متواترة، هذا هو الصواب الذي لا يعدل عنه، ومن قال غيره فغالط أو جاهل". (١٦٠)

وقال ابن النجار الفتوحى-رحمه الله-:

"وَالْقُرْآنُ السَّبْعُ مُتَوَاتِرٌ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَعَبَرَهُمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ مِنْ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ، نَقَلَهُ السَّرْحُوسِيُّ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ مِنْ "الْعَايَةِ"، وَقَالَ: قَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ: آحَادٌ". (١٦١)

وقال الزرقاني-رحمه الله-:

"والتحقيق الذي يؤيده الدليل هو أن القراءات العشر كلها متواترة، وهو رأي المحققين من الأصوليين والقراء كابن السبكي وابن الجزري والنويري". (١٦٢)

الوجه الخامس:

لما رأى حذيفة- رضي الله عنه- من اختلاف القراء في العراق وقت فتح إرمينية وأذربيجان، ركب إلى المدينة وأخبر الخليفة الرشيد عثمان لتدارك الأمر، فقال:

يا أمير المؤمنين أدرك الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى.

١٥٩ - مجموع فتاوى ابن تيمية: (١٣٧/٣).

١٦٠ - المجموع للنووي: (٣/٣٩٢).

١٦١ - شرح الكوكب المنير: (٢/١٢٧).

١٦٢ - مناهل العرفان للزرقاني: (١/٤٤١).



وقد روى البخاري هذا الخبر بسنده عن ابن شهاب أن أنس بن مالك - رضي الله عنه - حدثه:

" أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغازي أهل الشام في فتح إرمينية وأذربيجان مع أهل العراق فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة فقال حذيفة لعثمان

يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلني إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك فأرسلت بها حفصة إلى عثمان فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم- يعني ابتداءً- ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق....." (١٦٣)

فهذا الأمر الجلل قد هال الخليفة الراشد وأفرعه وسارع لتدارك الأمر، وهو بالمدينة وابن مسعود يومئذ بالكوفة، فالأمر جلل لا يتحمل التأخير لحضور ابن مسعود، فلتعجيل الأمر وانقادًا لكتاب الله من اختلاف القراء وتنازعهم في أوجه القراءة عجل عثمان لتدرك الأمر بتكليف زيد لهذه المهمة العظيمة والتي هو خليق لها، فقد حمل زيد مقومات عظيمة أهلتها لهذه المهمة الجسيمة وقدمته على غيره، وكان من أبرز تلك المقومات ما يلي:

١- أنه كان من كتاب الوحي

٢- قيل أنه كان ممن شهد العرضة الأخيرة (١٦٤)

٣- أنه هو الذي قام بمهمة الجمع الشاقة الأولى في عهد الصديق - رضي الله عنه -.

٤- فقد توافر الدواعي الداعية لاختياره للقيام بالمهمة المنوطة به على الوجه المطلوب وذلك لتحقيق الخبرة السابقة المطلوبة فيه من الجهات السابق ذكرها كلها.

الوجه السادس:

نؤكد هنا على أن اعتراض ابن مسعود - رضي الله عنه - لم يكن أبدًا على حرف زيد وقد تلقى من في رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مثله، فكيف يترك حرفه لحرف غيره، وليس في فعله وقوله هذا أي طعن على حرف زيد.

١٦٣- ينظر: صحيح البخاري: (١٩٠٨/٤) ح (٤٧٢٠).

١٦٤- وثبت شهود زيد بن ثابت للعرضة الأخيرة محل نظر عند أهل التحقيق لضعف الروايات الواردة فيها، وقد رواها البغوي بصيغة التمرير "يقال" ولم يصرح بشهوده لها، ولذا قال - البغوي - في " شرح السنة" (٥٢٥/٤) يُقال إن زيد بن ثابت شهد العرضة الأخيرة، التي يُبَيَّن فيها ما نُسخ وما بقي. فرواها بصيغة التمرير "يقال" ولم يصرح بشهوده لها كما أسلفنا. وما سيذكرُ من شهود زيد للعرضة الأخيرة فيما يُستقبل من البحث فسيكون تمثيلاً مع ما أشيع واشتهر واستفاض، لا على ما ثبت واستقر، الباحث.

وللاستزادة يُنظر: عرفة بن طنطاوي، الشفعة بين الجمع العثماني والأحرف السبعة: (ص: ٦٦٧).

وفي نحو ذلك يقول الباقلاني - رحمه الله -:

ليست شهادة عبد الله لحرفه وأنه أخذه من فم رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - طعنًا على حرف غيره، ولكنه عنده حجة في أنه لا يَجِبُ عليه تركه، وتحريق مصحف هو فيه. (١٦٥)

الوجه السابع: إن مكانة ابن مسعود من القرآن لا يختلف فيها اثنان، وأما كونه أعلم الصحابة - رضي الله عنهم بكتاب الله على الإطلاق، كما أخبر هو بذلك عن نفسه، فهو محل اجتهاد منه - رضي الله عنه - وذلك لما نال من تزكيات النبي - صلى الله عليه وسلم - ولسبقه في هذا الفضل العظيم، وهذا لاشك اجتهاده منه له وجهته ووجاهته لعظيم قدره وفضل سبقه وعلمه بكتاب الله تعالى.

وفي نحو ذلك يقول الباقلاني - رحمه الله -:

أن قول ابن مسعود: **وَلَقَدْ عَلِمَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنِّي أَعْلَمُهُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَلَوْ أَعْلَمَ أَنَّ أَحَدًا أَعْلَمُ مِنِّي لَرَحَلْتُ إِلَيْهِ.** ليس قطعًا على أنه ليس فيهم من هو أعلم منه بكتاب الله، وإنما هو اعتقاد ابن مسعود، وهو غير معصوم في هذا الاعتقاد. (١٦٦)

فهو - رضي الله عنه - قد ذكر ما أداه إليه اجتهاده، ونقول ذلك تأدبًا مع إمام من أئمة الهدى ومصباح من مصابيح الدجى، ولكونه من طليعة خيرة أمة أخرجت للناس ومن السابقين الأولين، ولكونه من خيرة علماء الصحابة ومن حملة الوحي وحفاظه، ولكونه في طليعة من نالوا تزكية الرب العظيم جل في علاه المذكورة في قوله سبحانه: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ الْأُولُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ (التوبة: ١٠٠).

وأخيرًا فلاشك في:

أن الاستنكار المروي عن ابن مسعود - رضي الله عنه - لم يكن طعنًا في جمع القرآن، ولا استنكارًا لفعل الصحابة، وإنما كان استنكارًا لاختيار من يقوم بهذا الجمع، إذ كان يرى في نفسه أنه الأولى أن يسند إليه هذا الجمع، طمعًا في هذا الفضل العظيم والأجر الجزيل والثواب العميم، مع كمال ثقته في زيد وأهليته للنهوض بما أسند إليه. ومسألة اختيار من يقوم بجمع القرآن تقديرية، ولا شك أن تقدير عثمان، ومن قبله أبو بكر وعمر أن زيدًا أكفأ من غيره للقيام بهذا العمل - أصدق من تقدير ابن مسعود له، كما مر بنا قريبًا في تصويب اختيار عثمان زيدًا على غيره لجمع القرآن. (١٦٧)

وبهذا ينتهي عرض الشبهة السابعة وجوابها. والحمد لله رب العالمين.

١٦٥- نكت الانتصار لنقل القرآن ص ٣٦٤.

١٦٦- نفس المرجع السابق.

١٦٧- مناهل العرفان (١/٢٨٣).

الفصل الثالث رد المطاعن الواردة حول مصحف ابن مسعود رضي الله عنه

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الشبه الوارد حول موقفه - من الفاتحة والمعوذتين

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: مضمون هذه الشبهة وفحواها:

وهي شبهة: خلو مصحفه من فاتحة الكتاب، وقوله بأن المعوذتين ليستا من القرآن الكريم. وحول فحوى هذه الشبه يقول الزرقاني (ت: ١٣٧٦هـ) - رحمه الله - في "مناهل":
طعن بعض الطاعنين على جمع القرآن بأن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - أنكر أن المعوذتين من القرآن، وكان يحوهما من المصحف، وأنه لم يكتب فاتحة الكتاب في مصحفه، وزعموا أن في ذلك قدحًا في تواتر القرآن. (١٦٨)

المطلب الثاني: القول بأن المعوذتين دُعَاءٌ تَعَوَّذَ بِهِمَا وَلَيْسَتَا مِنَ الْقُرْآنِ ورد هذه الشبهة

خاصة

ذكر جملة من تلك الأقوال ومناقشتها

القول الأول: قول المأوردي: وهو: عليُّ بنُ مُحَمَّدِ بنِ حبيبِ المأورديُّ (ت: ٤٥٠هـ)
قال المأورديُّ:

وَرَعَمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَهْمَا دُعَاءٌ تَعَوَّذَ بِهِ وَلَيْسَتَا مِنَ الْقُرْآنِ، وَهَذَا قَوْلٌ خَالَفَ بِهِ الْإِجْمَاعَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَأَهْلِ الْبَيْتِ.. (١٦٩)

القول الثاني: قول السخاوي: وهو: علمُ الدِّينِ عليُّ بنُ مُحَمَّدِ السَّخَاوِيُّ (ت: ٦٤٣هـ)
قال السَّخَاوِيُّ:

وَهَاتَانِ الشُّوْرَتَانِ مِنَ الْقُرْآنِ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ، وَيُرَوَى عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ كَانَ يُحْكُمُهُمَا مِنَ الْمَصَاحِفِ وَيَقُولُ: (لا تزيدوا في كتاب الله ما ليس منه)، فَإِنْ كَانَ هَذَا صَحِيحًا عَنْهُ فَسَبَبُهُ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعَوَّذُ بِهِمَا سَبْطِيَهُ فَظَنَّ أَنَّهُمَا عَوْدَتَانِ. وَالْمُسْلِمُونَ كُلُّهُمْ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ. (١٧٠)

القول الثالث: قول العز بن عبد السلام، وهو عَبْدُ الْعَزِيزِ بنُ عَبْدِ السَّلَامِ السُّلَمِيُّ (ت: ٦٦٠هـ)

١٦٨ - مناهل العرفان للزرقاني: (١/٢٧٥).

١٦٩ - النكت والعيون: (٦/٣٧٣).

١٧٠ - جمال القراء: (١/٢٠٣-٢٠٤).

قال العز بن عبد السلام:

وَحَالَفَ ابْنُ مَسْعُودٍ -رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ- الإِجْمَاعَ بِقَوْلِهِ: هُمَا عُودَتَانِ، وَلَيْسَتَا مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ. (١٧١)

رد هذه الشبهة خاصة:

أولاً: ما الذي يمنع من التعوذ بالمعوذتين مع كونهما من القرآن؟!

ثانياً: هل التعوذ بها ينفي كونهما من القرآن، وقد قال الله تعالى: (وَنُنزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۗ

وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا) (الإسراء: ٨٢)

ثالثاً: صح عند النسائي وغيره من حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه قال:

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعوذ من عين الجن، وعين الإنس، فلما نزلت المعوذتان، أخذ بهن، وترك ما

سوى ذلك. (١٧٢)

وقوله: (فلما نزلت المعوذتان، أخذ بهن، وترك ما سوى ذلك) فلم ينف قرآنيتهما مع كونهما عوذتين.

رابعاً: لا يستدل بهذا الحديث وما في نحوه على أنه - صلى الله عليه وسلم - ترك كل ما كان يتعوذ به من

التعوذات الشرعية الدالة على توحيد الله تعالى وحسن الظن به سبحانه والثقة به والتوكل عليه والإجابة إليه

سبحانه؛ اكتفاء بالمعوذتين.

خامساً: إن التعوذ بهما يُحمل على أنه مقدم على ما سوهما، تعظيماً لشأنيهما وما ورد فيهما، ولكونهما من القرآن

الذي هو كلام الله تعالى، وفضل كلام الله على سائر الكلام لا يخفى.

سادساً: أن الإعجاز وحسن البيان والتماسك النصي الظاهر في المعوذتين يكفي لتأكيد قرآنيتهما.

وفي نحو ما سبق تقريره يقول الحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢ هـ) - رحمه الله -:

وَهَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى الْمَنْعِ مِنَ التَّعَوُّذِ بِغَيْرِ هَاتَيْنِ السُّورَتَيْنِ، بَلْ يَدُلُّ عَلَى الْأَوْلَوِيَّةِ وَلَا سِيَّمَا مَعَ ثُبُوتِ التَّعَوُّذِ

بِغَيْرِهِمَا، وَإِنَّمَا اجْتَزَأَ بِهِمَا لِمَا اشْتَمَلَتَا عَلَيْهِ مِنْ جَوَامِعِ الاستِعَاذَةِ مِنْ كُلِّ مَكْرُوهٍ جُمْلَةً وَتَفْصِيلاً.

وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ الرُّقِيِّ عِنْدَ اجْتِمَاعِ ثَلَاثَةِ شُرُوطٍ:

الأول: أَنْ يَكُونَ بِكَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ.

الثاني: وَأَنْ يَكُونَ بِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ أَوْ بِمَا يُعْرَفُ مَعْنَاهُ مِنْ غَيْرِهِ.

الثالث: وَأَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّ الرُّقِيَّةَ لَا تُؤَثِّرُ بِدَاتِهَا، بَلْ بِدَاتِ اللَّهِ تَعَالَى.

وذهب بعض أهل العلم إلى أن قوله: (فَلَمَّا نَزَّلْنَا أَحَدَهُمَا وَتَرَكَ مَا سِوَاهُمَا) يدل على أنهما أولى من غيرها في

التعوذ من الجن وعين الإنسان خاصة، لا في مطلق الاستعاذة. (١٧٣)

١٧١- تفسير القرآن: (٥٠٩/٣).

١٧٢- رواه الترمذي: (٢٠٥٨) وحسنه، والنسائي: (٥٤٩٤)، وابن ماجه (٣٥١١)، وصححه الألباني في صحيح النسائي، برقم:

(٥٥٠٩).

وفي نحو قول الحافظ يقول الشوكاني (ت: ١٢٥٥هـ) - رحمه الله - أيضاً:

في الحديث دليل على أن الاستعاذة بمائتين السورتين: أولى من الاستعاذة بغيرهما، لكن لا في مطلق الاستعاذة، بل في التَعَوُّذ من الجن وَعَيْنِ الْإِنْسَانِ. (١٧٤)

وهذا التوجيه الذي عزاه الحافظ لبعض أهل العلم، توجيه له وجاته وقوته، وإن لم يكن الأرجح ولذا أخره الحافظ، وَذَكَرُ الشوكاني له هنا كذلك، يقويه ويعلى مناره.

ووما يؤكد ما سبق ذكره وما ضُم إليه قولي الحافظ، والشوكاني، فإنه - صلى الله عليه وسلم - كان يعوذ بهما سبويه، كما كان يعوذهما بغيرهما كذلك، ما ثبت عند البخاري من حديث ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ:

كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعَوِّذُ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ وَيَقُولُ: (إِنَّ أَبَاكُمْ كَانَ يُعَوِّذُ بِهَا إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ، مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ وَهَامَّةٍ، وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ لَأَمَّةٍ. (١٧٥)

يقرر الباحث فيقول:

إن في القول بمكية المعوذتين خلاف مشهور، وقد قال به جمع من أهل العلم، وهو قول له قوته واعتباره، وبعد البحث والتنقيب تميل النفس إليه ولا تجزم به. (١٧٦)

فعلى القول بمكيتيهما فإن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد عوذ سبويه بغيرهما، وكان ذلك بعد نزولهما، وإن سبويه قد ولدا بعد الهجرة بالمدينة، فقد ولد الحسن في السنة الثالثة من الهجرة، وولد الحسين بعده بسنة واحدة.

والرد والمناقشة هنا كان للقول بأهمهما عوذتين - فحسب - وسيأتي الرد الشافي الكافي الوافي بالتفصيل والتأصيل في رد عموم الشبهة الوارد في شأن القول بأن المعوذتين ليستا من القرآن الكريم.

١٧٣- فتح الباري: (١٠ / ١٩٥). بتصرف يسير.

١٧٤- تحفة الذاكرين: (ص: ٤١٥).

١٧٥- صحيح البخاري (٣٣٧١)

١٧٦- وللاستزادة من بحث نزول المعوذتين، يُنظر: تفسير القرطبي: (٢٠ / ٢٥١)، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ) تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م عدد الأجزاء: ٢٠ جزءا (في ١٠ مجلدات)، التحرير والتنوير: (٣٠ / ٦٢٤)، وزاد المسير: (٤ / ٥١٠)، فتح القدير: (٥ / ٦٤٢).

المطلب الثالث: أبرز الآثار الواردة في شبهة الفاتحة والمعوذتين ومناقشتها

وفي صدد الطعن الوارد في مصحف ابن مسعود وخلوه من الفاتحة والمعوذتين فقد وردت في ذلك آثار وروايات كثيرة ومتعددة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

الأثر الأول: ما رواه الأعمش (ت: ١٤٧ هـ): عن إبراهيم (١٧٧) أنه قال:

قيل لعبد الله بن مسعود: لم لم تكتب فاتحة الكتاب في مصحفك؟ فقال: لو كتبتها لكتبتها مع كل سورة. (١٧٨)
وعلى طريقة الفنقلة (١٧٩):

فإن قيل: لو كانت الفاتحة من القرآن لأثبتها ابن مسعود في مصحفه، ولما لم يثبتها دل على أنها ليست من القرآن.

قلنا: يجب عن هذا المعنى ويجليه ابن الأنباري حيث يقول - رحمه الله -:

يعني أن كل ركعة سبيلها أن تفتح بأم القرآن قبل السورة المتلوة بعدها، فقال: اختصرت بإسقاطها، ووثقت بحفظ المسلمين لها، ولم أثبتها في موضع فيلزمي أن أكتبها مع كل سورة إذا كانت تتقدمها في الصلاة. (١٨٠)

الأثر الثاني: ما رواه أبو غبيد القاسم بن سلام (ت: ١٥٧ هـ):، عن ابن سيرين قال: كتب أبي بن كعب في مصحفه فاتحة الكتاب، وتركها ابن مسعود. (١٨١)

الأثر الثالث: ما رواه عبد الله بن محمد بن أبي شيبه العبسي (ت: ٢٣٥ هـ):

قَالَ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ لَا يَكْتُبُ الْمَعُودَتَيْنِ. (١٨٢)

الأثر الرابع: ما رواه علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت: ٨٠٧ هـ):

عن عبد الرحمن بن يزيد - يعني: النخعي - قال: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَحْكُ الْمَعُودَتَيْنِ مِنْ مَصَاحِفِهِ وَيَقُولُ: إِنَّهُمَا لَيْسَتَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى. (١٨٣)

وقد رواه كذلك أحمد في المسند من طريق أبي إسحاق السبيعي والأعمش كذلك. (١٨٤)

١٧٧- هو: إبراهيم النخعي.

١٧٨- يُنظر: تفسير القرطبي: (١ / ٨١)، تفسير ابن كثير (١ / ١٠)، وفي سنده انقطاع؛ فإن إبراهيم النخعي لم يدرك ابن مسعود. كما في: (تهذيب التهذيب (١ / ١٥٥)).

١٧٩- وقد سبق معنا تعريف الفنقلة في الفصل الأول.

١٨٠- تفسير القرطبي (١ / ٨١).

١٨١- ذكره السيوطي في الإتقان (١ / ٢٠٥، ٢٤٩)، وصحح إسناده.

١٨٢- المصنف: (١٠ / ٥٤٠).

١٨٣- زَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ الطَّبْرَانِيُّ، وَرِجَالُ عَبْدِ اللَّهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ، وَرِجَالُ الطَّبْرَانِيِّ ثِقَاتٌ: (مجمع الزوائد: ١٤٩/٧).

١٨٤- رواه أحمد في المسند: (١٢٩/٥)، وغيره من طريق أبي إسحاق السبيعي والأعمش، وكلاهما ثقة مدلس من رجال الصحيحين، وقد اختلط السبيعي بأخرة. فإذا أتيا بالرواية معننة تصير معلولة: (العلل للدارقطني). وهذه الرواية معلولة بالنعنة.

المطلب الرابع: أبرز رواة الآثار الواردة في هذه الشبهة في الميزان

أولاً: الراوي الأول: الأعمش

الكلام على الأعمش: الأعمش هو: سليمان بن مهران الأسدي. (١٨٥)

وهو وإن كان أحد الحفاظ الأعلام إلا أنه موصوف بالتدليس.

وهو - موصوف بالتدليس عند النسائي والدارقطني كما في "طبقات المدلسين". (١٨٦).

وقال ابن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ) في "الجرح والتعديل:

وسئل أبي عن الأعمش ومنصور فقال: الأعمش حافظ يخلط ويدلس، ومنصور أتقن، لا يدلس ولا يخلط. (١٨٧)

وقال سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الشَّاذُكُونِيُّ (ت: ٢٣٤هـ): (١٨٨)

من أراد التدوين بالحديث، فلا يأخذ عن الأعمش ولا عن قتادة، إلا ما قالوا: سمعناه. (١٨٩).

والشَّاذُكُونِيُّ: يعني أنه لا يأخذ عنه إلا إذا صرح بالتحديث بصيغة سمعنا أو ما يقوم مقامها، وأنه إذا عنعن دلس.

١٨٥- الأعمش هو: سليمان بن مهران أبو محمد الأسدي الكاهلي، وكان مولده يوم استشهاد الحسين بن علي بن أبي طالب وذلك يوم عاشوراء في المحرم سنة ستين للهجرة، وأعدّه أصحاب الطبقات من الطبقة الرابعة من التابعين. وعاش الأعمش في الكوفة، وكان محدثها في زمانه.

أدرك الأعمش جماعة من الصحابة وعاصرهم ورأى أنس بن مالك وسمعه يقرأ ولم يحمل عنه شيئاً مرفوعاً وأرسل عن ابن أبي أوفى، وتعلم من أبي إسحاق وأبي صالح ومن زيد بن وهب، وسمع من المعرور بن سويد وأبا وائل شقيق بن سلمة وعمارة بن عمير وإبراهيم التيمي وسعيد بن جبير ومجاهد بن جبير وإبراهيم النخعي والإمام الزهري.

يعتبر سليمان بن مهران الأعمش من الطبقة الخامسة من طبقات رواة الحديث النبوي التي تضم صغار التابعين ورتبته عند أهل الحديث وعلماء الجرح والتعديل وفي كتب علم التراجم يعتبر ثقة حافظ عارف بالقراءات، ورع، لكنه يدلس، وعند الإمام شمس الدين الذهبي الحافظ، أحد الأعلام. ولد في عام ٦١ هـ وتوفي في عام ١٤٧ أو ١٤٨ هـ.

للاستزادة يُنظر: سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تأليف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزني (المتوفى: ٧٤٢هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠.

١٨٦- طبقات المدلسين: (ص/٣٣)

١٨٧- الجرح والتعديل: (١٧٨/٨)

١٨٨- العالم، الحافظ، البارغ، أبو أيُّوب سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ بَشْرِ الْمِنْقَرِيِّ، الْبَصْرِيُّ، الشَّاذُكُونِيُّ، أَحَدُ الْهَلَكِيِّ، سير أعلام التابعين: (٧٠/٩)، وللإستزادة من ترجمته يُنظر: ما يلي:

١- ترجمته في الضعفاء الكبير للعقيلي "٢/ ترجمة ٦١٠"، والجرح والتعديل "٤/ ترجمة ٤٩٨"، والكامل لابن عدي "٣/ ترجمة ٧٦٥"، وتاريخ بغداد "٩/ ٤٠"، والأنساب للسمعاني "٧/ ٢٣٨"، واللباب لابن الأثير "٢/ ١٧٢"، والعبر "١/ ٤١٦"، وتذكرة الحفاظ "٢/ ترجمة ٥٠٣"، وميزان الاعتدال "٢/ ٢٥٠"، ولسان الميزان "٣/ ٨٤"، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي "٢/ ٨٠".

١٨٩- معرفة علوم الحديث: (١٠٧/١)

تقسيم تدليس الأعمش:

قسم الذهبي تدليس الأعمش في "ميزان الاعتدال" فقال:

وهو - الأعمش - يدلس وربما دلس عن ضعيف ولا يدري به، فمتى قال: أخبرنا فلان - فلا كلام-، ومتى قال: "عن" تطرق إليه احتمال التدليس، إلا في شيوخ له أكثر عنهم كإبراهيم، وأبي وائل، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال. (١٩٠)

والذهبي هنا: يتفق تمامًا مع الشاذكُوئي أنه إذا حدث بالتصريح بصيغة أخبرنا فلان، أو بما يقوم مقامها من صيغ التصريح بالتحديث- فلا كلام-، يعني: أن حديثه مقبول، وهو يعني كذلك: أنه إذا عنعن دلس كذلك.

والبخاري قد أعل خبراً للأعمش:

والإمام البخاري قد أعل في "التاريخ الصغير" خبراً رواه الأعمش عن سالم، يتعلق بالتشيع، فقال- رحمه الله-: "والأعمش لا يُدرى سمع هذا من سالم أم لا؛ قال أبو بكر بن عياش عن الأعمش أنه قال: نستغفر الله من أشياء كنا نروها على وجه التعجب، اتخذوها ديناً". (١٩١)

موقف شعبة بن الحجاج الأزدي(ت: ١٦٠هـ)، من مرويات المدلس:

وهذا شعبة بن الحجاج الأزدي إمام المحدثين في العراق: يرد جميع مرويات المدلس التي لم يصرح فيها بالسماع ولو كان قتادة. فيقول- رحمه الله-:

"كنتُ أَتَقَطَّنُ إلى فَمِ قَتَادَةَ: فإذا قال "حَدَّثْنَا"، كتبتُ. وإذا قال "حَدَّثَ"، لم أكتب". (١٩٢)

وقد أسند ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" عن عبد الرحمن بن مهدي قال: سمعت شعبة يقول: «كنتُ أنظرُ إلى فَمِ قَتَادَةَ: فإذا قال للحديث "حَدَّثْنَا" عنيت به، فوقفته عليه. وإذا لم يقل "حدثنا" لم أعنْ به". (١٩٣)

ولذا قال البيهقي(ت: ٤٥٨هـ) - رحمه الله- في "معرفة السنن والآثار":

روينا عن شعبة قال: "كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش وأبي إسحاق وقتادة". (١٩٤)

١٩٠- ميزان الاعتدال" (٣/٣١٦).

١٩١- التاريخ الصغير، للبخاري: (ص٦٨)، وكتاب: التاريخ الصغير ويُسمى: التاريخ الأوسط وسبب هذا الاختلاف في تسميته هو أن الإمام البخاري لم يُسمِّ كتابه هذا . وقد قال في المقدمة: كتاب مختصر من تاريخ النبي- صلى الله عليه وسلم- والمهاجرين والأنصار وطبقات التابعين لهم بإحسان ومن بعدهم ووفاتهم وبعض نسبهم وكناهم ومن يرغب في حديثه وقد استفاد أنساب قوم عند أهلهم فتداولوها وعرفها الناس بشهرتها فإن تنازعوا في شيء منها احتج حينئذ إلى البيان والحجة.

١٩٢- يُنظر: تاريخ ابن معين: (رواية عثمان الدارمي) (١/١٩٢).

١٩٣-الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (١/١٦٩).

١٩٤- يُنظر: تحفة الأحوذبي بشرح جامع الترمذي، أبواب الطهارة- باب: ١، (١/٢٠).



ولهذا قال الحافظ ابن حجر في: " تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس":
"فهذه قاعدة جيدة في أحاديث هؤلاء الثلاثة: أنها إذا جاءت من طريق شعبة، دلت على السماع ولو كانت
معننة" (١٩٥).

ثانياً: الراوي الثاني: أبو إسحاق السبيعي (١٩٦)

الكلام على أبي إسحاق السبيعي:

وأبو إسحاق السبيعي هو: عمرو بن عبد الله السبيعي الهمداني.

مشهور بالتدليس وهو تابعي ثقة، وثقه النسائي وابن معين وقال عنه العجلي: كوفي تابعي ثقة.

قال عنه ابن أبي حاتم الرازي:

ثقة: وهو أحفظ من أبي إسحاق الشيباني، ويشبهه الزهري في كثرة الرواية واتساعه.

وقال ابن حبان الدارمي، البستي (ت: ٣٥٤هـ) في كلامه عن الطبقة الثالثة من المدلسين:

"الثقات المدلسون الذين كانوا يدلسون في الأخبار مثل..... والأعمش وأبو إسحاق و..... ومن أشبههم
ممن يكثر عددهم من الأئمة المرضيين وأهل الورع في الدين كانوا يكتبون عن الكل ويروون عن سمعوا منه فربما
دلسوا عن الشيخ بعد سماعهم عنه عن أقوام ضعفاء لا يجوز الاحتجاج بأخبارهم، فما لم يقل المدلس وإن كان ثقة
حدثني أو سمعت فلا يجوز الاحتجاج بخبره.."

قال يعقوب بن سفيان الفسوي الفارسي (ت: ٢٧٧هـ):

أبو إسحاق رجل من التابعين وهو ممن يعتمد عليه الناس في الحديث هو والأعمش إلا أنهما وسفيان يدلسون،
والتدليس من قديم (١٩٧).

١٩٥- يُنظر: طبقات المدلسين- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس- للحافظ ابن حجر: (٥٨/١):

١٩٦- أبو إسحاق السبيعي: (٣٣ هـ - ١٢٧ هـ) تابعي وأحد رواة الحديث النبوي، وعالم أهل الكوفة ومحدثها في زمانه.

وأبو إسحاق السبيعي هو: عمرو بن عبد الله بن ذي يحم، وقيل: عمرو بن عبد الله بن علي الهمداني الكوفي الحافظ، شيخ الكوفة
وعالمها ومحدثها لم أظفر له بنسب متصل إلى السبيعي، وهو من ذرية سبيع بن صعيب بن معاوية بن كثير بن مالك بن جشم بن حاشد بن
جشم بن خيران بن نوف بن همدان . وكان - رحمه الله - من العلماء العاملين، ومن جلة التابعين .
يُنظر: سير أعلام النبلاء: (٩٣٩/٥).

١٩٧- للاستزادة يُنظر: المعرفة والتاريخ (٢ / ٦٣٣ ، ٦٣٧)، (٣ / ٧٥ ، ٧٦)، تاريخ أبي زرة الدمشقي (١٢١٢)، علل الحديث لابن
أبي حاتم (٢٧٩)، المجروحين (٩٢/١)، سنن البيهقي الكبرى (٢٠١/١)، معرفة السنن والآثار للبيهقي (٨٦/١)، تهذيب الكمال (٥ /
٤٣١)، الميزان

(٥ / ٣٢٦)، سير أعلام النبلاء (٣٩٤/٥، ٣٩٨)، شرح علل الترمذي (٧١٠/٢، ٧١١)، تهذيب التهذيب (٦ / ١٧٢)، التقريب
(ص: ٧٣٩)، تعريف أهل التقديس (ص: ٤٢).

قال أيضاً:

حديث سفيان وأبي إسحاق، والأعمش، ما لم يعلم أنه مدلس، يقوم مقام الحجة. (١٩٨)

وقال يعقوب بن شيبة السدوسي (ت: ٢٦٢هـ):

سألت علي بن المديني عن الرجل يدلس، أياكون حجة فيما لم يقل "حدثنا"؟ قال: إن كان الغالب عليه التدليس فلا، حتى يقول: حدثنا. (١٩٩)

وابن المديني: كذلك يصرح أن المدلس لا يُقبل حديثه ولا يكون حجة إلا إذا صرح بصيغة من صيغ التصريح بالتحديث كـ "حدثنا" ونحوها، وهكذا سائر الأئمة.

اختلاط أبي إسحاق

وقد سطر اختلاط أبي إسحاق أكثر من واحد من النقاد، منهم:

١- الحافظ ابن حجر في: مقدمة "الفتح"، وفي "تقريب التهذيب". (٢٠٠)

٢- وبرهان الدين الحلبي في: "الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط". (٢٠١)

٣- والكيال في: "الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقة". (٢٠٢).

وأبو إسحاق، والأعمش - قد عنعنا - هنا - في هاتين الروايتين ولم يصرحا بالتحديث، ومع ذلك فهي مخالفة للرواية الأصح! وهي رواية البخاري التي ليس فيها التصريح بإنكار المعوذتين، وسيأتي معنا نص رواية البخاري وتوجيهها بإذن الله تعالى.

ثالثاً: الراوي الثالث: ابن سيرين. (٢٠٣)

١٩٨- المعرفة والتاريخ: (٦٣٧/٢).

١٩٩- يُنظر: الكفاية: (٣٦٢).

٢٠٠- يُنظر: مقدمة فتح الباري: (٤٣١)، تقريب التهذيب: (٦٣٩).

٢٠١- يُنظر: الاغتباط (ص: ٨٧) ترجمة رقم: (٨٥) ط: دار الكتاب العربي

٢٠٢- يُنظر: الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقة" (ص: ٨٤) ط: دار الكتب العلمية.

٢٠٣- ابن سيرين هو: أبو بكر محمد بن سيرين الإمام وشيخ الإسلام، أبو بكر الأنصاري، الأنسي، البصري، مولى أنس بن مالك خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم.

كان أبوه من سبي جرجاريا، (جرجاريا: هي بلد من أعمال النهروان، بين واسط وبغداد من الجانب الشرقي، يُنظر: ياقوت الحموي: معجم البلدان، دار صادر، بيروت- الطبعة الثانية، ١٩٩٥م، ٢/ ١٢٣).

تملكه أنس بن مالك رضي الله عنه، ثم كاتبه على ألوفٍ من المال، فوقاه وعجل له مال الكتابة قبل حلوله، فتمنّع أنسٌ من أخذه لما رأى سيرين قد كثر ماله من التجارة، وأمل أن يرثه، فحاكمه إلى عمر رضي الله عنه، فألزمه تعجيل المؤجل.

الذهبي: سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م، ٤/ ٦٠٦.

وفاة ابن سيرين -رحمه الله تعالى-:

الكلام على ابن سيرين وأثره:

أما ابن سيرين والأثر المروي عنه: فابن سيرين لم يدرك ابن مسعود ولم يسمع منه (٢٠٤)، فالأثر مرسل، وبينه وبين ابن مسعود انقطاع، وهذه علة قاذحة فيه.

فابن سيرين ولد في آخر سنتين من خلافة عثمان -رضي الله عنه-.

وفي ذلك يقول -أخوه- أنس بن سيرين:

ولد أخي محمد لسنتين بقيتا من خلافة عمر وولدت بعده بسنة قابلة. (٢٠٥). وبهذا يتبين عدم صحة أثر ابن سيرين. والحمد لله.

المبحث الثاني: إثبات قرآنية المعوذتين

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: إيراد رواية إثبات قرآنية المعوذتين عند البخاري

عن زُرِّ بْنِ حُبَيْشٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبِيَّ بَنَ كَعْبٍ، قُلْتُ: يَا أَبَا الْمُنْدَرِ إِنَّ أَحَاكَ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ أَبِي: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لِي: قِيلَ لِي فَقُلْتُ قَالَ: فَتَحْنُ نَقُولُ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. (٢٠٦)

فقول أبي: "سألت رسول الله -صلى الله عليه وسلم-"، يعني عن المعوذتين، هل هما من القرآن؟! وقوله: "قيل لي"، فقلت، أي: رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: قال: أي: قال لي أي: جبريل؛ قال إمامنا من القرآن، فقلت كما قال لي جبريل؛ وقول أبي "فنحن نقول كما قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-"، أي: نقول كما قال له جبريل أن المعوذتين من القرآن.

وإن صح أن ابن مسعود -رضي الله عنه- لم يثبت المعوذتين في مصحفه، فإن ذلك لا يعني إنكاره لقرآنيتهما.

اتفق المؤرخون على أن ابن سيرين تُوِّفِّيَ بالبصرة سنة عشر ومائة (١١٠هـ) بعد الحسن البصري بمائة يوم، قال حماد بن زيد: مات الحسن أول رجب سنة عشر ومائة، ومات ابن سيرين لتسع مضي من شوال سنة عشر ومائة. يُنظر: النووي: تهذيب الأسماء واللغات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١/ ٨٤، والذهبي: تاريخ الإسلام، ٣/ ١٥٩.

٢٠٤- يُنظر: سنن الدارمي: (١٩٢٤)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (٣٥٢/٤)، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار: (٣٦/٢)، الغر البهية في شرح منظومة البهجة الوردية (٣٧/٦)، فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي: (١٥٥/١)، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث: (ص: ٨٦).

٢٠٥- يُنظر: سير اعلام النبلاء: (ص: ٦٠٧).

٢٠٦- صحيح البخاري: (٤٩٧٧).

المطلب الثاني: جواب هذه الشبهة في ضوء رواية البخاري نفسها

إذا تأملنا رواية البخاري هذه تحقق لدينا ما يلي:

أولاً: أن هذا الأثر قد رواه جمع من الأئمة غير البخاري، منهم الإمام أحمد وابن حبان وغيرهما، إذا فالرواية ليست مما تفرد البخاري بروايته.

ثانياً: أن البخاري صرح بقول أبي ولم يبهمه.

ثالثاً: أن البخاري أجه قول ابن مسعود ولم يصرح به كما صرح بقول أبي، بل رواه مبهمًا، وذلك والله أعلم مما يدل على إنكار البخاري لهذا القول لكونه مخالفًا لما ثبت من تواتر قراءة ابن مسعود التي أقرأ بها، وهي لا شك تشتمل على المعوذتين، كما أن إنكار المعوذتين كذلك مخالف لما عليه جماهير المسلمين وإجماعهم.

رابعاً: فعل البخاري هذا يدل على فقهه وسعة علمه.

ومما يدل على ما سبق ذكره - قول الحافظ في الفتح -:

هَكَذَا وَقَعَ هَذَا اللَّفْظُ مُبْهَمًا، وَكَأَنَّ بَعْضَ الرُّوَاةِ أَهْمَهُ اسْتِعْظَامًا لَهُ.. إِلَى أَنْ قَالَ: وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ أَيْضًا وَابْنُ حَبَّانٍ مِنْ رِوَايَةِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ لَفْظٍ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ كَانَ لَا يَكْتُبُ الْمُعَوِّذَتَيْنِ فِي مُصْحَفِهِ، وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ لَفْظٍ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ يَقُولُ فِي الْمُعَوِّذَتَيْنِ، وَهَذَا أَيْضًا فِيهِ إِجْهَامٌ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي زِيَادَاتِ الْمُسْنَدِ وَالطَّبْرَانِيِّ وَابْنُ مَرْذُوقٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدِ النَّخَعِيِّ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ يَكْتُبُ الْمُعَوِّذَتَيْنِ مِنْ مَصَاحِفِهِ، وَيَقُولُ: إِنَّهُمَا لَيْسَتَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، قَالَ الْأَعْمَشُ: وَقَدْ حَدَّثَنَا عَاصِمٌ عَنْ زُرِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ كَعْبٍ فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ قُتَيْبَةَ الَّذِي فِي الْبَابِ الْمَاضِي، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبَزَّارُ، وَفِي آخِرِهِ يَقُولُ: إِنَّمَا أَمَرَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ يَتَعَوَّذَ بِهِمَا. " (٢٠٧)

فالبخاري أراد الاستدلال بقول أبي لا برأي ابن مسعود، ولذا لم يصرح به فأورده عرضًا لَمَّا ساق إسناده، وإن دل هذا على شيء ظاهر، فإنما يدل على أمرين:

الأول: فقهه الإمام البخاري من جهة.

والثاني: على عدم إقراره بذلك من جهة أخرى.

ومما يجلي ويعاضد رواية البخارية رواية ودراية ومعنى كذلك ما رواه حيدر بن علي القاشي (ت: ٧٧٦هـ):

عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَنْ زُرِّ بْنِ حُبَيْشٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي بَكْرٍ كَعْبٍ: إِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَ لَا يَكْتُبُ الْمُعَوِّذَتَيْنِ فِي مُصْحَفِهِ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَخْبَرَنِي أَنَّ حَبْرِيْلَ قَالَ: قُلْ (أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ) فَقُلْتُهَا، فَقَالَ: (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ) فَقُلْتُهَا، فَنَحْنُ نَقُولُ مَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. (٢٠٨)

٢٠٧ - فتح الباري: (٧٤٢ / ٨).

٢٠٨ - المعتمد في المنقول: (٥١٠ / ٢).

الفاتحة والمعوذتان من سور القرآن بإجماع الأمة

والفاتحة والمعوذتان من سور القرآن بإجماع الأمة سلفًا وخلفًا، ولا يشك في ذلك إلا أهل الكفر والجحود والنكران، أو من رفعت عنه التكاليف لذهاب عقله، فلا يدري ما ركوع وما سجود وما قرآن.

وقد ظهر لنا جليًا الحُكْم على الآثار الواردة في هذا الصدد، ولا حاجة في إعادته هنا، ومع ذلك نقول:

أما فاتحة الكتاب:

١- فإن دعواهم عدم كتابة ابن مسعود لفاتحة الكتاب في مصحفه لا يدل على إنكارها. ٢- وهل يُظن خفاء قرآنية الفاتحة على مثله، وهو من هو في علمه وفضله وسبقه للإسلام، وتعلمه وتعليمه للقرآن.

٣- أضف إلى ذلك قراءة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لها في كل صلاة، وقوله لأصحابه، بل ولأمته: (لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب). (٢٠٩)، وهكذا كل الأئمة من بعده -صلى الله عليه وسلم- وقد عايشهم -رضي الله عنه- زمنًا حتى وفاته عام ٣٢هـ، ولا شك في أنه واحد منهم.

٤- وقد علم المسلمون أن قراءة الفاتحة ركنٌ من أركان الصلاة للإمام والمنفرد ولا تتم الصلاة إلا بها، وقد قال لهم رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (من صلى صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب، فهي خداج) (٢١٠)، وقد اشتهر ذلك الحكم بين المسلمين، ومما يجلي هذا الأمر كذلك حديث أنس -رضي الله عنه-: "أن النبي -صلى الله عليه وسلم- وأبا بكر وعمر كانوا يفتتحون الصلاة ب { الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ } . (الفاتحة: ١) (٢١١).

٥- فهل يخفى ذلك كله على أمثال أحد السابقين الأوليين، وهو سادس من أسلم.

٦- وأضف إلى ذلك تواتر قراءة عاصم عنه -رضي الله عنه- وفيها فاتحة الكتاب

٧- وأضف إلى ذلك أيضًا كثرة الأحاديث الصحاح الواردة في فضائلها والتي لا يخفى مثلها على مثله..

وأما دعوى إنكاره المعوذتين:

فقد سبق معنا بيان ضعف ما ورد في ذلك من آثار، ومع ذلك نقول:

١- إن عدم كتابته -رضي الله عنه- للمعوذتين لا يلزم إنكارهما، أو أنهما ليستا من القرآن، فهو لم يجحد كونهما قرآنًا يُتلى، وإنما ظن أنهما دعاءٌ وعودَةٌ فحسب، هذا على افتراض صحة ذلك، مع أن لا يمكن أن يعتقد أنهما عوذتين وليستا من القرآن مع تضمنهما أوجه الإعجاز الظاهر الجلي الذي لا يخفى على أي أحد فضل عن مثله -رضي الله عنه-.

٢٠٩ - رواه البخاري: (٧٥٦)، ومسلم: (٣٩٤)، ورواه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب (٢١٦/١) ح ٨٢٠.

٢١٠ - رواه مسلم: (١٨٧٤) (٣٩٥).

٢١١ - رواه البخاري: (٢/٢٦٥) رقم: (٧٤٣).



٢- وإنه قد صح وثبت تواتر قراءة عاصم عنه-رضي الله عنه- وهي متضمنة للفتحة والمعوذتين، ولو كانت قراءة عاصم خالية منهما لعلمنا ذلك بالنقل الصحيح، ولما لم يُنقل ذلك تيقنا كذبه وافتراءه، وإقراءه القرآن وتعليمه لطلابه وهو متضمن- للمعوذتين- كما أسلفنا- كافيًا وحده في رد هذه الشبهة وبيان فسادها وبطلانها.

٣- وثبت أن النبي قد قرأ بهما في صلواته ورغب كثيرًا في قراءتهما، وقد أُثبتتَا في المصحف الإمام.

٤- وإجماع الصحابة مُنْعَقِدٌ على أن المعوذتين من القرآن الكريم، والمصحف الإمام، إمامٌ لكلِّ المصاحف بإجماع الصحابة-رضي الله عنهم- كلهم.

٥- وهل تابعه على هذا الكلام أحد من الصحابة- رضي الله عنهم؟!- بل لو أنهم علموا ذلك لأنكروه، ولنقل للأمة إنكارهم وشاع خبره وذاع.

٦- وقول القائل: إنه كان يحكهما، ويقول: "لا تخلطوا به ما ليس منه". يعني المعوذتين، فهذا تفسير من الراوي، ويحتمل أنه كان يحكُّ الفواتح والفواصل.(٢١٢)، بدليل قوله- رضي الله عنه-: لا تخلطوا بكتاب الله ما ليس منه.(٢١٣)

ولو فرضنا ذلك جدلاً- يعني أنه حكَّ المعوذتين-، فنقول:

لعله رآها كُتِبَتْ على غير وجهها الصحيح، أو أنها وُضِعَتْ في غير ترتيبها المصحفي الذي استقرت عليه العرصة الأخيرة، والتي وافقها المصحف الإمام.

٧- وأخيراً فإن رجوعه-رضي الله عنه- لمصحف الجماعة يبطل كل قول، ويدحض كل شبهة، ويرد كل فرية. والحمد لله الذي له-سبحانه- وحده الأمر من قبل ومن بعد.

٢١٢- نكت الانتصار لنقل القرآن ص ٩٣.

٢١٣- رواه ابن أبي داود في كتاب المصاحف، باب كتابة الفواتح والعدد في المصاحف ص ١٥٤.

المبحث الثالث: أقوال العلماء فيما روي عن ابن مسعود في المعوذتين

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: إنكار العلماء ثبوت أي شيء عن ابن مسعود بصدد إنكار المعوذتين إجمالاً
لقد أنكر جمعٌ من أهل العلم ثبوت أي شيء عن ابن مسعود بصدد ذلك.
ومن أبرز من أنكر ذلك إجمالاً كل من:

- ١- أبو محمد عبد الله بن عبد المجيد بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)
- ٢- أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت: ٢٩٢هـ)
- ٣- أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي (ت: ٣٧٥هـ)
- ٤- أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر القاضي الباقلائي (ت: ٤٠٢هـ)
- ٥- أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦هـ)
- ٦- أبو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن الصباغ الشافعي (ت: ٤٧٧هـ)
- ٧- الفخر الرازي: أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي الطبرستاني (ت: ٦٠٦هـ)
- ٨- أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)
- ٩- محمد صديق حسن خان القنوجي (ت: ١٣٠٧هـ)
- ١٠- محمد عبد العظيم الزرقاني (ت: ١٣٧٦هـ)
- ١١- عطية بن محمد سالم (ت: ١٤٢٠هـ)
- ١٢- عبد الرحمن بن محمد القماش (م)
- ١٣- عبيد بن عبد الله بن سليمان الجابري (م)

المطلب الثاني: إنكار العلماء ثبوت أي شيء عن ابن مسعود بصدد إنكار المعوذتين
تفصيلاً

ونقل أقوال الأئمة دحضاً لتلك الشبهة، وتحلية للأمر وإثباتاً لعدم نفي ابن مسعود لقرآنية الفاتحة والمعوذتين،
بشيء من التفصيل والإيضاح على النحو التالي:

القول الأول: قول أبي محمد عبد الله بن عبد المجيد بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)
قال ابن قتيبة - رحمه الله -:

وأما فاتحة الكتاب فإني أشك فيما روي عن عبد الله من تركه إثباتها في مصحفه، فإن كان هذا محفوظاً فليس يجوز
لمسلم أن يظن به الجهل بأنها من القرآن، وكيف يظن به ذلك وهو من أشد الصحابة عناية بالقرآن، وأحد الستة



الذين انتهى إليهم العلم...، ولكنه ذهب فيما يظن أهل النظر إلى أن القرآن إنما كتب وجمع بين اللوحين مخافة الشك والنسيان، والزيادة والنقصان، ورأى ذلك لا يجوز على سورة الحمد لقصرها، فلما أمن عليها العلة التي من أجلها كتب المصحف؛ ترك كتابتها، وهو يعلم أنها من القرآن. (٢١٤).

ولا شك أن توجيه ابن قتيبة - رحمه الله - من أجل التوجيهات، لموافقته للحق من جهة، ولعلو كعبه في التأدب مع الصحابي الجليل - ابن مسعود - رضي الله عنه - من جهة أخرى.

القول الثاني: قول أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت: ٢٩٢هـ)

قال أبو بكر البزار - رحمه الله -:

وَمَ يُتَابِعُ ابْنَ مَسْعُودٍ عَلَى ذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ. وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَرَأَهُمَا فِي الصَّلَاةِ.. وَقَدْ تَأَوَّلَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ فِي كِتَابِ الْإِتِّصَارِ وَتَبِعَهُ عِيَاضٌ وَغَيْرُهُ مَا حُكِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ: لَمْ يُنْكِرْ ابْنُ مَسْعُودٍ كَوْنَهُمَا مِنَ الْقُرْآنِ، وَإِنَّمَا أَنْكَرَ إِثْبَاتَهُمَا فِي الْمُصْحَفِ، فَإِنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّ لَا يَكْتُبُ فِي الْمُصْحَفِ شَيْئًا إِلَّا إِنْ كَانَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَدْرَنَ فِي كِتَابَتِهِ فِيهِ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْهُ الْإِذْنُ فِي ذَلِكَ، قَالَ: فَهَذَا تَأْوِيلٌ مِنْهُ وَلَيْسَ جَحْدًا لِكَوْنِهِمَا قُرْآنًا. (٢١٥)

وَأَخْرَجَ مُسَدَّدٌ وَابْنُ مَرْدَوَيْهَ عَنْ حَنْظَلَةَ السَّدُوسِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِعِكْرَمَةَ: إِنِّي أُصَلِّي بِقَوْمٍ فَأَقْرَأُ ب (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ) وَ (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ) فَقَالَ: أَقْرَأُ بِهِمَا فَإِنَّهُمَا مِنَ الْقُرْآنِ. (٢١٦).

وصحة هذا الأثر تغني عن كل خبر.

القول الثالث: قول أبي الليث نصر بن محمد السمرقندي (ت: ٣٧٥هـ)

قال السمرقندي - رحمه الله -:

وَرَوَى أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ وَاقِدٍ قَالَ: أُرْسَلَنِي أَبِي إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ أَسْأَلُهُ عَنِ الْمَعْوِدَتَيْنِ: أَهْمَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ

قَالَ: مَنْ لَمْ يَزْعَمْ أَهْمًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ. (٢١٧)

وقول ابن المنكدر - هنا - يظهر جلياً فيه شدة الإنكار من جهة، وبيان حكم إنكارهما من جهة أخرى.

القول الرابع: قول أبي بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر الباقلاني (ت: ٤٠٢هـ)

وقد أحسن الباقلاني - رحمه الله - في تقريره، حيث يقول:

٢١٤ - تأوي مشكل القرآن، ص: (٣٥) .

٢١٥ - يُنْظَرُ: فَتْحُ الْبَارِي لِابْنِ حَجَرٍ: (٨/٧٤٣).

٢١٦ - الدر المنثور: (١٥/٧٨٥).

٢١٧ - بحر العلوم: (٣/٥٢٩).



ولو كان قد أنكر السورتين على ما ادعوا، لكانت الصحابة تناظره على ذلك، وكان يظهر وينتشر، فقد تناظروا في أقل من هذا، وهذا أمر يوجب التكفير والتضليل، فكيف يجوز أن يقع التخفيف فيه؟! وقد علمنا إجماعهم على ما جمعه في المصحف، فكيف يقدح بمثل هذه الحكايات الشاذة المولدة في الإجماع المقرر، والاتفاق المعروف.!(^{٢١٨})

وتوجيهه الباقلائي -هنا- من أحسن ما قيل في ذلك، وقد تضمن كلامه ما يلي:

١- الإجماع السكوتي من الصحابة - رضي الله عنهم - على سلامة القرآن وكماله وعدم نقصانه، إذ لو أنكر ابن مسعود- رضي الله عنه- المعوذتين - وحاشاه- لتصدوا لمناظرته، ولما لم يكن ذلك، دل هذا على كماله وتمامه.

٢- أن إنكار المعوذتين أمر يوجب التكفير والتضليل، وإن الصحابة عمومًا بمنأى عنه، فكيف بعلمائهم وفضلائهم وسابقيهم كابن مسعود رضي الله عنه-.

٣- أن الشبهات والمطاعن في خلو مصحف ابن مسعود- رضي الله عنه- من المعوذتين، إنما هي أقول شاذة مخالفة لإجماع الصحابة - رضي الله عنهم-.

القول الخامس: قول أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦هـ)

وقد أنكر ابن حزم - رحمه الله-: ما نسب لابن مسعود بقوله:

كُلُّ مَا رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: مِنْ أَنَّ الْمُعَوِّذَتَيْنِ، وَأَنَّ الْقُرْآنَ لَمْ تَكُنْ فِي مَصْحَفِهِ؛ فَكَذِبٌ مَوْضُوعٌ لَا يَصِحُّ؛ وَإِنَّمَا صَحَّتْ عَنْهُ قِرَاءَةُ عَاصِمٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَفِيهَا أُمَّ الْقُرْآنِ، وَالْمُعَوِّذَتَانِ. (^{٢١٩})
وَأَبْنُ حَزْمٍ - رحمه الله- تابع قَوْلَهُ ووافق أقوال من سبقه من العلماء المنصفين.

٢١٨- إعجاز القرآن للباقلاني: (ص: ١٨٣-١٨٤).

٢١٩- يُنظر: المحلى لابن حزم: (١/١٣).



القول السادس: ما نقل عن أبي نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن الصباغ الشافعي : (ت: ٤٧٧هـ) (٢٢٠) بعد كلامه عن مانعي الزكاة:

قال ابن الصباغ- رحمه الله-:

وكذلك ما نقل عن ابن مسعود في المعوذتين، يعني أنه لم يثبت عنده القطع بذلك، ثم حصل الاتفاق بعد ذلك. وقد استشكل هذا الموضوع الفخر الرازي، فقال: إن قلنا: إن كونهما من القرآن كان متواتراً في عصر ابن مسعود لزم تكفير من أنكرهما، وإن قلنا: إن كونهما من القرآن كان لم يتواتر في عصر ابن مسعود لزم أن بعض القرآن لم يتواتر. قال: وهذه عقدة صعبة.

وأجيب باحتمال أنه كان متواتراً في عصر ابن مسعود، لكن لم يتواتر عند ابن مسعود، فانحلت العقدة بعون الله تعالى. (٢٢١)

القول السابع: قول الفخر الرازي: وهو: أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي الطبرستاني (ت: ٦٠٦هـ) وقال الرازي- رحمه الله-: مكذباً ومبطلاً لتك الشبهة:

الأغلب على الظن أن نقل هذا المذهب عن ابن مسعود، نقل كاذب باطل. (٢٢٢)

القول الثامن: قول أبي زكريا يحيى بن شرف النووي: (ت: ٦٧٦هـ)

قال النووي- رحمه الله-: في "المجموع":

أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاحة وسائر السور المكتوبة في المصحف قرآن، وأن من جحد شيئاً منه كفر، وما نقل عن ابن مسعود في الفاتحة والمعوذتين باطل ليس بصحيح عنه قال ابن حزم في أول كتابه المجاز هذا كذب على ابن مسعود موضوع، وإنما صح عنه قراءة عاصم عن زر عن ابن مسعود، وفيها الفاتحة والمعوذتان. (٢٢٣) وردُّ النووي كذلك ردُّ قِيمٍ مقنَعٍ، وفيه التأدب مع ابن مسعود- رضي الله عنه- وإنزاله منزلته، وقد أحسن، واختصر، وجمع فأوعى في أمور ثلاثة:

٢٢٠- ابن الصباغ الشافعي هو: عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن جعفر ابن الصباغ البغدادي، أبو نصر، ابن الصباغ فقيه شافعي.

مولده ووفاته في بغداد سنة (٤٠٠ هـ - ٤٧٧ هـ / ١٠١٠ م - ١٠٨٤ م). ولى التدريس بالمدرسة النظامية أول ما فتحت. وعمي في آخر عمره. قال ابن خلكان: كان فقيه العراقيين في وقته.

يُنظر: عبد مخلف جواد الفهداوي، فقه الإمام أبي نصر ابن الصباغ الشافعي في الطهارة، دراسة فقهية مقارنة من خلال كتاب "حلية العلماء"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية جامعة الأنبار: (ص: ١٦٩).

٢٢١- يُنظر: فتح الباري: (٩/ ٥٩٠). ط. دار الفكر، نسخة مصححة على عدة نسخ، منها النسخة التي حقق أصولها وأجازها سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز- رحمه الله-.

٢٢٢- مفاتيح الغيب: (١/ ١٧٨).

٢٢٣- المجموع للنووي: (٣/ ٣٥٠).



الأول: أنه حكى فيه الإجماع بقوله: " أجمع المسلمون "

والثاني: أنه قد شدد النكير في ذلك وحذر بقوله: " وأن من جحد شيئاً منه كفر "

والثالث: أنه قد رد هذه الشبهة وأبطلها، بقوله: " وما نقل عن ابن مسعود في الفاتحة والمعوذتين باطل ليس بصحيح عنه "

القول التاسع: قول مُحَمَّد صِدِّيق حَسَن خَانَ الْقِنُوجِي (ت: ١٣٠٧هـ)

قال الْقِنُوجِي - رحمه الله -:

وَقَالَ بعضُ النَّاسِ: لَمْ يَكْتُبْ عَبْدُ اللَّهِ المَعُودَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ أَمِنَ عَلَيْهِمَا مِنَ النِّسيَانِ فَاسْقَطَهُمَا وَهوَ يَحْفَظُهُمَا، كَمَا اسْقَطَ فَاتِحَةَ الكِتَابِ مِنْ مُصْحَفِهِ. (٢٢٤)

هذا القول: مجمل، وقد مر معنا تفصيل ذلك والله الحمد.

القول العاشر: قول محمد عبد العظيم الزرقاني (ت: ١٣٧٦هـ)

قال الزرقاني - رحمه الله -:

يحتمل أن إنكار ابن مسعود لقرآنية المعوذتين والفاتحة على فرض صحته كان قبل علمه بذلك، فلما تبين له قرآنيتهما بعد تم التواتر وانعقد الإجماع على قرآنيتهما كان في مقدمة من آمن بأحدهما من القرآن، قال بعضهم: يحتمل أن ابن مسعود لم يسمع المعوذتين من النبي - صلى الله عليه وسلم -، ولم تتواترا عنده فتوقف في أمرهما، وإنما لم ينكر ذلك عليه لأنه كان بصدد البحث والنظر، والواجب عليه التثبت في هذا الأمر، ولعل هذا الجواب هو الذي تستريح إليه النفس؛ لأن قراءة عاصم عن ابن مسعود - رضي الله عنه - ثبت فيها المعوذتان والفاتحة، وهي صحيحة، ونقلها عن ابن مسعود صحيح، وكذلك إنكار ابن مسعود - رضي الله عنه - للمعوذتين جاء من طريق صححه ابن حجر؛ إذا فليحمل هذا الإنكار على أولى حالات ابن مسعود جمعاً بين الروایتين. (٢٢٥)

نقول قد أحسن الزرقاني - رحمه الله - ولكن يجاب عما نقل من أقوال بطريقة "المنقلة" بما يلي:

١ - قوله: يحتمل أن إنكار ابن مسعود لقرآنية المعوذتين والفاتحة على فرض صحته كان قبل علمه بذلك.

قلنا بأنه: كيف يحتمل ذلك من أعلم الناس بكتاب الله.

٢ - قوله: فلما تبين له قرآنيتهما بعد تم التواتر وانعقد الإجماع على قرآنيتهما كان في مقدمة من آمن بأحدهما من القرآن.

قلنا بأنه: لو صح ذلك لثبتت تلك الشبهة وهذا الطعن ولو في أول الأمر، وقد مر معنا تفنيد هذه الشبهة وضعف الآثار المروية فيها.

٣ - وقوله: قال بعضهم: يحتمل أن ابن مسعود لم يسمع المعوذتين من النبي - صلى الله عليه وسلم -.

٢٢٤ - فتح البيان في مقاصد القرآن للقنوجي: (١٥/٤٥٣-٤٥٤)

٢٢٥ - مناهل العرفان للزرقاني: (١/٢٧٦).

قلنا بأنه: كيف لم يسمعهما مع ما مر بنا من سعة علمه ومكانته وفضله وسبقه وحرصه وملازمته لرسول الله - صلى الله عليه وسلم -.

٤- وقوله قال بعضهم: ولم تتواتر عنده فتوقف في أمرهما.

قلنا بأنه: كيف لم تتواتر عنده وسنده المثبت لهما بقراءة عاصم خير شاهد- وقد أجاب الزرقاني بذلك-

٥- وقوله عن بعضهم "كان بصدد البحث والنظر".

قلنا إنه: أمر مستبعد تمامًا من مثله- رضي الله عنه- ولا نعلم قرينة تدل عليه، فهل ثبتت قرآنيتهما عند الصحابة ولم يثبت ذلك عنده بعد حتى يبحث وينظر في شأن قرآنيتهما.

٦- وقوله: ولعل هذا الجواب هو الذي تستريح إليه النفس.

قلنا إنه: - رحمه الله- مؤيد للردود والاحتمالات السابق ذكرها- على فرض صحة ما ذكر من الشبه-، ولم يسند تلك الجوابات لقائلها.

٧- وقوله: وإنكار ابن مسعود - رضي الله عنه- للمعوذتين جاء من طريق صححه ابن حجر.

قلنا: كان عليه- رحمه الله- أن يثبت هنا أمرين:

الأمر الأول: إثبات ما نقله عن الحافظ- ابن حجر- من تصحيحه لأثر إنكار ابن مسعود - رضي الله عنه- للمعوذتين-.

فقد اكتفى - رحمه الله- بقوله هذا، ولم يسند هذا القول، بل عزاه فقط لابن حجر دون ذكر أي مصدر له.

الأمر الثاني: كان عليه في حال ثبوت هذا الأثر لديه، التحقيق والنظر والتأمل فيه ومناقشته ومدارسته وتفنيده ودحضه وإبطاله.

ولكنه اكتفى بقوله: إذا فليحمل هذا الإنكار على أولى حالات ابن مسعود جمعًا بين الروایتين.

وقد مر بحمد الله معنا إثبات حجتين منافيتين لما ذكره الزرقاني- رحمه الله-:

الحجة الأولى: تعليق الحافظ - ابن حجر- نفسه- في جوابه عن رواية حديث المعوذتين عند البخاري، بقوله: " هَكَذَا وَقَعَ هَذَا اللَّفْظُ مُبْهَمًا "، وقوله: " وَهَذَا أَيْضًا فِيهِ إِهْمَامٌ ". وقول الحافظ هذا مناف لما نسب إليه الزرقاني له هنا.

الحجة الثانية: كما أنه قد مر معنا والله الحمد كذلك مناقشة أبرز تلك الآثار والكلام على رواها ومروياتهم، وقد تأكد لدينا والله الحمد بطلان نسبة ذلك كله لابن مسعود - رضي الله عنه- ولو احتمالاً.

وكان المأمول من الزرقاني - رحمه الله- في مثل هذا الصدد ما يلي:

أ- عرض الآثار الوارد في هذا الصدد أولاً، - فهو- قد اكتفى بالإشارة فحسب ولم يذكر الآثار.

ب- عقد مناقشة لتلك الآثار رواية ودراية، ومناقشتها في ضوء ما سبق ذكره ومناقشته لمثلها مما سبق بيانه ومدارسته وتفنيده لتلك الآثار الواهية.

وكررنا الأمر هنا ليتقرر.

ولو اكتفى الزُّرْقَانِي - رحمه الله - بما صَدَّرَ به كلامه بقوله: "على فرض صحته"، وله كلام بعده نفيس جدًا لم نقله لطوله، فلو انتهى إلى ذلك لكان حسنًا منه، وقد قيل: "قَدْ أَحْسَنَ مَنْ انْتَهَى إِلَى مَا سَمِعَ". (٢٢٦)

القول الحادي عشر: قول العلامة عَطِيَّةَ بن مُحَمَّدٍ سَالِمٍ - رحمه الله - (ت: ١٤٢٠ هـ)

قال العلامة عَطِيَّةَ سَالِمٍ - رحمه الله -:

يَذْكُرُ الْمُفَسِّرُونَ، عن ابن مسعودٍ أَنَّهُ كَانَ يَرَاهُمَا مُعَوِّذَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْقُرْآنِ، وَلَكِنَّ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ قَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَخْبَرَنِي: ((أَنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لَهُ: (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْقَلْقِ) ففُتِلَتْهَا، وَقَالَ: (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ) ففُتِلَتْهَا. فَنَحْنُ نَقُولُ مَا قَالَهُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -. ذَكَرَهُ ابْنُ كَثِيرٍ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ.

وَذَكَرَ نَحْوَهُ عَنِ الْبُخَارِيِّ ثُمَّ قَالَ: ثُمَّ قَدْ رَجَعَ عَنِ قَوْلِهِ إِلَى قَوْلِ الْجَمَاعَةِ؛ فَإِنَّ الصَّحَابَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - أَثْبَتُوهُمَا فِي الْمَصَاحِفِ الْأَيْمَّةِ، وَنَقَدُوهَا إِلَى سَائِرِ الْأَفَاقِ.

وَرُوِيَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَرَأَ بِهِمَا فِي الصَّلَاةِ، وَسَاقَ عِدَّةَ طُرُقٍ فِي إِثْبَاتِ أَمَّهْمَا قُرْآنًا؛ مِمَّا يَنْفِي أَيَّ خِلَافٍ بَعْدَ ذَلِكَ فِي إِثْبَاتِهِمَا.

وَقَدْ اعْتَدَرَ الْقُرْطُبِيُّ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ بِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُمَا مِنَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى أَمَّهْمَا قُرْآنًا، وَسَمِعَهُمَا فَظَنَّهُمَا أَمَّهْمَا دُعَاءً مِنَ الْأَدْعِيَةِ؛ كَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ)) (٢٢٧). وَلَمَّا بَلَغَهُ إِثْبَاتُهُمَا عَنِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَجَعَ إِلَى قَوْلِ الْجُمْهُورِ. (٢٢٨).

والشيخ عطية سالم - رحمه الله - قد جَلَّى الأمر، ورد جُلَّ الشبه الواردة حول المعوذتين بأبلغ عبارة وأقصر إشارة.

قال العلامة ابن القيم - رحمه الله - في "الكافية الشافية":

وَرَسُولُهُ قَدْ عَاذَ بِالْكَلِمَاتِ مِنْ... لَدَغٍ وَمِنْ عَيْنٍ وَمِنْ شَيْطَانٍ

أَيُعَاذُ بِالْمَخْلُوقِ؟! حَاشَاؤُ مِنْ... إِشْرَاكِ وَهُوَ مُعَلِّمُ الْإِيمَانِ

بَلْ عَاذَ بِالْكَلِمَاتِ وَهِيَ صِفَاتُهُ..... سَبْحَانَهُ لَيْسَتْ مِنَ الْأَكْوَانِ" (٢٢٩)

٢٢٦ - وهو من كلام سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ " ل " حصين بن عبد الرحمن، في محاورته حول الحديث المشهور الذي ذكر فيه "..... هذه أُمَّتُكَ وَمَعَهُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ"، والحديث رواه مسلم في صحيحه: برقم: (٢٢٠).

٢٢٧ - مسند أحمد: ط الرسالة: (٢٤ / ٢٠٠)، وصححه الألباني في: سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: (٢ / ٤٩٥).

٢٢٨ - تنمة أضواء البيان: (٣٣٧/٩).

٢٢٩ - من "الكافية الشافية": (الآيات: ٥٥٨ - ٥٦٠). من القصيدة النونية المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين

ابن قيم الجوزية (الموتى: ٧٥١ هـ) الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة الطبعة: الثانية، ١٤١٧ هـ عدد الأجزاء: ١

القول الثاني عشر: قول عبد الرحمن بن محمد القماش (م) صاحب "الحاوي في التفسير"
قال القماش:

المسألة الخامسة عشرة: هل أنكر ابن مسعود كون الفاتحة والمعوذتين من القرآن؟

نقل في الكتب القديمة أن ابن مسعود كان ينكر كون سورة الفاتحة من القرآن، وكان ينكر كون المعوذتين من القرآن، واعلم أن هذا في غاية الصعوبة، لأننا إن قلنا إن النقل المتواتر كان حاصلاً في عصر الصحابة بكون سورة الفاتحة من القرآن فحينئذٍ كان ابن مسعود عالماً بذلك فإنكاره يوجب الكفر أو نقصان العقل، وإن قلنا إن النقل المتواتر في هذا المعنى ما كان حاصلاً في ذلك الزمان فهذا يقتضي أن يقال إن نقل القرآن ليس بمتواتر في الأصل وذلك يخرج القرآن عن كونه حجة يقينية، والأغلب على الظن أن نقل هذا المذهب عن ابن مسعود نقل كاذب باطل، وبه يحصل الخلاص عن هذه العقدة، والله الهادي للصواب. (٢٣٠).

تنبيه هام:

لم يقف الباحث على عزو من القماش في كتابه "الحاوي في التفسير"، ولكن قد مر معنا قبل قليل كلام الرازي وقوله "الأغلب على الظن أن نقل هذا المذهب عن ابن مسعود، نقل كاذب باطل" (٢٣١)، وهو من كلام الرازي، لكن الباحث لم يقف على عزو له عند القماش، فلذا جرى التنبيه.

القول الثالث عشر: قول الشيخ عبيد بن عبد الله بن سليمان الجابري (م):

قال الشيخ الجابري:

قوله: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَاصِمٍ وَعَبْدَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ حُبَيْشٍ قَالَ: "سَأَلْتُ أَبِيَّ بْنَ كَعْبٍ عَنِ الْمَعُودَتَيْنِ، فَقَالَ سَأَلْتُ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، فَقَالَ: قِيلَ لِي فَقُلْتُ. فَتَحَنُّ نَقُولُ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-".

فيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى قوله: "سَأَلْتُ أَبِيَّ بْنَ كَعْبٍ عَنِ الْمَعُودَتَيْنِ" في الرواية الآتية "سَأَلْتُ أَبِيَّ بْنَ كَعْبٍ قُلْتُ: يَا أَبَا الْمُنْذِرِ، إِنَّ أَخَاكَ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا وَأَبُو الْمُنْذِرِ كُنِيَّةُ أَبِي -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، وَلَهُ كُنِيَّةُ أُخْرَى وَهِيَ أَبُو الطَّقِيلِ".

وقوله: "كَذَا وَكَذَا" هَكَذَا وَقَعَ هَذَا اللَّفْظُ مُبْهَمًا عِنْدَ الْبُحَارِيِّ وَالنَّسَائِيِّ فِي التَّفْسِيرِ وَغَيْرِهِمَا، وَكَأَنَّ بَعْضَ الرُّوَاةِ أَجْهَمَهُ اسْتِعْظَامًا لَهُ، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ سُفْيَانُ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَلَفْظُهُ: (قُلْتُ لِأَبِي: إِنَّ أَخَاكَ يُحْكِمُهَا مِنَ الْمُصْحَفِ)، وَقَدْ

٢٣٠- الحاوي في تفسير القرآن الكريم: (ص: ٢٧٩).

٢٣١- مفاتيح الغيب: (١ / ١٧٨).



أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمَسْنَدِ (٢٣٢) وَابْنُ حِبَّانَ: فِي صَحِيحِهِ (٢٣٣)، كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ: لَأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ إِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ لَا يَكْتُبُ فِي مُصَحَّفِهِ الْمَعْوَدَتَيْنِ.

المسألة الثانية: قوله: "سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: (قيل لي فقلت) وفي رواية عاصم عند ابن حبان: (قال لي رسول الله - صلى الله عليه وسلم-) قال لي جبريل: (قل أعوذ برب الفلق)، فقلت لها، وقال لي: (قل أعوذ برب الناس)، فقلت لها.

المسألة الثالثة: قوله: "فَنَحْنُ نَقُولُ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- "عِنْدَ ابْنِ حِبَّانَ: "فَنَحْنُ نَقُولُ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-".

قلت: وقد أخرج مسلم في باب فضل قراءة المعوذتين من كتاب صلاة المسافرين من حديث عتبة بن عامر قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "ألم تر آيات أنزلت الليلة، لم ير مثلهن قط: (قل أعوذ برب الفلق) و (قل أعوذ برب الناس) زاد ابن حبان: إنك لن تقرأ شيئاً أبلغ عند الله من (قل أعوذ برب الفلق)، وعنده من حديث جابر قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: ((اقرأ يا جابر)) قال: قلت: ما أقرأ بأبي وأمي أنت؟ قال: (قل أعوذ برب الفلق)، و (قل أعوذ برب الناس)، فقرأتهما، فقال صلى الله عليه وسلم: ((اقرأ بهما ولن تقرأ بمثلهما)) قلت: فصح بهذا أن المعوذتين سورتان من سور القرآن. (٢٣٤)

وقد طال بنا التطواف مع هذه الشبهة ومناقشتها ومدارستها والرد عليها وإبطالها وتفنيدها وتكذيبها، وذلك أمرين:

الأول: لعظم خطبها وخطورة شأنها

الثاني: لكثرة ما ورد حولها من مطاعن وشبهه قد تلبس على بعض طلاب العلم فضل عن غيرهم. وبهذا تنتهي الشبهات الواردة حول الجمع العثماني ودحضها. والحمد لله رب العالمين.

٢٣٢- المسند: (١٣٠/٥).

٢٣٣- صحيح ابن حبان: (٧٧/٣).

٢٣٤- إمداد القاري بشرح كتاب التفسير من صحيح البخاري، لعبيد الجابري: (٤٨٣/٤). بتصرف يسير.

الفصل الرابع وقفات هامة مع العرضة الأخيرة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مفهوم العرضة الأخيرة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: العرضة في المفهوم اللغوي

والعرضة من العرض، وهو مأخوذ من المعارضة:

و من معاني العرض: الإبراز والظهور، ويقال: عَرَضَ الجُنْدَ: جعلهم يمرّون عليه واحدًا واحدًا، وعَرَضَ له من حقه شيئًا: أعطاه إياه مكان حقه، وعَرَضَ القَوْمَ على النارِ: أَحْرَقَهُمْ بِهَا . (٢٣٥)

أما المعارضة: فهي: من المفاعلة: عارض الشيء معارضة، قابله، يُقال: فلان يعارضني أي: يباريني. (٢٣٦)

قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي بَيَانِ مَعْنَى الْمُعَارَضَةِ:

أَيُّ كَانَ يُدَارِسُهُ جَمِيعَ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ مِنَ الْمُعَارَضَةِ الْمُقَابِلَةِ. ومنه عرضت الكتاب بالكتاب أي قبلته به. (٢٣٧).

ومنه ما يقوم به الباحثون من مقابلة نص كتاب على نص كتاب آخر، ومقابلة النسخ بين بعضها البعض، وأكثر ما يكون ذلك في مقابلة النسخ المطبوعة بأخرى مخطوطة.

وأما المدارس: فهي: من المفاعلة:- كذلك- ودارست الكُتُبَ وتَدَارَسْتُهَا، أي: دَارَسْتُهَا، وأصلُ الدِرَاسَةِ الرِّيَاضَةُ والتَّعَهُدُ للشيء. (٢٣٨)

ففي المفهوم اللغوي: نجد أن العرضة مأخوذة من المعارضة التي هي على وزن مُفَاعَلَةٌ، وهي بذلك تتضمن معني المبادلة والمقابلة والمدارسة بين جانبيين، وهي مُفَاعَلَةٌ - يعني من طرفين-أو بين طرفين.

٢٣٥- يُنظر: كتب اللغة مادة عرض، ((المفردات للراغب)) (ص: ٣٣٠)، ((أساس البلاغة)) (ص: ٢٩٨)، و((معجم الألفاظ والأعلام

القرآنية)) (ص: ٣٣٧)، الحياة الآخرة لغالب عواجي- ٨١٥/٢

٢٣٦- لسان العرب مادة: (عرض): (١٠٠/١٠).

٢٣٧- النهاية في غريب الحديث: (٣٤٩/٣).

٢٣٨- لسان العرب مادة: (درس): (٤٢٢/٥).

المطلب الثاني: مفهوم المعارضة في الاصطلاح

فيكون معنى المعارضة فيما نحن بصدده ههنا من جهة الاصطلاح هو "المقابلة":

وهو: مقابلة كل ما نزل به جبريل من القرآن الذي أوحاه الله إليه، على كل ما سبق نزوله به على رسول الله-صلى الله عليه وسلم-، فتكون المقابلة على ما سبق نزوله من الوحي الذي أوحاه الله إليه، فهي بمثابة المراجعة الخاتمة والأخيرة لتأكيد تثبيت حفظ القرآن في صدره الشريف-صلى الله عليه وسلم- وهذا في رمضان من كل عام، وكانت المقابلة والمعارضة في آخر رمضان مرتين، لكونها المراجعة النهائية والمدارسة الختامية التي ليس بعدها مراجعة أو مدارسة.

وفي هذا المعنى يقول الحافظ ابن حجر في "الفتح":

والمعارضة مفاعلة من الجانبين، كأن كلا منهما كان تارة يقرأ والآخر يستمع (٢٣٩)

و لفظ المعارضة يدل على المشاركة كذلك، ولذا فإن العرضة "الأخيرة" سميت بذلك لكونها المعارضة الأخيرة بالقرآن بين جبريل-عليه السلام- وبين رسول الله-صلى الله عليه وسلم-.

والعرض عند أهل الإقراء والإتقان والتحمل والأداء هو:

تلاوة القرآن على شيخ، وهو أحد أنواع التحمل والأخذ عن المشايخ. (٢٤٠)

وهو أن يعرض الطالب قرأته على شيخٍ ومُعَلِّمٍ متقنٍ، كما درج على ذلك سلف الأمة، لأن القراءة سنة ماضية يأخذها الآخر عن الأول، وذلك هو المتبع منذ نزول القرآن إلى وقتنا، وإلى ما شاء الله.

والحفظ والتلقي والعرض من خصائص هذه الأمة:

وفي نحو ذلك يقول ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ) - رحمه الله -:

"ثم إن الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور، لا على خط المصاحف والكتب، وهذه أشرف خصيصة من الله تعالى لهذه الأمة". (٢٤١)

ولذا نجد أهل الصدر الأول يحدرون من تشيخ الصحيفة:

قال بعض السلف: " من أعظم البلية تشيخ الصحيفة ". (٢٤٢)

وفي هذا الصدد يقول سليمان بن موسى الأشدق (ت: ١١٩هـ) - رحمه الله -:

"لا تأخذوا الحديث عن الصُّحُفِيِّين، ولا تقرأوا القرآنَ على المُصْحَفِيِّين". (٢٤٣)

٢٣٩- فتح الباري: (٩/٤٣).

٢٤٠ - معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات، د. ابراهيم بن سعيد الدوسري: (ص: ٧٥).

٢٤١ - يُنظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري: (٦/١).

٢٤٢ - يُنظر: تذكرة السامع والمتعلم، لابن جماعة الكنايني، الباب الثالث في آداب المتعلم:

(ص: ٨٧).

وفي مثله يقول سعيد بن عبد العزيز التَّنُوخِيّ (ت: ١٦٧ هـ) -رحمه الله-:

" لا تأخذوا العلم عن صُحُفِيٍّ، ولا القرآن من مُصْحَفِيٍّ ". (٢٤٤)

وفي نحوه يقول الوليد بن مسلم القرشي (ت: ١٩٥ هـ) -رحمه الله-:

" لا تأخذوا العلم من الصُّحُفِيِّين ولا تقرؤوا القرآن على المُصْحَفِيِّين؛ إلا مَن سمعه من الرجال وقرأ على الرجال. (٢٤٥).

أما معنى "الصُّحُفِيِّين": فهم الذين يشيخون الصحيفة ويأخذون العلم عنها مكتفين بها عن العلماء.

وأما معنى "المُصْحَفِيِّين": فهم الذين يلحنون في القول فيغيرون القول عن معناه المراد، وهذا يشمل القرآن، كما يشمل ما سواه من العلوم.

وأصل التصحيف هُوَ: تغيير في نقط الحروف أو حركاتها مع بقاء صورة الخط (٢٤٦).

وحول مفهوم التصحيف يقول الحافظ السخاوي (ت: ٩٠٢ هـ) -رحمه الله-:

هو تحويل الكلمة عن الهيئة المتعارفة إلى غيرها. (٢٤٧)

يقول أبو شامة المقدسي (ت: ٦٦٥ هـ):

روينا عن..... - وذكر جملة من الصحابة والتابعين-..... قالوا: القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول فاقروا كما علمتموه.

ولذلك كان الكثير من أئمة القراءة كنافع وأبي عمرو يقول لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرأت لقرأت حرف كذا كذا وحرف كذا كذا ". (٢٤٨)، ولهذا حذر السلف من هذا وأمثاله.

ويقول الحافظ السخاوي -رحمه الله-:

" والأخذ للأسماء والألفاظ من أفواههم - أي العلماء بذلك، الضابطين له ممن أخذه أيضاً عن تقدم من شيوخه وهلم جرّاً - لا من بطون الكتب والصُّحُف من غير تدريب المشايخ: أدفع للتصحيف، وأسلم من التبديل والتحريف..... ". (٢٤٩)

٢٤٣- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٣١/٢)، والمحدث الفاصل للرامهرمزي: (ص: ٢١١).

٢٤٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٣١/٢).

٢٤٥- تاريخ دمشق لابن عساکر: (٢٩٢/٦٣)، وتهذيب الكمال للمزي: (٩٨/٣).

٢٤٦- يُنظر: تصحيفات المُحدِّثين: (٣٩/١).

٢٤٧- فتح المغيب: (٧٢/٣)

٢٤٨- يُنظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري: (١٧/١)

٢٤٩- فتح المغيب بشرح ألفية الحديث، للسخاوي: (٢٦٢/٢).

ومن أمثلة ونماذج العرض على أهل الإقراء والإتقان والتحمل والأداء الذي هو من خصائص هذه الأمة:
قراءة مجاهد بن جبر (ت: ١٠٤ هـ) - رحمه الله - على الحبر ابن عباس - رضي الله عنهما -.
وفي ذلك يقول مجاهد - رحمه الله -:

"عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات من فاتحته إلى خاتمته أوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها (٢٥٠). وثلاث عرضات أي: ثلاث ختمات وقد أخذه عن ابن عباس - رضي الله عنهما - كذلك - جماعة من التابعين، غير مجاهد، كسعيد بن جبير، وعكرمة، وطاووس اليماني وغيرهم.
وأخذ الآخر عن الأول يكون وفق ضوابط وشروط يجب توافرها فيمن يُؤخذُ عنه، وهي معروفة عند أهل الأداء ومبسوطة في مظانها.

وقد أشار إلى جملة من تلك الشروط أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤ هـ) في "أرجوزته المنبهة" فقال - رحمه الله -:

وقيد الجميع بالمعاني	وبذل المجهود في البيان
عن كل أصلٍ ظاهرٍ جلي	وكلِّ فرعٍ غامضٍ خفي
من غير إطنابٍ ولا إكثارٍ	ولا تكلفٍ ولا تكرارٍ
على الذي رواه عن أئمتته	من مُدُنِ المشرقِ وقتِ رحلتهِ
من مُقريٍّ منتصبٍ إمام	وعالمٍ بالنحو ذي تمام
وماهرٍ في العلم بالتأويل	وقدوةٍ في مُحكم التنزيل
وفي العُقودِ وأصولِ الدين	والفقهِ والحديثِ ذي تمكين
وباصرٍ بالنقلِ والروايةِ	مُشهرٍ بالفهمِ والدرايةِ
وضابطٍ للأحرفِ المشهورةِ	وحافظٍ للطرقِ المنشورةِ
وصادقٍ اللهجةِ غيرِ مُتَّهمٍ	لسُننِ الماضينِ قبلَ ملتزمٍ (٢٥١)

٢٥٠ - يُنظر: مصنف أبي شيبة، درس القرآن وعرضه - من باب فضل القرآن: (٥٥٩/١٠). مجموع الفتاوى، لابن تيمية: (٩٣٦/١٣).
٢٥١ - الأرجوزة المنبهة، لأبي عمرو الداني: (ص: ٦٦-٧٧). الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات، عثمان بن سعيد الداني أبو عمرو الأندلسي (٣٧١-٤٤٤ هـ)، تحقيق: محمد بن مجقان الجزائري، الطبعة الأولى عن دار المغني - الرياض - ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، عدد المجلدات: ١

المطلب الثالث: تعريف مصطلح "العرضة الأخيرة"

ويقصد بمصطلح "العرضة الأخيرة": آخر قراءة أقرأها جبريل-عليه السلام- رسول الله-صلى الله عليه وسلم-، في رمضان الذي هو آخر رمضان أدركه-صلى الله عليه وسلم- ولم يدرك رمضان بعده حتى لحق بالرفيق الأعلى.

ويمكن ان يُقال أن العرضة الأخيرة:

١- هي القراءة الأخيرة التي أقرأها جبريل-عليه السلام- رسول الله-صلى الله عليه وسلم-، في آخر رمضان أدركه-صلى الله عليه وسلم- في حياته من عمره المبارك.

٢- وهي القراءة التي جُمع عليها المصحف الإمام ووافقها، وهي القراءة التي أجمع عليها الصحابة- رضي الله عنهم-.

٣- وهي القراءة الموافقة والمطابقة لما هو مثبت في اللوح المحفوظ.

٤- وهي القراءة التي نقلت بالتواتر عن جمع كثير يستحيل تواطؤهم على الكذب عادة.

٥- وهي القراءة التي أجمع عليها السلف والخلف.

٦- وهي القراءة المحفوظة في صدور الأولين والآخرين.

٧- وهي القراءة المثبتة في المصاحف التي بين أيدي الناس حتى اليوم في مشارق الأرض ومغاربها، والتي لا يختلف فيها حرف واحد في أي منها عن الآخر، وذلك إلى أن يُرفع القرآن في آخر الزمان، فلا يبقى منه حرف مكتوب في السطور، ولا آية محفوظة في الصدور، وذلك تحقيقاً لوعده الله تعالى الذي لا يتخلف أبداً، الذي قال فيه سبحانه: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) (الحجر: ٩).

٨- وهي القراءة التي رفع منها ما نسخ، وبقي منها ما ثبت قرآنيته من كل ما نزل به الوحي ولم ينسخ.

٩- وهي القراءة التي ثبت في الصحيحين خبرها من حديث أم المؤمنين عائشة- رضي الله عنها-:

" أن فاطمة -رضي الله عنها - قالت: أخبرني (أي: رسول الله - صلى الله عليه وسلم -) (فَأَخْبَرَنِي أَنَّ جِبْرِيْلَ كَانَ يُعَارِضُهُ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ سَنَةٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، وَإِنَّهُ عَارِضُهُ الْآنَ مَرَّتَيْنِ، وَإِنِّي لَا أَرَى الْأَجَلَ إِلَّا قَدْ افْتَرَبَ، فَاتَّقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي، فَإِنَّهُ نَعَمَ السَّلْفُ أَنَا لَكَ). (٢٠٢) وهذه رواية مسلم.

وفي رواية البخاري: (إِنَّ جِبْرِيْلَ كَانَ يُعَارِضُنِي الْقُرْآنَ كُلَّ سَنَةٍ مَرَّةً، وَإِنَّهُ عَارِضُنِي الْعَامَ مَرَّتَيْنِ، وَلَا أَرَاهُ إِلَّا حَضَرَ أَجْلِي، وَإِنَّكَ أَوَّلُ أَهْلِ بَيْتِي لِحَاقًا بِي) فَبَكَيْتُ، فَقَالَ: (أَمَا تَرْضَيْنَ أَنْ تَكُونِي سَيِّدَةَ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، أَوْ نِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ) فَضَحِكْتُ لِذَلِكَ. (٢٠٣).

وثبت عند البخاري-أيضاً-: من حديث من أبي هريرة- رضي الله عنه- قَالَ: كَانَ يَعْرِضُ عَلَيَّ النَّبِيُّ-صلى الله عليه وسلم- الْقُرْآنَ كُلَّ عَامٍ مَرَّةً فَعَرَضَ عَلَيَّ مَرَّتَيْنِ فِي الْعَامِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ. (٢٠٤)

٢٠٢- رواه مسلم: (٢٤٥٠).

٢٠٣- رواه البخاري: (٣٦٢٤)

المبحث الثاني: حقيقة العرضة الأخيرة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مكانة العرضة الأخيرة وعَظْم قدرها

كان جبريل-عليه السلام- يُعارض رسولَ الله-صلى الله عليه وسلم- بالقرآن في رمضان من كل عام مرة، فلما عارضه مرتين في آخر عام من عمره المبارك، شعر النبي-صلى الله عليه وسلم- بدنوا أجله، فكانت العرضة الأخيرة كالتوديع للوحي ليُرفع ما نسخ منه، ويبقى ما ثبت قرآنيته من كل ما نزل به الوحي ولم ينسخ، وليبقى محفوظًا في صدره الشريف-صلى الله عليه وسلم-، وليبقى ما شاء الله بقاءه منه لآخر الزمان.

وفي نحو ما تقرر آنفًا يقرر ابن كثير ذلك فيقول-رحمه الله:-

والمراد من معارضته له بالقرآن كل سنة: مقابلته على ما أوحاه إليه عن الله تعالى، ليبقى ما بقي، ويذهب ما نسخ، توكيدًا، أو استثنائيًا وحفظًا؛ ولهذا عرضه في السنة الأخيرة من عمره-عليه السلام-، على جبريل مرتين، وعارضه به جبريل كذلك؛ ولهذا فهم-عليه السلام- اقترب أجله، وعثمان-رضي الله عنه جمع المصحف الإمام على العرضة الأخيرة. (٢٥٥)

ويُجلي الحافظ ابن حجر الحكمة من المعارضة فيقول-رحمه الله تعالى:-

جبريل كان يعارض النبي-صلى الله عليه وسلم- بالقرآن في شهر رمضان، وفي ذلك حكمتان: إحداهما: تعاوده.

والأخرى: تبقية ما لم ينسخ منه ورفع ما نسخ. (٢٥٦)

فكانت تلك العرضة المباركة:

١- بمثابة وداع للوحي الذي آنس به-صلى الله عليه وسلم- في حياته، وعاش من أجل القيام بحقه فيما بينه وبين ربه سبحانه أولًا، ثم فيما بينه وبين أمته ثانيًا.

٢- وكانت العرضة الأخيرة بمثابة كمال وتمام أدائه-صلى الله عليه وسلم- لأمانة البلاغ عن ربه-عز وجل-، حيث أمره ربه بذلك في قوله سبحانه: (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ) (المائدة: ٦٧). وذلك بتثبيت القرآن في صدره، ليعيه قلبه، ويحفظه له في صدره تحقيقًا لوعده سبحانه: (إِنَّ عَلَيْنَا

٢٥٤ - رواه البخاري في صحيحه كتاب فضائل القرآن باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي-صلى الله عليه وسلم- (٦٥٩/٨) ح ٤٩٩٨.

٢٥٥ - تفسير ابن كثير: (٥١/١).

٢٥٦ - فتح الباري: (٥/٩).



جَمَعَهُ وَفُرَّانَهُ. فَإِذَا قَرَأْتَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ. ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيِّنَاتِهِ (القيامة: ١٧-١٩) وهي المعارضة والمراجعة والمدارسة الختامية للوحي المنزل، والتي عُرِضَ فيها القرآن الكريم مرتين اثنتين.

٣- العرضة الأخيرة أُثْبِتَتْ فيها جميع أوجه القراءة الثابتة المتواترة التي لم تنسخ، وتُرِكَتْ كلُّ قراءةٍ منسوخة، وهذا لا يعني أنها كانت على أكثر من حرف، بل المعنى هو مراجعة كل ما نزل وبقي، ورفع كل ما نسخ مما أراد الله تعالى رفعه ونسخه..

٤- كل ما ثبت في العرضة الأخيرة فهو: القرآن الكريم، الذي هو كلام الله تعالى (٢٥٧) المنزل على نبيه-محمد- صلى الله عليه وسلم- المعجز بلفظه، المتعبد بتلاوته، المتحدى به، المنقول إلينا بالتواتر، المكتوب في المصحف والسطور، المحفوظ في القلوب والصدور، المفتوح بأول سورة" الفاتحة المختتم بسورة" الناس.

٥- كل ما لم ثبت في العرضة الأخيرة فهو إما أن يكون منسوخًا، وإما أنه ليس من القرآن الذي أنزله الله وتعبدنا به سبحانه.

وكلاهما ليس له حكم القرآن: من جهة التعبد، ومن جهة الإعجاز على حد سواء.

وعلى هذا فأى وجه من أوجه القراءة لم يثبت في العرضة الأخيرة علمنا نسخه، وما ثبت فيها علمنا أنه القرآن الذي تعبدنا الله به.

٢٥٧- والقرآن عند أهل السنة هو كلام الله تعالى حقيقة، وأنه سبحانه تكلم به بحرف وصوت، وسمعه جبريل، وقد تكلم السلف في الحرف والصوت وذكروا أدلته، وتكلموا في حكم من أنكره.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبَخَارِيُّ:

سَمِعْتُ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: مَا زِلْتُ أَسْمَعُ أَصْحَابَنَا يَقُولُونَ: إِنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: حَرَكَتُهُمْ وَأَصْوَاتُهُمْ وَكِتَابَتُهُمْ وَمَخْلُوقَةٌ، فَأَمَّا الْقُرْآنُ الْمَثَلِيُّ الْمُبِينُ الْمَثْبُتُ فِي الْمَصْحَفِ الْمَسْطُورِ الْمَكْتُوبِ الْمَوْعَى فِي الْقُلُوبِ فَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: (بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُورِ اللَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ) (العنكبوت من آية: ٤٨). وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: فَأَمَّا الْأَوْعِيَّةُ فَمَنْ يَشْكُ فِي خَلْقِهَا ؟ . يُنْظَرُ: خلق أفعال العباد: (٧٠/٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

"إِذَا قَرَأْنَا الْقُرْآنَ فَإِنَّمَا نَقْرُؤُهُ بِأَصْوَاتِنَا الْمَخْلُوقَةِ الَّتِي لَا تُمَاتِلُ صَوْتِ الرَّبِّ، فَالْقُرْآنُ الَّذِي نَقْرُؤُهُ هُوَ كَلَامُ اللَّهِ، مُبَلَّغًا عَنْهُ لَا مَسْمُوعًا مِنْهُ، وَإِنَّمَا نَقْرُؤُهُ بِحَرَكَاتِنَا وَأَصْوَاتِنَا، الْكَلَامُ كَلَامُ الْبَارِي، وَالصَّوْتُ صَوْتُ الْفَارِي، كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مَعَ الْعَقْلِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ) (التوبة: ٦) وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " (زَيِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ). صححه الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢/ ٢٧٠). ويُنْظَرُ تخرجه في البدر المنير (٩/ ٦٣٧).

يُنْظَرُ: مجموع الفتاوى لابن تيمية: (١٢/ ٩٨)، ونفس المصدر: (١٢/ ٥٣).

قال العلامة ابن القيم-رحمه الله- في "الكافية الشافية":

"والله ربي لم يزل مُتَكَلِّمًا ... وكلامه المسموع بالآذان

صدقًا وعدلًا أَحْكَمَتْ كَلِمَاتُهُ ... طَلَبْنَا وَإِخْبَارًا بلا نقصان

من "الكافية الشافية": (البيتان: ٥٥٦ - ٥٥٧).



٦- كذلك لا بد أن يُعلم أن العرضة الأخيرة كانت على حرف واحد فيما يعلم الباحث، ومن قال غير ذلك فليأت بدليل قاطع وبرهان ساطع، وقد سبق معنا كلام الحافظ في الفتح عن الحكمة من العرضة الأخيرة حيث قال: وفي ذلك حكمتان،

إحدهما: تعاهده، والأخرى: تبقية ما لم ينسخ منه ورفع ما نسخ. (٢٥٨) ولا يُعلم في ذلك قول له اعتباره قام على الحجة والبرهان وساطع البيان يخالف قول الحافظ ومن وافقه.

وفي صدد ما تقرر لدينا آنفاً يقرر - ذلك - عبيدة السلماني (٢٥٩) - رحمه الله - بقوله:

القراءة التي عُرضت على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في العام الذي قبض فيه - هي القراءة التي يقرأها الناس. (٢٦٠)

ومن أحسن ما قيل في وجهة التناسب بين كون العرضة من كل عام في رمضان، وبين بدء نزوله فيه كذلك، قول أبي شامة (ت: ٦٦٥هـ) في "المرشد الوجيز"،

حيث يقول - رحمه الله -:

وكأنه نَزَلَ عرضه وإحكامه في رمضان من كل سنة منزلة إنزاله فيه، مع أنه قد لا ينفك من إحداث إنزال ما لم ينزل أو تغيير بعض ما نزل بنسخ أو إباحة تغيير بعض ألفاظه. (٢٦١)

وقد وافق قول ابن كثير قول أبي شامة، حيث يقول - رحمه الله -:

وخص بذلك رمضان من بين الشهور؛ لأن ابتداء الإيحاء كان فيه؛ ولهذا يستحب دراسة القرآن وتكراره فيه، ومن ثم اجتهاد الأئمة فيه في تلاوة القرآن. (٢٦٢)

٢٥٨ - فتح الباري: (٥/٩). وقد سبق تخريجه في موضعه كذلك.

٢٥٩ - عبيدة السلماني الفقيه المُرادي الكوفي، أحد الأعلام، أسلم عام الفتح، ولا صحبة له، وأخذ عن علي وابن مسعود، وكان يقرئ الناس، ويفتيهم. توفي سنة ٧٢ على الصحيح. سير أعلام النبلاء (٤٠/٤)، وشذرات الذهب (٧٨/١).

٢٦٠ - رواه البيهقي في دلائل النبوة (١٥٥/٧-١٥٦).

٢٦١ - المرشد الوجيز، لأبي شامة: (ص: ٢٤).

٢٦٢ - تفسير ابن كثير: (١ / ٥١).

المطلب الثاني: نزول القرآن بعد العرضة الأخيرة

وأما ما نزل بعد رمضان الأخير من زمن النبي -صلى الله عليه وسلم- وهو رمضان سنة عشر من الهجرة، وتوفي النبي -صلى الله عليه وسلم- في ربيع الأول من سنة إحدى عشرة، وقد نزل قرآن فيما بعد ذلك الرمضان، فكان الذي نزل بعد تلك العرضة لَمَّا كان قليلاً اغتفر أمر معارضته. (٢٦٣)

وقد شهد العرضة الأخيرة من الصحابة، عبد الله بن مسعود، و"قيل" زيد بن ثابت -رضي الله عنهما-.
فعن أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي - رحمه الله - (٢٦٤) قال:

قرأ زيد بن ثابت على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في العام الذي توفاه الله فيه مرتين، وإنما سُميت هذه القراءة قراءة زيد بن ثابت؛ لأنه كتبها لرسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وقرأها عليه وشهد العرضة الأخيرة (٢٦٥)، وكان يقرئ الناس بها حتى مات، ولذلك اعتمده أبو بكر وعمر في جمعه، وولاه عثمان كتابة المصاحف. (٢٦٦)

ويقول السلمي - رحمه الله - أيضاً:

كانت قراءة أبي بكر وعمر وعثمان وزيد بن ثابت والمهاجرين والأنصار واحدة (٢٦٧) كانوا يقرءون القراءة العامة، وهي القراءة التي قرأها رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على جبريل مرتين في العام الذي قبض فيه، وكان زيد قد شهد العرضة الأخيرة وكان يقرئ الناس بها حتى مات، ولذلك اعتمده الصديق في جمعه، وولاه عثمان كتابة المصاحف. (٢٦٨)

وفي نحو قول السلمي يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -:

والعرضة الأخيرة هي قراءة زيد بن ثابت وغيره، وهي التي أمر الخلفاء الراشدون أبو بكر وعمر وعثمان وعلي بكتابتها. (٢٦٩).

وإنما عنيا: -السلمي، وشيخ الإسلام- بقراءة زيد هنا "حرف زيد".

٢٦٣- فتح الباري: (٦٦٠/٨).

٢٦٤- هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة السلمي، تابعي جليل، ولد في حياة النبي -صلى الله عليه وسلم-، وقرأ القرآن على عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت، وهو مقرئ الكوفة، ظل يقرئ الناس بمسجدها الأعظم أربعين سنة. يُنظر: معرفة القراء الكبار (٥٣-٥٢/١)، وشذرات الذهب (٩٢/١).

شرح السنة للإمام البغوي (٥٢٥-٥٢٦)، ويُنظر: البرهان في علوم القرآن (٢٣٧/١).

٢٦٥ - سبق أن بيّن الباحث أن ما سيُذكر من شهود زيد للعرضة الأخيرة فيما يُستقبل من البحث فسيكون تمثيلاً مع ما أشيع واشتهر واستفاض، لا على ما ثبت واستقر، الباحث.

٢٦٦- شرح السنة للإمام البغوي (٥٢٥-٥٢٦)، ويُنظر: البرهان في علوم القرآن (٢٣٧/١).

٢٦٧- ذكره المنذري في كنز العمال (٥٩١/٢). وعزاه لابن الأنباري في المصاحف.

٢٦٨- يُنظر: شرح السنة للبغوي (٥٢٥/٤)، المرشد الوجيز (٦٨ - ٦٩)، للزركشي: (٣٣٠/١).

٢٦٩- يُنظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية: (٣٩٥/١٣).



والباحث: لا يعلم دليلاً صحيحاً صريحاً يدل على أن المعارضة كانت بأكثر من حرف.
ولا يصح ابداً ما ذهب إليه أبو عمر الداني في "الأرجوزة المنبهة" إلى أن جبريل عليه السلام كان يعارض النبي
صلى الله عليه وسلم كل عام بواحد من الحروف السبعة، حيث يقول:
وكان يعرض على جبريل..... في كل عام جملة التنزيل
فكان يقريه في كل عرضة.....بواحد من الحروف السبعة
حتى إذا كان بقرب الحين..... عرضه عليه مرتين (٢٧٠)

وهذا التفصيل لا يصح أبداً وهو محل نظر عند أهل التحقيق وقد قال به غير واحد من أهل العلم غير الداني.
وإذا تأملنا في زمن الاستزادة من الأحرف السبعة تحقق لدينا أن ذلك كان في المدينة قبيل وفاة النبي صلى الله عليه
وسلم بقراءة عام أو عامين اثنين، وقصة عمر وهشام بن حكيم في اختلاف قراءتهما في سورة الفرقان خير شاهد،
وذلك لأن هشاماً من مسلمة الفتح، وأن ذلك كان قبيل انتقال النبي صلى الله عليه وسلم للرفيق الأعلى بعامين
على الأكثر، وكذلك ما وقع لأبي بن كعب مع ابن مسعود في سورة النحل .
فكيف كان يعرض عليه جبريل في كل عام بحرف من الأحرف السبعة! وهي لم تنزل بعد! وهذا خلف من القول
من علم كأي عمرو الداني، ولكن جل من لا يسهو. (٢٧١)

ولاشك في أن من أبين مظاهر ودواعي العرضة الأخيرة تثبت حفظ القرآن في صدره الشريف-صلى الله عليه
وسلم- وفق ما أوحاه الله إليه بواسطة جبريل، ونسخ ما أراد الله نسخه، وتثبيت ما أراد الله بقاءه. وهذا ما عليه
عامة أهل العلم، ولا نعلم صواباً سواه، وقد تكرر ذلك ليتقرر.
ولذا قال ابن قتيبة- رحمه الله-: في "تأويل مشكل القرآن":

"فيحدث الله من ذلك ما يشاء وينسخ ما يشاء، ويسر على عباده ما يشاء." (٢٧٢)

ويؤكد نفس المعنى أبو شامة في "المرشد الوجيز" فيقول- رحمه الله-:

ويقال: إن زيد بن ثابت شهد العرضة الأخيرة التي عرضها رسول الله - صلى الله عليه وسلم- على جبريل وهي
التي بُيِّن فيها ما نسخ وما بقي. (٢٧٣)

والعرضة الأخيرة كانت كالعرضة من كل عام، غير أنها كانت في العام الأخير مرتين، وقد سبق معنا بيان أنها -
العرضة الأخيرة- مما أستدل به النبي- صلى الله عليه وسلم- على دنوا أجله وانتهاء مهمته في الأرض.

٢٧٠-الأرجوزة المنبهة لأبي عمرو الداني، الأبيات رقم: (٧٠-٧٢)، (ص: ٨٧).

٢٧١- يُظَر: عرفة بن طنطاوي، دَلَالَةُ التَّوْفِيقِ لِأَصْحِحِ طَرِيقِ لِجَمْعِ الصِّدِّيقِ: (ص: ١٣).

٢٧٢-تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: ص (٩٤)

٢٧٣- المرشد الوجيز، لأبي شامة: (ص: ٦٩)

وقد روى البخاري - رحمه الله - : بسنده في "خلق أفعال العباد" قال:

حدثنا يحيى، قال: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس قال: أي القراءتين تعدون أول؟ قلنا: قراءة عبدالله. قال: لا، إنَّ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يُعَرِّضُ عليه القرآن في كل رمضان مرةً إلا العام الذي قُبِضَ فيه فَإِنَّهُ عَرِّضَ عليه القرآنَ مرتين فَحَضَرَهُ عبدالله فشهدَ ما نُسِّخَ وما بُدِّلَ. (٢٧٤). وقد سبق معنا التحقق من تدليس الأعمش إذا عنعن، وقد عنعن هنا، وبعد تتبع طرق هذا الأثر تبين ضعفه، ولكن له طرق أخرى يتقوى بها ويشهد لذلك تصحيح الحافظ ابن حجر في "الفتح" بقوله: إسناده صحيح. (٢٧٥)

ولذا يقول ابن مسعود عن نفسه: "لو أعلمُ أحدًا أعلمَ بالعرضة الأخيرة مِنِّي لأُتَيْتُهُ. (٢٧٦) إن ثبت هذا الأثر، فلا شك إنه إن دل على شيء فإنما يدل على حرصه واجتهاده - رضي الله عنه - ولما يعلم هو من نفسه.

لما لا وقد قال عليه الصلاة والسلام - : (خُذُوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ: مِنْ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ...)، فبدأ به. (٢٧٧) وفي نحو ذلك يقول أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤ هـ) - رحمه الله - في "أرجوزته المنبهة"

وعن نبي الله قد أتانا..... بأنه قال خذوا القرانا
من نفر أربعة قراء..... من ابن مسعود أخي العلياء
ومن أبيٍّ ومعاذ بن جبل..... وسالم يَهْنِيهِمْ هذا المحل
إذ خصهم نبهم بذاكا..... ولم يسمي غيرهم إذ ذاك

٢٧٤ - يُنظر: خلق أفعال العباد، للبخاري: (٢٠١/٢).

وهذا الأثر أخرجه النسائي في السنن الكبرى في فضائل القرآن ٧/٥، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده ٣٦٢/١، وسعيد بن منصور في سننه ٢٤٠/١ من طرق عن الأعمش عن أبي ظبيان به، وقال عنه الحافظ ابن حجر: إسناده صحيح، ويمكن الجمع بين القولين بأن تكون العرضتان الأخيرتان وقعتا بالحرفين المذكورين (حرف زيد بن ثابت وحرف عبدالله بن مسعود) فيصح إطلاق الآخرة على كل منهما. يُنظر: فتح الباري: (٤٥/٩).

٢٧٥ - و طريق أبي ظبيان، يرويه عنه الأعمش. أخرجه المصنف هنا من طريق أبي معاوية عن الأعمش. وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٢ / ٣٤٢، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٠ / ٥٥٩ رقم ١٠٣٣٧)، والبخاري في "خلق أفعال العباد" (ص ١٢٢ رقم ٣٨٢)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (٤ / ١٩٦)، وابن عساكر في "تاريخه" (٣٩ / ٩١).

وهو مروى كذلك من طريق مجاهد، عن ابن عباس، ومن طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن ابن عباس، والحديث يتقوى بمجموع هذه الطرق والله أعلم

٢٧٦ - أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢٨٠/١)، وذكره أبو عبدالله في إيضاح القراءات (١٠/ب).

٢٧٧ - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: مناقب الأنصار، باب: مناقب أبي بن كعب (٧٧٩) رقم الحديث (٣٨٠٨)، والترمذي في جامعه، كتاب المناقب، باب: مناقب عبدالله بن مسعود (٨٦٤) برقم (٣٨١٠)، وقال: "حديث حسن صحيح"، وأحمد في مسنده (١٦٣/٢).

وليس من أصحابه إنسان..... إلا وقد فضله الرحمن
وكلهم أئمة في الدين..... وفي الكتاب المنزل المبين (٢٧٨)

المطلب الثالث: موافقة المصحف الإمام للعرضة الأخيرة

وهذا المطلب الأخير هو عين المقصود من مناقشة مبحث العرضة الأخيرة في هذا الفصل بأكمله، ويتجلى المقصود من ذلك وينحصر في أن المصحف الإمام استقر على موافقة العرضة الأخيرة، وهذا الجمع تم بإجماع الصحابة رضي الله عنهم، وبمشورتهم ومشاركتهم كذلك، وبهذا التقرير يتقرر لدينا بطلان كل المطاعن الهاوية التي أراد بها أصحابها الطعن في كتاب رب العالمين الذي (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلًا مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ) (فصلت: ٤٢).

وأخيراً: يجب أن يُعَلَمَ أن استقرار أمر المصحف الإمام على موافقة العرضة الأخيرة:

١- كان عن علم وإجماع الصحابة-رضي الله عنهم- وأرضاهم أجمعين.-
٢- وإن البعض منهم كان له مصحفه الخاص به، ومصاحفهم الخاصة هي تلك المصاحف التي كتبوها، أو كُتِبَتْ لهم، قبل أن يجمع عثمان الناس على المصحف الإمام، وإذا كانت خاصة فلا بد وأنها غير متطابقة تمام التطابق مع المصحف الإمام، فالقرآن المنزل كان محلاً للنسخ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن القرآن نزل على سبعة أحرف، وقد يكون أحدهم مصحفه على حرف من تلك الأحرف المنزل بها القرآن والمرخص في القراءة بها.
٣- وقد كانت مصاحفهم عندهم ليرجع أحدهم لمصحفه الخاص من أجل ذلك، وكل منهم له اجتهاده في حدود ما بلغه علمه من تلك الأحرف.

٤- لما جمع عثمان الصحابة على المصحف الإمام وأمر الناس بتحريق المصاحف، كان ذلك الأمر من الخليفة الراشد الحاكم والأمر لزاماً عليهم جميعاً الاستجابة له ولأمره، وذلك لأمرين اثنين:

أما الأمر الأول: فلأنه الحق الذي أجمعوا عليه جميعاً وتم بمشورتهم ومشاركتهم، فلا يحل لأحد منهم مخالفته.
وأما الثاني: فلأن الذي فعل ذلك وجمع الناس عليه هو الخليفة الراشد حاكم المسلمين والقائم على أمرهم، فلا يحق لأحد شق عصي الطاعة والخروج عن لزوم أمره الموافق لإجماع الصحابة أجمعين.

٥- ومما يدل على ما سبق ذكره إجمالاً: ما ثبت عند البخاري من حديث أنس بن مالك-رضي الله عنه:-
أَنَّ حُدَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانَ، قَدِمَ عَلَى عُثْمَانَ وَكَانَ يُعَازِي أَهْلَ الشَّامِ فِي فَتْحِ أَرْمِينِيَّةَ، وَأَدْرَبِيحَانَ مَعَ أَهْلِ الْعِرَاقِ، فَأَفْرَعَ حُدَيْفَةَ اخْتِلَافُهُمْ فِي الْقِرَاءَةِ، فَقَالَ حُدَيْفَةُ لِعُثْمَانَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَدْرِكْ هَذِهِ الْأُمَّةَ، قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِفُوا فِي الْكِتَابِ اخْتِلَافَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، فَأَرْسَلَ عُثْمَانُ إِلَى حَفْصَةَ: "أَنْ أَرْسِلِي إِلَيْنَا بِالصُّحُفِ نَنْسُخُهَا فِي الْمَصَاحِفِ، ثُمَّ نَرُدُّهَا إِلَيْكَ"، فَأَرْسَلَتْ بِهَا حَفْصَةُ إِلَى عُثْمَانَ، فَأَمَرَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ، وَعَبْدُ

٢٧٨- الأرجوزة المنبهة، لأبي عمرو الداني: (ص: ٨).

الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ فَتَسْحُوهَا فِي الْمَصَاحِفِ، وَقَالَ عُمَانُ لِلرَّهْطِ الْفُرَشِيِّينَ الثَّلَاثَةَ: "إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدٌ بُنُ ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَارْتَبُوهُ بِلِسَانِ فُرَيْشٍ، فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ"، فَفَعَلُوا حَتَّى إِذَا نَسَحُوا الصُّحُفَ فِي الْمَصَاحِفِ، رَدَّ عُمَانُ الصُّحُفَ إِلَى حَفْصَةَ، وَأَرْسَلَ إِلَى كُلِّ أَفْقٍ بِمُصْحَفٍ مِمَّا نَسَحُوا، وَأَمَرَ بِمَا سِوَاهُ مِنَ الْقُرْآنِ فِي كُلِّ صَحِيفَةٍ أَوْ مُصْحَفٍ، أَنْ يُحْرَقَ. (٢٧٩).

وبهذا يتبين لنا ما يلي:

- ١- أن الصحابة رضي الله عنهم - كانت لهم مصاحفهم الخاصة.
- ٢- كما يدل على أنه تم إحراق تلك المصاحف جميعًا.
- ٣- كما يدل ضمناً على إجماعهم، فلم يمتنع أحد منهم على تقديم مصحفه للحرق، إلا ما كان من ابن مسعود رضي الله عنه - أول الأمر، فما لبث أن تاب إلى أمر الجماعة.
- ٤- كما يدل أخيراً على أن:

" العرضة الأخيرة للقرآن الكريم كانت هي المرجع والأساس لقراءة أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم -، كما كانت الفيصل بينهم إذا تنازعا في شيء من كتاب الله تعالى، ولما أرادوا جمع القرآن الكريم كانت هي أيضاً أساس هذا الجمع، فقد اتفقوا على كتابة ما تحققوا أنه قرآن مستقر في العرضة الأخيرة، وتركوا ما سوى ذلك. (٢٨٠)

وختاماً لمبحث الشبه الواردة على المصحف العثماني:

وبعد عرض نماذج منها ومناقشتها ودحضها وتكذيبها وبيان زيفها وبطلانها بحجج دامغات واضحات، وأجوبة صحيحة مسكتات، وبالكلام عن العرضة الأخيرة في الفصل الرابع والخاتم لهذا البحث، لا يسعنا إلا أن نحمد الله تعالى ونشكره، راجين أن نكون قد وفقنا لما كنا نرجوه ونأمله من الذب عن حياض ديننا عمومًا، ودفاعًا عن كتاب ربنا خصوصًا، راجين وآملين أن يشملنا ربنا الكريم الرحمن الرحيم بعفوه ومغفرته ورحمته التي وسعت كل شيء، وأن يجعل هذا العمل مما يُتزلف به لديه سبحانه وحده، وأن يجعله مما تُرفع به الدرجات، وتضاعف به الحسنات، وتُقال به العثرات، ويُعفى به عن السيئات، إنه قريب مجيب.

ونصلى ونسلم على نبينا محمد الذي قام بواجب البلاغ عن ربه حق قيام، وجزى الله أصحابه الكرام - خير أصحاب لخير رسول - رضي الله عنهم - الجزء الأوفى على ما قاموا به من حق كتاب ربه عليهم، فلقد كفوا الأمة بعدهم الخطب العظيم في حفظهم لكتاب الله الكريم بكل ما تحمل كلمة الحفظ من معانٍ كبيرة عظام، وجزى الله علماء الإسلام سلفًا وخلفًا عما قدموا لدينهم عمومًا ولكتاب ربه خصوصًا ولا سيما في سد ثلثة الدفاع عن

٢٧٩- رواه البخاري - كتاب بدء الوحي، باب جمع القرآن، حديث (٤٩٨٧) .

٢٨٠- الإتيان في علوم القرآن (١/٤٢١).

كتاب ربهٖ المجد، الذى: (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ۗ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ) (فصلت: ٤٢).
والحمد لله رب العالمين.

خاتمة البحث، وبيان أهم النتائج التي توصلت لها تلك الدراسة المختصرة.

أ- خاتمة البحث:

بكشف عوار القوم الظالمين الطاعنين في كلام رب العالمين، ورد شبهاتهم بدوامغ الأدلة وواضحات البراهين ينتهي هذا البحث المبارك الموسومة بـ "صِيَانَةُ كَلَامِ الرَّحْمَنِ عَنْ مَطَاعِنِ أَهْلِ الزَّبِيحِ وَالرَّوْعَانِ"، والذي يرجو الباحث أن يكون قد وُفِّقَ فيه للقيام ببعض حق ربه العظيم تجاه كتابه الكريم، ويسأله سبحانه أن يتقبله بقبول حسن وأن يعمَّ به النفع عمومَ المسلمين، وأن يجعله درعًا واقياً لكتابه المبين، وأن يجعله غصّةً في حلق القوم المجرمين الطاعنين في كلام رب العالمين، وأن يرد به كل سهم مسموم متوجه من أعداء الملة والدين، وأن يجعلنا من أنصاره دينه وحمّاه شرعته ومن حزبه المفلحين وجنده الغالبين.

ب- بيان أهم النتائج التي توصلت لها تلك الدراسة المختصرة.

أولاً: إن أعداء الملة بكل طوائفهم في كل زمان ومكان يناصبون المسلمين العدا والبغضاء ويتمثل ذلك في محاولة تشكيكهم في كتاب ربه بالطعن فيه وإلقاء الشبهات عليه ليردوهم على أعقابهم، ولذا فإنك تراهم لا يكلّون ولا يملّون من إيراد الشبهات والمطاعن حول المصدر الأول من مصادر التشريع ليشنوا المسلمين عن الاعتصام بدينهم وإضعاف ثقتهم في كتاب ربه بالطعن في قدسيته وصحته وسلامته، وهم بذلك يظنون أنهم سيتمكنون من الطعن والتشكيك في أصول الإسلام وثوابته كلها، وذلك بإسقاط الرسول وإبطال الرسالة.

ثانياً: إن المطاعن و الشبهات الواردة حول الجمع العثماني كلها باطلة سنداً ومنتأاً، وقد مر معنا في طيات البحث تفنيدها وتكذيبها والرد عليها.

ثالثاً: أن كل محاولة للنيل من القرآن والطعن والتشكيك فيه هي محاولة يائسة بائسة لأن الله تعالى هو الذي تولى حفظ القرآن بذاته العلية ولم يوكل ذلك لأحد من خلقه.

رابعاً: أن المطاعن الواردة على مصحف ابن مسعود رضي الله عنه بشأن الفاتحة والمعوذتين كلها دعاوى باطلة لا تقوم على ساق ولا تستوى على سوق، وقد تم تفنيدها وتكذيبها والرد عليها جميعاً.

خامساً: أن تلك المطاعن كلها أوهن وأوهى من بيت العنكبوت، فلا تقوم بها حجة ولا تصح ولا تضح بها محجة، فلا ينبغي أن ينخدع بزخرف قول أعداء الملة والدين مسلمٌ لبيب عاقل أبداً.

سادساً: أن العرضة الأخيرة لها عظيم القدر والمكانة في نفوس الأمة سلفاً وخلفاً.

سابعاً: أن المصحف الإمام كُتِبَ وَجُمِعَ وفق العرضة الأخيرة ولما يخالفها في شيء أبداً.

ثامناً: أن العرضة الأخيرة هي القراءة التي أجمع عليها الصحابة - رضي الله عنهم -،

وهي القراءة المحفوظة في صدور الأولين والآخرين.

تاسعاً: أن العرضة الأخيرة استقرت على وفق ما هو مثبت في اللوح المحفوظ.



عاشراً: أن العرضة الأخيرة هي القراءة المثبتة في المصاحف التي بين أيدي الناس حتى اليوم في مشارق الأرض ومغاربها، والتي لا يختلف فيها حرف واحد في أي منها عن الآخر، وذلك إلى أن يُرفع القرآن في آخر الزمان، فلا يبقى منه حرف في مكتوب في السطور، ولا آية محفوظة في الصدور، وذلك تحقيقاً لوعده الله تعالى الذي لا يتخلف أبداً، الذي قال فيه سبحانه: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) (الحجر: ٩). والحمد لله رب العالمين.

مجموع الفهارس:

أ- فهرس المراجع

- ١- إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر المؤلف: أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي، شهاب الدين الشهير بالبناء (المتوفى: ١١١٧هـ) المحقق: أنس مهرة الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ عدد الأجزاء: ١
- ٢- الإتيقان في علوم القرآن المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م عدد الأجزاء: ٤
- ٣- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن المؤلف: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (المتوفى: ١٣٩٣هـ) الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان عام النشر: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٤- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير المؤلف: محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (المتوفى: ١٤٠٣هـ) الناشر: مكتبة السنة الطبعة: الرابعة عدد الأجزاء: ١
- ٥- الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات، عثمان بن سعيد الداني أبو عمرو الأندلسي (٣٧١-٤٤٤هـ)، تحقيق: محمد بن مجقان الجزائري، الطبعة الأولى عن دار المغني- الرياض - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، عدد المجلدات: ١
- ٦- الانتصار للقرآن المؤلف: محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (المتوفى: ٤٠٣هـ) تحقيق: د. محمد عصام القضاة الناشر: دار الفتح - عمّان، دار ابن حزم - بيروت الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م عدد الأجزاء: ٢
- ٧- البرهان في علوم القرآن المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة: الأولى، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، عدد الأجزاء: ٤
- ٨- تفسير ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ) المحقق: محمد حسين شمس الدين الناشر: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤١٩هـ.
- ٩- تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ) تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م عدد الأجزاء: ٢٠ جزءا (في ١٠ مجلدات).



١٠- تفسير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ) المحقق: أحمد شاكر الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م عدد الأجزاء: ٢٤

١١- تأويل مشكل القرآن المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ) المحقق: إبراهيم شمس الدين الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان: (د ت) نسخة الشاملة الحديثة.

١٢- تدوين القرآن " ل " علي الكوراني العاملي الرافضي، الفصل الخامس قراءات شخصية ومحاولات تحريف، المكتبة الشيعية التابعة لمؤسسة آية الله العظمى الميلاني لإحياء الفكر الشيعي.

١٣- التفسير والمفسرون المؤلف: الدكتور محمد السيد حسين الذهبي (المتوفى: ١٣٩٨هـ) الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة عدد الأجزاء: ٣

١٤- جمع القرآن في مراحل التاريخ من العصر النبوي إلى العصر الحديث، محمد شرعي أبو زيد، (ص: ٢٩٣-٣٠٥) رسالة ماجستير، نوقشت في كلية بجامعة الكويت، سنة ١٤١٩هـ.، عن الشاملة بتاريخ: ٢٠١١/٢/١ م.

١٥- الجرح والتعديل المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م

١٦- خلق أفعال العباد المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ) المحقق: د. عبد الرحمن عميرة الناشر: دار المعارف السعودية - الرياض عدد الأجزاء: ١

١٧- دَلَائِلُ التَّوْفِيقِ لِأَصْحِ طَرِيقِ لِحْمَعِ الصِّدِّيقِ: المؤلف/ عرفة بن طنطاوي نسخة: (بي دي إف) (د ت)، عدد الأجزاء: ١

١٨- الدر المنثور المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) الناشر: دار الفكر - بيروت عدد الأجزاء: ٨

١٩- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) دار الحديث - القاهرة

٢٠- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، للألباني، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، دار النشر: دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م عدد الأجزاء: ١٤

٢١- الشفعة بين الجمع العثماني والأحرف السبعة: المؤلف/ عرفة بن طنطاوي. نسخة: (بي دي إف) (د ت)، عدد الأجزاء: ٢



- ٢٢- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ) المحقق: علي حسين علي الناشر: مكتبة السنة - مصر الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م عدد الأجزاء: ٤
- ٢٣- فتح الباري شرح صحيح البخاري المؤلف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩ رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، عدد الأجزاء: ١٣
- ٢٤- كتاب المصاحف لابن أبي داود تحقيق الشيخ الهلالي، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ جري - ٢٠٠٦م.
- ٢٥- المفتح في رسم مصاحف الأمصار المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ) المحقق: محمد الصادق قمحاوي الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة عدد الأجزاء: ١
- ٢٦- مناهل العرفان في علوم القرآن المؤلف: محمد عبد العظيم الزرقاني (المتوفى: ١٣٦٧هـ) الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه الطبعة: الطبعة الثالثة عدد الأجزاء: ٢
- ٢٧- مَثْنُ «طَيْبَةِ النَّشْرِ» فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ تَأليف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ) المحقق: محمد تميم الزعبي، الناشر: دار الهدى، جدة الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٢٨- متن القصيدة النونية المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ) الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة الطبعة: الثانية، ١٤١٧هـ عدد الأجزاء: ١
- ٢٩- مجموع الفتاوى المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ) المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م ٢
- ٣٠- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز المؤلف: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ) تحقيق: صفوان عدنان داوودي دار النشر: دار القلم , الدار الشامية - دمشق، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ عدد الأجزاء: ١

المحتويات

٣	دِيْبَاجَةُ الْبَحْثِ
٩	ملخص البحث
١١	خطة البحث
١٤	منهجية البحث
١٤	أولاً: أهمية موضوع البحث
١٤	ثانياً: أهم الدراسات السابقة وأبرزها
١٥	وصف الكتاب:
١٨	الفصل الأول دعوى تحريف المصحف الإمام
١٨	المبحث الأول: الشبهات الواردة حول الجمع العثماني ودحضها
١٨	المطلب الأول: حول نسبتهم لعثمان قوله: " في القرآن لحن وستقيمه العرب بألسنتها"
٢٨	المطلب الثاني: دعوى الخطأ على الكُتَّاب في المصاحف العثمانية
٣٥	المطلب الثالث: دعوى تغيير الحجاج بن يوسف مصحف عثمان
٣٨	المطلب الرابع: حول قول عمر رضي الله عنه :
٤١	المبحث الثاني: دعوى الطاعنين بالقول بنقص القرآن
٤١	على وجه العموم، وعلى وجه الخصوص
٤١	المطلب الأول: دعوى الطاعنين بالقول بنقص القرآن على وجه العموم
٤٤	المطلب الثاني: دعوى الطاعنين بالقول بنقص القرآن على وجه الخصوص
٥٠	الفصل الثاني المطاعن الوارد بشأن استنكار
٥٠	ابن مسعود تولى زيد الجمع دونه
٥٠	المبحث الأول: معرفة قدر ومكانة ومنزلة ابن مسعود
٥٠	المطلب الأول: سبقه للإسلام



- المطلب الثاني: سمته وهدية ودله ٥٠
- المطلب الثالث: هجرته وجهاده ٥١
- المطلب الرابع: سعة علمه ٥١
- المبحث الثاني: عرض هذه الشبهة ٥٣
- المطلب الأول: رد هذه الشبهة إجمالاً ٥٣
- المطلب الثاني: رد هذه الشبهة تفصيلاً ٥٥
- الفصل الثالث رد المطاعن الواردة حول مصحف ابن مسعود رضي الله عنه ٦٠
- المبحث الأول: الشبه الوارد حول موقفه - من الفاتحة والمعوذتين ٦٠
- المطلب الأول: مضمون هذه الشبهة وفحواها: ٦٠
- المطلب الثاني: القول بأن المعوذتين دُعَاءٌ تَعَوَّدَ بِمَا وَلَيْسَتْ مِنَ الْقُرْآنِ ورد هذه الشبهة خاصة ٦٠
- المطلب الثالث: أبرز الآثار الواردة في شبهة الفاتحة والمعوذتين ومناقشتها ٦٣
- المطلب الرابع: أبرز رواة الآثار الواردة في هذه الشبهة في الميزان ٦٤
- المبحث الثاني: إثبات قرآنية المعوذتين ٦٨
- المطلب الأول: إيراد رواية إثبات قرآنية المعوذتين عند البخاري ٦٨
- المطلب الثاني: جواب هذه الشبهة في ضوء رواية البخاري نفسها ٦٩
- الفاتحة والمعوذتان من سور القرآن بإجماع الأمة ٧٠
- المبحث الثالث: أقوال العلماء فيما زُوي عن ابن مسعود في المعوذتين ٧٢
- المطلب الأول: إنكار العلماء ثبوت أي شيء عن ابن مسعود بصدد إنكار المعوذتين إجمالاً ٧٢
- المطلب الثاني: إنكار العلماء ثبوت أي شيء عن ابن مسعود بصدد إنكار المعوذتين تفصيلاً ٧٢
- الفصل الرابع وقفات هامة مع العرضة الأخيرة ٨١
- المبحث الأول: مفهوم العرضة الأخيرة ٨١
- المطلب الأول: العرضة في المفهوم اللغوي ٨١
- المطلب الثاني: مفهوم المعارضة في الاصطلاح ٨٢



- المطلب الثالث: تعريف مصطلح "العرضة الأخيرة" ٨٥
- المبحث الثاني: حقيقة العرضة الأخيرة..... ٨٦
- المطلب الأول: مكانة العرضة الأخيرة وَعِظَم قدرها ٨٦
- المطلب الثاني: نزول القرآن بعد العرضة الأخيرة ٨٩
- المطلب الثالث: موافقة المصحف الإمام للعرضة الأخيرة..... ٩٢
- وختامًا لمبحث الشبه الواردة على المصحف العثماني: ٩٣
- خاتمة البحث، وبيان أهم النتائج التي توصلت لها تلك الدراسة المختصرة..... ٩٥
- مجموع الفهارس: ٩٧
- أ- فهرس المراجع..... ٩٧
- ب- فهرس الموضوعات..... ١٠٠

المركز في سطور

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله ومن وآله.

وبعد:

فإن شرف العلم من شرف المعلوم، وشرف كل علم بشرف متعلقه، وعلوم القرآن متعلقة بأشرف كتاب إلا وهو كتاب الله تعالى، ولذا تعد علوم القرآن من أجل العلوم؛ بل ومن أشرفها وأبركها وأعلىها قدرًا وأزكاها، وأعظمها أثرًا ونفعًا، والبشرية عمومًا والأمة خصوصًا لها أكثر احتياجًا على مر العصور والأزمان؛ وذلك لمسيب الحاجة لفهم معاني أي التنزيل، وإيضاح غريب ومبهم القرآن، وبيان مقاصده وأحكامه، وبيان دلائل هداياته، والجواب عن تساؤلاته، وبيان مجمل معاني آياته.

* وأهل هذا العلم نالوا شرفًا مرمومًا، وعلو قدر وشأن، ورفعة مكانة، وسمو رتبة؛ إذ جعلهم الله مرجعًا للعباد في الدلالة على إيضاح المراد من كلامه سبحانه وتعالى، وأي شرف يعدل هذا الشرف!

* ولا شك أن هذا من أعظم الدوافع وأعظم المطالب الداعية للتنافس في بذل العمر النفيس والوقت الغالي العزيز لنيل أعظم المراتب وأشرف الأمانى، وهذا مما يعين على البذل والتضحية في التنقيب والبحث في علوم القرآن بعلو همة وإقبال نفس لتحقيق تلك الرتب العالية، والفوز بالمكانة الرفيعة السامية، ونيل تلك المآرب الشريفة الغالية.

* هذا مع ما يمن الله به على من اشتغل بهذا العلم الشريف من التعلق بكتاب ربه وعمارة وقته وحياته به، وينزل الله عليه من السكينة والطمأنينة وشآبيب الرحمة، مع ما يورثه ربه من انشراح صدره وطمأنينة لنفسه وتركية لفؤاده وصلاح في معاشه، مع ما أعده له من جزيل عطائه وجزيل ثوابه في معاده، هذا مع ما يعود نفعه لعباده ببيان وإيضاح معاني تأويل كتابه والكشف عن أسرار تنزيله وبيان معاني آياته.

قال سبحانه في شأن كتابه:

﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ (١٥) يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [المائدة: ١٥-١٦].

* ومركز تأصيل علوم التنزيل للبحوث العلمية والدراسات القرآنية يسعى لتقديم أهم مباحث علوم القرآن الكريم في ثوب قشيب وحلل زاهية بتقريب معاني تلك الدراسات وتسهيلها وتقديمها بأسلوب سهل التناول قريب المأخذ سهل المنال يتناسب مع عموم المسلمين، مع ما ينهجه في ذلك من الأسلوب العلمي وطريقة البحث المنهجي التربوي الذي يفيد الباحثين المختصين.

* كما أن من أبرز أهداف المركز وأجلها العناية بمنهج وعقيدة أهل السنة والجماعة في كل ما يقدمه، مع تفنيد العقائد والمناهج المخالفة لمنهج الفرقة الناجية الطائفة المنصورة إلى قيام الساعة - أهل السنة والجماعة.

تلك هي أبرز الدوافع الداعية لتأسيس مركز تأصيل علوم التنزيل للبحوث العلمية والدراسات القرآنية، لخوض البحث * والتنقيب عن علوم القرآن وتقديمها للمسلمين عمومًا وللباحثين المختصين خصوصًا؛ وذلك لتعلقها بأشرف وأعظم وأجل كتاب ينبغي أن تبذل من أجل فهمه وتدبره والعمل به والتحاكم إليه والتداوي به، الهمم العوالي والمهج الغوالي والعمر النفيس الغالي.

* كما يسعى المركز فيما يقدمه من بحوث علمية بتخريج الأحاديث النبوية وعزوها لمصادرها الأصلية والحكم عليها، عدا ما كان في الصحيحين لتلقي الأمة لهما بالقبول، وتنقية البحوث من الأحاديث المكذوبة والموضوعة والضعيفة قدر الممكن والطاقة.

* كما يسعى المركز كذلك في تقديم مادة علمية خالية من البدع والمحدثات والخرافات والإسرائيليات وكل ما علق بمصنفات علوم القرآن من كل ما لا يمت بدين الله وشرعه المطهر بصلة، ومن كل ما يخالف منهج أهل السنة والجماعة عقيدة، وشرعية، ومنهاجًا، قدر الممكن والطاقة والإمكانات المتاحة.

من إصدارات المركز

موسوعة

"تأصيل علوم التنزيل"

وَهَذِهِ ضَمْنُ مَوْلَفَاتِ الْعَبْدِ الضَّعِيفِ الْفَقِيرِ إِلَى عَفْوِ رَبِّهِ وَرَحْمَتِهِ وَمَغْفِرَتِهِ:

عَرَفْتُمْ مِنْ طَنْطَانِي
عَفَا اللَّهُ عَنْهُ

الرئيس العام لمركز تأصيل علوم التنزيل للبحوث العلمية والدراسات القرآنية

وها هي مرتبة على النحو التالي:

- ١ - معالم التوحيد في فاتحة الكتاب - (دراسة تحليلية موضوعية)، (رسالة دكتوراه) (مطبوع ومنشور عن دار المأثور - بالمدينة النبوية - ١٤٤١هـ)
- ٢ - عناية الإسلام بتربية الأبناء كما بينتها سورة لقمان. (دراسة تحليلية موضوعية) في مجلدين (رسالة ماجستير)
- ٣ - التقرير لأصول وقواعد علم التفسير - مقرر دراسي "دراسات عليا"
- ٤ - تعليم المعلمين طرق ومناهج المفسرين - مقرر دراسي "دراسات عليا"
- ٥ - المدخل الموسوعي لدراسة التفسير الموضوعي - مقرر دراسي "دراسات عليا"
- ٦ - المنهج التأصيلي لدراسة التفسير التحليل - مقرر دراسي "دراسات عليا"
- ٧ - دلائل التوفيق لأصح طريق لجمع الصديق - مقرر دراسي "دراسات عليا"
- ٨ - الشفعة بين الجمع العثماني والأحرف السبعة في (مجلدين) وهذا البحث يعد موسوعة علمية مستقلة.
- ٩ - أحسن المناحي في إثبات أن الرسم العثماني توقيفي لا اصطلاحي
- ١٠ - الفتح الرباني في دلائل الإعجاز البياني - مقرر دراسي "دراسات عليا"
- ١١ - صيانة كلام الرحمن عن مطاعن أهل الزيغ والروغان - مقرر دراسي "دراسات عليا"
- ١٢ - موقف علماء الشيعة الإمامية من المصاحف العثمانية - مقرر دراسي "دراسات عليا"
- ١٣ - الذهب الإبريز في خصائص الكتاب العزيز
- ١٤ - جنى الخرفة في إبطال القول بالصرفة - مقرر دراسي "دراسات عليا"
- ١٥ - آيات بينات في إعجاز القرآن في إخباره عن المغيبات (دراسة تحليلية موضوعية)
- ١٦ - التبيين في بيان وجوه الإعجاز التشريعي في القرآن
- ١٧ - إيجاز القول في الإعجاز
- ١٨ - التحدي في القرآن
- ١٩ - صحيح المنقول الموافق لصريح المعقول في مناقشة ثلاثة تفاسير رتب على ترتيب النزول.

- ٢٠- البرهان في حقيقة حب النبي - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه للقرآن
- ٢١- إنحاف أهل الإيمان بدراسة الجَمع الصوتي للقرآن "الجَمع الرَّابِعُ للقرآن الكَرِيم" - تاريخ - وأحداث - وقائع - وأحكام - "دراسة تاريخية تأصيلية"
- ٢٢- آفات ومعوقات في طريق التسجيل الصوتي للقرآن
- ٢٣- بلوغ المرام في قصة ظهور أول مصحف مرتل في تاريخ الإسلام
- ٢٤- توجيه أهل الإيمان لصواب تسجيل القرآن
- ٢٥- الكواشف الجليلة في حكم قراءة القرآن بالمقامات الموسيقية
- أو: فصل النزاع بين التغني بالقرآن وتلاوته بـ "مقامات الشيطان"
- ٢٦- إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون
- ٢٧- التبصرة لمن أراد بتعليم القرآن وجه الدار الآخرة (مطبوع ومنشور عن دار المأثور - بالمدينة النبوية - ١٤٣٧هـ)
- ٢٨- تبصرة أولي الأبواب بمعاني فاتحة الكتاب - مقرر دراسي "دراسات عليا"
- ٢٩- كشف الوقيعه في بطلان دعوى التّقریب بين السنّة والشّيعه
- ٣٠- التّقيّة أساس دين الشّيعه الإمامية
- ٣١- قطع العلائق للتّفكير في عبوديّة الخلائق
- ٣٢- الآداب النبوية والأحكام الشرعية في عيادة المريض وعبادته (مطبوع ومنشور عن دار المأثور - بالمدينة النبوية - ١٤٣٧هـ)
- ٣٣- (التوحيد من الكتاب والسنة) (مفهومه ومعناه - حقائقه وفضائله - دلائله ونواقضه)
- ٣٤- دليل الطالع والنازل في بيان حقيقة أعلى المنازل. (إياك نعبد وإياك نستعين)
- ٣٥- أطف اللطائف في بيان سبل الثلاث طوائف: (المنعم عليهم - المغضوب عليهم - الضالين)
- ٣٦- أوضح البيان في حقيقة نبوة لقمان
وغيرها من البحوث - قيد التنسيق - .

مركز تأصيل علوم التنزيل
للبحوث العلمية والدراسات القرآنية

تأصيل

مركز تأصيل علوم التنزيل
للبحوث العلمية والدراسات القرآنية